كتاب الجمهورية

عـــرب أوروبـا

الواقـع والمستقبل

د. مصطفى عبد الغنى

كتاب الجمهورية
نوفمبر ٢٠٠٩
www.gombook.net.eg

عرب أوروبا
الواقع والمستقبل

د. مصطفى عبد الغنى

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
على هاشم
E-mail:aly_hashem@gitc.com.eg

دار الجمهورية للصحافة
١١١ ــ ١١٥ ش رمسيس
ت : ٢٥٧٨٣٣٣٣

إذا وجدت أى مشكلة
فى الحصول على
«كتاب الجمهورية»
وإذا كان لديك أى مقترحات أو
ملاحظات
فلا تتردد فى الاتصال على أرقام :
٢٥٧٨٣٣٣٣ ٢٥٧٨١٠١٠
http://www.eltahrir.net

نوفمبـــر ٢٠٠٩

أسعار البيع فى الخارج

سوريا	٢٠٠ ل.س
لبنان	٨٠٠ ل.ل
الأردن	٣ دنانير
الكويت	٢ دينار
السعودية	٢٠ ريالاً
البحرين	٢ دينار
قطر	٢٠ ريالاً
الإمارات	٢٠ درهماً
سلطنة عُمان	٢ ريال
تونس	٤ دنانير
المغرب	٦٠ درهماً
اليمن	٦٠٠ ريال
فلسطين	٤ دولارات
لندن	٤ جك
أمريكا	١٠ دولارات
استراليا	١٠ دولارات استرالية
سويسرا	١٠ فرنكات سويسرية

الاشتراك السنوى

داخل جمهورية مصر العربية
١٢٠ جنيهًا
الدول العربية ٦٠ دولاراً
أمريكيا
اتحاد البريد الافريقى وأوروبا
٧٤ دولارا أمريكيًا
أمريكا وكندا
٩٠ دولارا أمريكيًا
باقى دول العالم
١١٦ دولارا أمريكيًا

حقوق النشر محفوظة
لـ (كتاب الجمهورية)

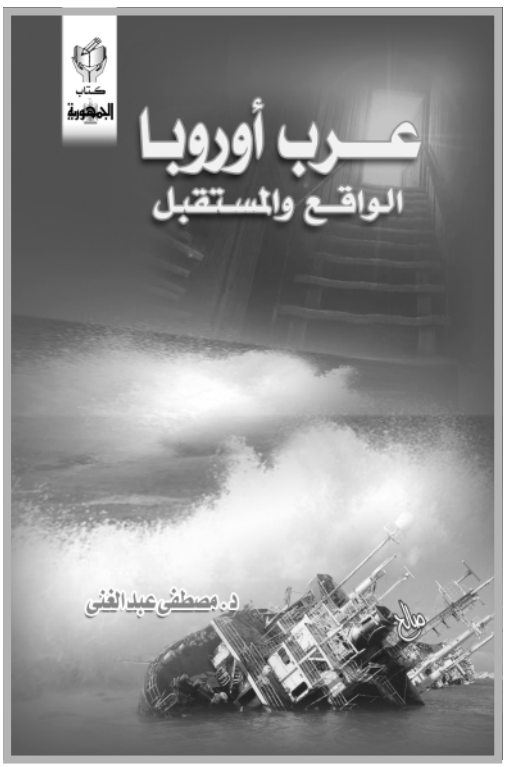

تصميم الغلاف الفنان : صالح صالح

سكرتير التحرير
سـيد عبد الحفيظ

عرب أوروبا

الواقع والمستقبل

د. مصطفى عبد الغنى

مقـــــدمة

هذه أول دراسة - فيما نعرف - تولى هجرة العرب إلى الغرب أهمية قصوى.

وهى دراسة تعتمد على عديد من المصادر العلمية والحية، وتتركز، فى المقام الأول حول قضية العلاقة بين الشرق والغرب.. الشرق العربى والغرب الأوروبى فى حقبة وصل العداء فيها بين الشرق والغرب إلى درجات قصوى فى بداية الألفية الثالثة..

فعلى الرغم من أن الدراسة تولى - منذ البداية - اهتماما بالمشكلات التى تواجهها هذه العلاقة بين الشرق والغرب.. فإن ظاهرة هجرة العرب للغرب تظل أهم هذه الإشكاليات التى شوهت صورة العربى فى الغرب، وعملت على النيل منه، ووضعه فى صور (سلبية)..

والمعروف أن هذه الصور السلبية عن العرب فى العالم الغربى تعود إلى عصور أبعد من عصرنا الراهن، إذ أن تلك الصورة تحددت بفضل مجموعة من العوامل التاريخية، لعل أهمها الحروب الصليبية بين مسيحيى أوروبا ومسلمى مصر والمشرق العربى، وما نتج عنها من تشويه للصورة العربية فى أوروبا، إضافة إلى محددات دينية أخرى تشمل نظرة الغرب إلى الدين الإسلامى، خاصة بعد الفتوحات الإسلامية فى أوروبا، والتى أثارت عداء العالم المسيحى "الصليبى"، بالإضافة إلى المحددات الثقافية والتى تتضمن القصص التى تعرضت للعرب مثل: ألف ليلة وليلة، والتى تُظهر العربى أو المسلم فى صورة البدائى المؤمن بالخرافات والشهوانى فى علاقته بالمرأة والجنس

"الحريم"، إضافة إلى مذكرات الرحالة والمكتشفين الغربيين/ والمبشرين.. الذين زاروا بعض المناطق العربية ووصفوا العرب بالمخادعين واللصوص والكذابين، إضافة إلى الأفلام السينمائية التى دارت حول شخصيات وأحداث عربية تركزت حول ثراء أمراء النفط والخيانة والإرهاب بالشكل الذى يحب أن يراه الغرب، ثم هناك المحددات الفكرية التى تشمل المؤلفات والكتابات التى تعرضت للتاريخ العربى والحضارة العربية أو تلك التى تحدثت عن الشخصية العربية، وهى مؤلفات كثيرة كان لها تأثير كبير فى الغرب وفى وعى المواطن الغربى، والتى وصفت العربى بذلك المنافق المتقلب العنيد الذى يرفض التعاون مع الآخرين ويشك فى الغير ولا يطيع أية سلطة.

هذا هو الباعث الأول وراء هذه الدراسة؛ وعى الغرب وعداؤه بالنسبة إلى الشرق الإسلامى خاصة.

أما الباعث الآخر فهو يتمثل فى ندرة الأبحاث التى تولى هذه القضية أهمية قصوى، خاصة فى زمن الشبكة الإليكترونية الإمبريالية العدائية المعاصرة لنا (انظر كتابنا: الرقابة المركزية الأمريكية على الإنترنت فى الوطن العربى).

فما يجب التنبه إليه هنا أن المصادر نادرة إلى حد بعيد، اللهم إلا ما نجده فى بعض الدوريات القليلة أو ما تخلفه لنا الشبكة الدولية للمعلومات وأغلبها - الغربية - ليست محايدة بأية حال..

بيد أن هناك باعثا ثالثا طارئا كان وراء هذه الدراسة، هو ندرة الأبحاث فى هذا الصدد، فمع أنه صدر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، منذ ما يقرب من نصف القرن، العديد من الأبحاث والدراسات التى تناولت موضوع الهجرة والمهاجرين بالبحث والتحليل، فإنها لم تخرج عن ظاهرتين:

- إحداهما أن القليل منها (شهادات) لعرب عاشوا فى الغرب، أو باحثين حاولوا تقييم الظاهرة من بعيد.
- والأخرى، ظاهرة وضعت فى معظمها فى الغرب ومن الغرب، ومن ثم، لم تخل من انحياز واضح..

وفى الحالتين لم تول قضية هجرة العرب لأوروبا عناية تتناسب مع

أهميتها وخطورتها، خاصة فى تناسب العلاقة بين الشرق والغرب، ثم فى العلاقة بين الغرب الإمبريالى العنيف والشرق المتداعى المندهش؛ لتتطور العلاقة بين القوة والحق.. وتكون إلى جانب هذه أو تلك - القوة والحق- استراتيجيات متغايرة تصنع نصرة القوة - بدون حق- وتبلور الاستراتيجية الغربية العاتية أمام مقدرات شعوب العالم الثالث..

والغريب أنه نادرا ما صدرت دراسة شاملة ووافية عربية عن هذا الموضوع الحساس والمثقل بالرهانات؛ عدا بعض الدراسات الجادة التى آثرت التماس طريق رأسى محدد دون التمهل عند المعنى الأفقى لظاهرة مهمة إلى حد بعيد، مما دفعنى دفعا للتمهل طويلا قبل إنجاز هذا العمل، ولاستكمال ما بدأته فى المشروع الخاص بى للتعرف على هذا الفضاء السياسى والاقتراب منه بوعى وشهادة فى آن واحد..

أقول كانت بعض الدراسات اليتيمة التى توزعت فى مشروعات بعيدة دافعا للتنبه مبكرا لهذا الموضوع، فى وقت كانت قضية الهجرة فيه موضوعا ملحا أثارته - فضلا على المرجعية المتهافتة التى تناثرت بالصحف الأجنبية الزاخرة بالشوفونية - هذه الحملات الانتخابية الغربية، خاصة بالنسبة لقوى اليمين المتطرف والمتميزة بعنصريتها فى أوروبا، انطلاقا من الاهتمام بالمصالح الاستعمارية والإمبريالية.

كانت هذه أهم البواعث وراء إنجاز هذه الدراسة..

فى وقت واجهنا ندرة المراجع وانحياز المتوفر بين أيدينا إلى حد بعيد..

لقد كانت تطرح الأسئلة الكثيرة -الحائرة- وفى المقابل - كنا نواجه بالإجابات القليلة المتهافتة التى تتماهى مع إشكاليات عاتية وعاصفة.. وهو ما كان يثير أسئلة تابعة تالية إلى حد بعيد.

لقد أقرت الأمم المتحدة مشروع اتفاقية دولية اهتمت بشئون العمال المهاجرين وحقوقهم وعوائلهم عام ١٩٩٠، وبعد ذلك بعام نظم المؤتمر الأول للهجرة فى روما عام ١٩٩١، وناقشت أوروبا هذا الموضوع الذى يهمها عن قرب، لأنها تعايشه يوميا وعلى جميع الأصعدة، فوحدت سياساتها تجاه الهجرة وقوانينها.

غير أن ذلك لم يقابله - كما نشير- اهتماما متوازيا بالقضية، الأكثر من ذلك أن الظاهرة تفاقمت حولها تداعيات سلبية كثيرة، خاصة فى دول العالم الثالث - جنوب المتوسط وشرقه - حيث برزت سلبيات الهجرة المغايرة لسابقتها، مما أثر فى النظر والنتائج؛ تلك هى هجرة العقول والأدمغة والكفاءات المؤسسة والمشاركة فى برامج التنمية والتطور التقنى والحضارى فى البلدان النامية خاصة العربية.

وعلى هذا النحو طرحت أمامنا اسئلة كثيرة لم نجد إجابات وافية عنها كأن نسأل:

- كم يبلغ عدد المهاجرين؟
- وما هى مراكز تجمعاتهم؟
- وما هى نسبتهم؟
- وما مدى تأثرهم وتأثيرهم فى السياسات العامة لأوروبا؟
- وكيف يمكن قياس انتماء المهاجرين العرب للعرب؟
- ثم كيف يمكن أن تؤثر قضايا الحياة فى الغرب فى وعى المهاجر، واتخاذه موقفا محايدا خاصة على المستوى العلمى..؟
- ثم كيف تماهت الأسئلة العامة فى أسئلة استراتيجية كأن نسأل عن نتائج هذه الهجرة على وعى الشعوب العربية الإسلامية وحالتها الراهنة؟

لقد حاولنا أن نجيب عن هذه الأسئلة أو بعضها، فى وقت كانت تتعدل فيها فى الغرب قوانين معادية مريبة للتعامل مع الهجرة العربية والمتسللين - فى فترة من فترات تاريخنا العربى التعس - من جنوب المتوسط وشرقه، وهو مايساوى ثلاثة أجيال عربية ضائعة بين المنبت والمهجر (غير جيل التاريخ) أى سبعة ملايين عربى هربوا من البطالة إلى المجهول فى بلد غربى واحد مثل فرنسا؛ على سبيل المثال..

وعلى هذا النحو، تعددت الدوافع وراء هذا البحث، كما تعددت الصعوبات، وهى من أصل الدوافع التى كانت تتزاحم لدى كلما هممت لدراسة الظاهرة.. ظاهرة الهجرة والمهاجرين العرب للغرب..

نحن - إذن - أمام دراسة عن هجرة العرب لأوروبا، وما أعقب الهجرة من إشكاليات كثيرة، يعانى منها ملايين العرب الذين وجدوا أنفسهم - شاءوا أو لم يشاءوا - فى أقطار الشمال.. وأمام أول دراسة تحاول رصد الخطوط العامة لهذه الظاهرة.

وكان رصد الظاهرة يرتبط - وهذا هو الجديد هنا - بالهبوط إلى هؤلاء المهاجرين فى البلاد التى ذهبوا إليها، وليس خلف بعض الأبحاث أو المراجع كما هو معتاد فى مثل هذه الأبحاث.

وهو مايصل بنا إلى قضية المراجع وندرتها، كما لاحظنا، وهى قضية ارتبطت بالمنهج إلى حد بعيد...

إن المنهج الذى آثرناه هنا - فضلا على الدراسات والتغريبات وهى شحيحة مريبة - كان التجوال فى عدد كبير من الأقطار الغربية للقاء أولئك العرب هناك، وهو ما توازى فى البحث عن السمات العامة لهذه الظاهرة على الإنترنت سواء فى الكتابات التى كتبت عنهم - وجلها هم كاتبوها وشاهدوها - وهذه المنتديات الكثيرة التى مثلت ثراء كبيرا للبحث، فقد ظللت أتتبع هذه الحوارات وحلقات البلوجات وقد استفدت كثيرا بمبادرات الشبكة المفتوحة Open net initiative الآتية إلينا من الغرب الأوروبى، أو حتى العائدة إلينا من بعض الأقطار العربية، كصدى لما يحدث لنا هنا مما دفعنا لتلمس العديد من الوسائل والبرمجيات المستخدمة للتحكم بالإنترنت والمطورة التى لا تخضع - بالضرورة - لعملية الرقابة المركزية Ican لبعدها عن الرقابة الأمريكية، وهو ما أفادنى كثيرا فى هذا الموضوع فى الشبكة، لفترة ليست بالقليلة.

وباختصار، يمكن القول إن مصادر البحث كانت الأبحاث والكتابات وهى قليلة، ومن هنا برزت أهمية هذه المادة الثرة التى استطعنا الحصول عليها والوصول إليها لأول مرة من الشبكة، وهى تشبه إلى حد كبير تلك "المصادر الحية" التى كنت أعتمد عليها فى كتاباتى البحثية المنهجية الأولى فى بلاط البحث العلمى..

ففى كتاباتى ودراساتى الأكاديمية كنت أعتمد - إلى جانب المراجع

الأساسية - على ما سمَّته طرق البحث (المصادر البحثية) أو (المصادر الحية)، حيث كنت أحمل تساؤلاتى وحيرتى وأوراقى إلى أحد هذه المصادر، وأقوم بمواجهته، خاصة أنه كان مشاركا للأحداث، وهو ما كان يضيف - وهذه الدراسة إحداها - هذه المصادر الحية من الشبكة، بما أثرى الكثير هنا من موضوعات البحث وقضاياه فى دراساتى الحديثة.

غير أننى فى جميع الحالات لم أتخل قط عن اقتناعى بخطورة القضية، ومن ثم، خطورة التعامل معها على اعتبار أن العلاقة بين الغرب والشرق يعيد تكوينها والتماهى معها العديد من العوامل المعروفة وغير المعروفة، وفى مقدمتها ما تتركه مثل هذه الظاهرة المهمة: هجرة العرب إلى الغرب..

وهو ما دفع إلى تقسيم هذا الجهد إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول كان ينصرف إلى التاريخ - كما لاحظنا - فى حين اتجه القسم الثانى إلى الواقع (الحاضر)، وهو واقع مضارع كان لابد أن يتماهى فيه المضارع المستمر مع المستقبل الآتى، مما ترك مساحة شاسعة بين الحاضر والمستقبل، فمن الطبيعى أن نجهد أنفسنا فى ترسيم علامات الحاضر، ويكون من الطبيعى - فى الوقت نفسه - محاولة الوصول إلى علامات المستقبل عبر مرآة الحاضر..

فالعلاقة بين الحاضر والمستقبل - داخل الدراسة وخارجها - علاقة عضوية.

ومن ثم فمن الطبيعى أن نخصص القسم الثالث "لإشارات" المستقبل التى تدفع إلينا أو تدفع بنا إلى مواجهة الخطر المقيم فى هذه العلاقة بين الشرق والغرب، حيث تمثل ظاهرة الهجرة اهم ملامحها وإشاراتها ونتائجها فى العقد الأول من القرن العشرين..

وقد حاولت الوصول إلى بعض هذه الإشارات ما وسعنى الجهد والوقت والزمن..

فأرجو أن أكون قد وفقت لتقديم بعض الإشارات والنتائج الأولية..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

د. مصطفى عبدالغنى

الفصل الأول

الرحيل إلى الشمال

البدايـــــات

تعددت بدايات الرحيل إلى الشمال فى عدة صور..

بعضها جاء نتيجة لسياسة الفتح أو "الجهاد" منذ عرفناها فى القرون الإسلامية الأولى.

وبعضها الآخر نتيجة للرحيل طوعا إلى الشمال دون دوافع دينية.

ثم كانت هناك صورة ثالثة مثلت حالة من (القمع) الذى تعرض إليه الإنسان العربى، إما لضغوط داخلية فى بلاده، أو للضغوط التى اضطر إليها تحت ضغط القمع الخارجى حين أصبحت دول الشمال تستعمر أقطار الجنوب، ومن ثم، فإن الهجرة القسرية هنا توالت من الجنوب إلى الشمال هذه المرة لصعوبة الحياة فى مناخ متردٍ.

وعلى أية حال، تعددت صور الهجرة وتحدد شكلها الأخير فى الرحيل إلى الشمال، راحت تمثل فى التاريخ الحديث والمعاصر ظاهرة لا يمكن تجاهلها بأية حال.. ظاهرة تعكس شكل العداء منذ الهجرات الأولى وهو العداء الذى تباينت أشكاله مع الزمن، حتى انعكس فى ما يواجه الوجود العربى الآن فى الغرب، وهو وجود اصطبغ بشكل عدائى من الغرب، وهو ما يتعرف عليه فى المصطلح الذى أطلقه عليه "جيل كيبل" منذ فترة مبكرة عن اختراق العرب لقلب المجتمعات الأوروبية حين أطلق على الوجود الإسلامى فى أوروبا جغرافيا (ضواحى الإسلام)، وهو ما تعرفنا عليه أكثر فى (انتفاضة

الضواحى)، كما أطلق على انتفاضة المسلمين فى جنوب فرنسا حين غضبوا فراحوا يعبرون عن أنفسهم بشكل غاضب، ثم حين وصل الوصف إلى أقصاه عقب عاصفة مانهاتن فى ١١ سبتمبر حتى اليوم..

كان كل شىء يترجم حالة (الصدام) بين عرب أوروبا والأوروبيين..

وهو ما نتمهل عنده قبل أن نصل إلى التداعى الطبيعى فى مثل هذه الحالات، وهى هنا، عكست حالة (الصدام) بين المهاجرين من الجنوب وأهل البلاد فى الشمال..

وهو صدام مغاير لحالة أخرى مشابهة ولكن فى داخل الوطن العربى، حين أخذت العلاقة بين الشرق العربى والغرب الأوروبى هذه الحالة من الصدام، كما وجدناها فى كتابات المستشرقين الغربيين، خاصة المعاصرين منهم ممن يعملون اليوم فى مراكز الأبحاث الغربية وينتجون اليوم لصالح (استراتيجية) غربية معادية.. وهو مايعود بنا إلى الوراء.

يعود بداية الوجود العربى فى الأراضى الفرنسية إلى عام ٧١٩ م، عندما دخلت أول مجموعة من الجنود المسلمين العرب القادمين من الأندلس، بعد أن قطعوا جبال البيرنييه، إلى مدينة ناربون، ووضعوها تحت الحماية العربية، وتم تحويل كاتدرائية المدينة إلى مسجد (هدم فيما بعد).

وفى عام ٧٢١، وصلت القوات الإسلامية بقيادة السميع بن مالك إلى مشارف مدينة تولوز الفرنسية، واشتبكت مع قوات الكونت أود الفرنسى، وبعد ذلك بخمسة أعوام وصلت القوات العربية إلى مدينة ليون وسط فرنسا، واستولت القوات العربية فى عام ٧٣١ م على مدينة بوردو. إلا أن الكونت أود تحالف مع شارل مارتل، وهزموا القوات الإسلامية بالقرب من مدينة البواتييه فى أكتوبر من عام ٧٣٢.. وتوقفت الفتوحات الإسلامية فى الأراضى الفرنسية، ونقل بعض الأسرى العرب إلى شمال فرنسا، واستقروا فيها، واعتبروا بمثابة أول الوجود العربى الفعلى الذى استقر فى فرنسا فى عام ٧٥٩.

بيد أن هذا لم يحل بين المسلمين الباقين فى بلاد الغال (فرنسا) وبين السكان الأصليين، فشكلوا جزءا من أهل البلاد، وحاولوا أن يتأقلموا مع المناخ الجديد الذى وجدوا أنفسهم فيه.

ويشير التاريخ إلى أن مملكة شارل مارتل شهدت فترة ازدهار، وبدأ جنودها يهددون المسلمين فى إسبانيا المجاورة، فعقدت عدة تحالفات مع الزعماء المسيحيين الإسبان فى الشمال، واحتفظت فى الوقت نفسه بعلاقات دبلوماسية مع الخليفة فى بغداد، وشهدت هذه الفترة استقرار أول سفارة عباسية فى عام ٧٦٨ م فى قلعة لوار.

وشهدت الفترات التالية عدة هجرات انتهت الهجرة الرابعة إلى طرد العرب المسلمين والإسبان من إسبانيا، رغم أن هؤلاء قد تحولوا إلى المسيحية فى الظاهر ليحتفظوا بوجودهم مع استمرارهم على دينهم فى الكتمان، خشية التنكيل بهم، وهو ما تنبَّه له عدد من حكام المنطقة، مما هدد بطرد أعدادٍ كبيرة منهم خاصة من إسبانيا فى بدايات القرن السابع عشر، فهاجر البعضُ منهم إلى الجنوب (المغرب العربى) والبعض الآخر إلى الشرق (فرنسا) نحو ١٥٠ ألف عربى، خاصة بعد سقوط الأندلس واستقروا فى الجنوب الفرنسى..

على أن الهجرة الأخيرة فى العصر الحديث ارتبطت بحروب التحرير فى المنطقة العربية، حين هاجر عدد كبير من المسلمين بين عامى١٩٠٠ - ١٩٠٥ منذ مطلع هذا القرن (العشرين)، بسبب الحروب الاستعمارية الفرنسية فى المغرب العربى، ووصلت طلائع العمال العرب من الجزائر والمغرب وبلغ عددهم نحو ٣٠ ألفاً. وكانت السلطات الفرنسية تشجع هجرة العمال خلال الحرب العالمية الأولى، بسبب حاجتها لهم للعمل فى مصانع الأسلحة، والاستفادة منهم فى حروبها الاستعمارية فى الهند الصينية وأفريقيا والنورماندى، وعمل العمال العرب فى وظائف دنيوية، ويقال إنهم هم الذين حفروا انفاق المترو الضخمة فى باريس وليون، وارتفع عدد الجالية العربية ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية إلى ١٣٢ ألف نسمة، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى بناء مسجد فى وسط العاصمة الفرنسية فى عام ١٩٢٦، افتتحه رئيس الجمهورية غاستون دوميوغ، وسلطان المغرب مولاى يوسف.

وتلحظ المراجع هنا أن الهجرة العربية استمرت بالشكل السابق، بل وتزايدت أعدادها -وغالبيتهم من الجزائريين - لتتباين الأعداد مع نمو الأحداث الكبرى فى القرن العشرين بين الزيادة والنقصان، حتى أوقفت

الحرب العالمية الثانية تيار الهجرة نهائيا، غير أن نهاية الحرب الثانية شهدت استمرار تدفق تيار الهجرة ليصل إلى أعداد كبير من شتى الأقطار العربية – خاصة شمال المغرب العربى – حتى وصل الأمر أن أصبح الإسلام يمثل الدين الثانى فى فرنسا.

ويتراوح عدد الجالية العربية الآن، ما بين ٥ و٦ ملايين، معظمهم من الجزائر والمغرب وتونس، ويوجد بعض التنظيمات العربية والإسلامية فى فرنسا، أهمها اتحاد المنظمات الإسلامية الذى تأسس عام ١٩٨٣، ويضم ٢٠٠ جمعية إسلامية، تقوم بالدفاع عن المهاجرين العرب والمسلمين أمام السلطات الفرنسية، والرد على عنصرية بعض المؤسسات الفرنسية المعادية للأجانب، إلا أن تلك الجمعيات غير فعالة، بسبب الخلافات فيما بينها، وعدم تمكنها من تنظيم أبناء الجالية العربية والدفاع عنهم أمام السلطات الفرنسية.

غير أن المهم فى هذا كله أن رد الفعل الغربى بالنسبة للهجرات العربية كان يتباين حسب كل ظرف تتم فيه الهجرة، أو تطرأ أحداث غربية تعمل على إعادة تلبية المهاجرين أو اتخاذ موقف منهم..

وهو ما كان يؤثر فى تشكيل تيار الهجرة فى الغرب وما انتهت إليه اليوم.

وهو ما نتمهل عنده هنا لأهميته فى هذا السياق..

فمن المهم أن نشير إلى أن الطلائع الأولى للهجرة المنظمة إلى أوروبا كانت إجبارية قسرية، فرضها الاستعمار على شباب البلدان التى وضع يده عليها، تلبية لحاجته من اليد العاملة، وهذا ما شهدته الجزائر – على سبيل المثال – منذ العام ١٨٣٠ (أى عام استعمارها من قبل فرنسا)، وحتى نهاية القرن نفسه، حيث بلغ عدد المهاجرين الرسميين "المستوردين" ١٢ ألف نسمة.

لقد كان هذا الرقم مجرد بداية فى ذلك الوقت، ثم تم بعده إدخال نحو نصف مليون شاب من أهالى المغرب العربى الكبير إلى الجيش الفرنسى، وتم "تصديرهم" إلى فرنسا للمساهمة فى الحرب العالمية، وقد وقع بين صفوفهم أعداد كبيرة من الضحايا، أما ما تبقى على قيد الحياة فقد أُعيد من لا لزوم له منهم إلى بلده، وتمت الاستعانة بالباقين فى عملية بناء ما هدمته الحرب، والحلول محل الذين أكلتهم نيرانها.

ثم تطورت صيغة التعامل مع المهاجرين بعد أن نالت الدول المغاربية استقلالها، فتم تنظيم موضوع الهجرة وفق اتفاقات رسمية بين هذه الدول والأقطار الأوروبية عموماً، وفرنسا بشكل خاص، فاختار ٩١٪ من المهاجرين الجزائريين التوجه إلى فرنسا، واختار ٦٠٪ من التوانسة ذلك، كما اختار ٥٠٪ من المغاربة ذلك أيضاً، أما النسبة الباقية من المهاجرين فتحولت إلى سائر البلدان الأوروبية المتوسطية الأخرى.

ومنذ هذه البدايات وحتى العام ١٩٧٤ لم تطرأ أى هزة عنيفة على هذا الوضع، الذى بقى يراوح مكانه "هادئاً" دون أى "إزعاجات"، إلى أن حدثت أزمة النفط العالمية على هامش الانحياز الأمريكى الكامل لإسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وأوقف العرب ضخ هذه المادة الحيوية الاستراتيجية إلى الغرب.

بدايات الهجرة السرية

على إثر هذه المستجدات التى أحدثت هزة فى الكيان الأوروبى - العالمى، وأثرت على اقتصادياته ومتطلباته من الطاقة الضرورية فى كل مجالات الحياة، تَم توقيف عمليات الهجرة، وقامت الدول الأوروبية بفرض تأشيرات دخول على رعايا الدول المغاربية، بعد أن كانوا معفيين منها، واقتصرت عملية الهجرة بعد ذلك على تجميع العائلات، أى السماح للزوجة والأولاد باللحاق برب العائلة العامل فى الخارج.

وأمام استمرار هذا الوضع المقيد لتحرك المهاجرين، وأمام حاجة العمال العرب إلى العمل الذى أصبحت آفاقه أكثر صعوبة فى بلادهم، بدأت تنشط بعد ذلك عمليات الهجرة السرية وغير الشرعية، حتى جاء العام ١٩٨٤ الذى أصيبت فيه الحركة الصناعية الأوروبية بتراجع حاد، وارتفعت نسبة البطالة بين العمال، مما اضطر الكثيرين من العمال الأجانب، وفى مقدمتهم العرب إلى اختيار مجالات أخرى للعيش بدل العودة إلى بلادهم، وهكذا تحول قسم كبير من العمال إلى التجارة، وأسسوا محال مختلفة الأحجام والاختصاصات، كل حسب إمكاناته وقدرته، وأصبحت نسبة التجار الأجانب فى العاصمة الفرنسية باريس - على سبيل المثال - تعادل ٤٣٪ من مجموع العاملين بالتجارة فيها، كما أصبح ثلثا هذه النسبة - أى نحو ٣٠٪ - من التجار العرب.

ومنذ العام ١٩٨٤ وحتى أحداث ١١ سبتمبر على وجه التقريب، اقتصرت الهجرة الرسمية على اختيار أصحاب الاختصاصات العلمية والمهنية الفنية النادرة، ولم يكن وراء هذا التحول مجرد الاختيار والحاجة فقط، بل توجهات سياسية وطبقية لا تريد "للعامة" أن ينتشروا فى البلاد "المتحضرة" بمشاكلهم وهمومهم، بل تريد العقول المثقفة والأيدى المتميزة بالمهارة الخاصة، فهى لا تشكل عبئاً كبيراً على البلد، كما انها بحكم تركيبتها لا تجنح إلى التكاثر بلا حساب، وتتمتع بمستوى "يليق" بوجودها مع المستوى "الحضارى" الذى توجد بينه ومعه!!

وهكذا أصبحنا نرى بالعين المجردة والشواهد اليومية، كيف تحولت الهجرة من مسألة فنية تبتغى الاستفادة من قدرات المهاجر إلى مسألة عنصرية، اختيارية، تتصاعد وتيرة التضييق بشأنها كلما قويت شوكة اليمينيين المتطرفين فى هذا البلد أو ذاك، وتتساوى فى ذلك الدول رغم اختلاف المفاهيم التى حكم تعامل كل منها مع المهاجر، سواء لجهة انصهاره من عدمه، أم لجهة نيله الجنسية، ثم اختلاف المبادىء التى تنطلق منها كل دولة.

ففى فرنسا مثلاً، تسود سياسة صَهْر المهاجر بالكامل فى المجتمع، ويصبح فرنسياً باكتساب الجنسية عن أى طريق حدده القانون، سواء الولادة فى البلد، بناء على تطبيق مبدأ الأرض، أو الزواج من أحد، أو إحدى رعاياها، أو الإقامة المستقرة فيها لفترة من الزمن... إلخ، وتعمل الجهات الرسمية الفرنسية ليس على إدماج المهاجر فقط، بل محاولة إبعاده عن هويته وثقافته الأصلية أيضاً.

أما فى بريطانيا فالأمر يختلف، إذ لا يُطلب من المهاجر الانصهار الكامل فى المجتمع، بل يجرى التعامل مع مجموعات المهاجرين كجاليات مستقلة، حتى ولو حصلوا على الجنسية البريطانية، وهكذا نَرى تجمعاً لجاليات باكستانية، أو هندية، أو عربية، تعيش كل واحدة منها مع بعضها البعض خارج المجتمع الإنجليزى، فى الوقت الذى يحافظون فيه على هويتهم الثقافية أيضاً، ولكن داخل الدولة وتحت قانونها بالطبع.

هذا فى بعض أقطار الغرب، أما فى ألمانيا فتختلف الصورة، حيث يجرى

الاعتداد برابطة الدم أساساً لمنح الجنسية، وتُترك للأجانب والمهاجرين حرية الحفاظ على هويتهم الثقافية.

شىء أساسى واحد أصبح التركيز عليه أهم من غيره فى السنوات الأخيرة، يتعلق أولاً وأخيراً بألا يكون المهاجر مشبوهاً فى ارتباطه بأى فصيل (إرهابى)، والمؤكد أن هذا "المقياس" سيصبح العمود الفقرى لأى سياسة جديدة، أو أسلوب آخر فى موضوع الهجرة، فالهجرة ومهما يُمارس من تضييق على الراغبين فيها، ومهما يتعرضوا لصعوبات أو تعقيدات، تبقى حاجة ماسة للمجتمع الغربى العازف عموماً عن الزواج والتناسل، والملهى بحياته اليومية كفرد، دون الاكتراث بتكوين عائلة وتأمين مستقبلها، وهذه الحقيقة غير المعلنة بالأرقام حتى الآن لا تكتمها بعض المصادر الفرنسية المهتمة فى مجال الأسرة والحياة الاجتماعية، وقد كشفت النقاب عنها تحقيق ميدانى يقول إنه لولا فتح أبواب الهجرة والتسهيل فيها - رغم التدقيق - لما تعدى عدد سكان فرنسا الـ ٤٠ مليون نسمة فقط، بينما هو يقارب الـ ٧٠ مليوناً فى هذه الأيام!

إنهم يحتاجون إلينا "ويتعززون" علينا...

... تلك هى معادلة الهجرة المختلة!

أما على الجانب البريطانى فقد كان الوفود إليها كثيفا من شبه القارة الهندية، نتيجة لطول الاحتلال البريطانى للهند، ونتيجة للتقسيم الذى تم بين الهند وباكستان والذى دفع بالكثير من الباكستانيين إلى الهجرة إلى بريطانيا.

وفى البلقان ودول الاتحاد السوفييتى سابقا، فإن الوجود الإسلامى كان نتيجة الفتوحات العربية والإسلامية، ونتيجة وصول التجار العرب والمسلمين إلى تلك الأصقاع، مما أدى إلى تجذر الوجود الإسلامى تاريخيا فى تلك المنطقة.

وقد يكون من المهم قبل أن نصل إلى حجم الوجود الإسلامى بأوروبا والأرقام التى وصلت إليها أعداد المهاجرين أن نشير إلى ظاهرة مؤلمة تعكس الواقع السيىء فى عديد من الأقطار العربية التى تؤدى لخروج أبنائها للشمال بأية وسيلة، خاصة الوسيلة التى كانت تواجه بالرفض من الشمال،

والإصرار من الجنوب حتى أصبحت ظاهرة الصعود إلى الشمال خطرا يهدد أعدادا كبيرة من المهاجرين..

وهى ظاهرة لابد من التنبه إليها..

ظاهرة «مضيق الموت»

تمثل هجرة الشباب العربى إلى أوروبا ظاهرة مثيرة للانتباه فى وقتنا الحالى فى ظل الحالة الاقتصادية المتردية التى تعيشها الدول العربية والتى تدفع الشباب إلى الهجرة للبحث عن فرصة عمل توفر وضعا اقتصاديا أفضل مما عليه فى دولهم مهما يكلفهم ذلك من أموال، وربما يصل الأمر إلى أنه يكلفهم حياتهم أو حريتهم.

فقد دفع الشباب العربى ثمنا باهظا لفشل الحكومات العربية فى توفير فرص عمل محترمة ومناسبة لمواطنيه، مما أصاب قطاعات عريضة من الشباب بمرض البطالة الذى ينخر فى عظام المجتمع العربى، وبالتالى لم يجد الشباب متنفسا سوى محاولة الوصول إلى أوروبا بوصفها الملاذ الأخير لتحقيق حلم الحصول على وظيفة سواء أكان هذا الحلم قابلا للتحقيق أم أنه من المستحيلات.

ويضحى الشباب العربى بالكثير من أجل حلم الهجرة وهو ما تستغله العصابات المنظمة لتهريب العمالة إلى أوروبا مما يعرف بالهجرة غير الشرعية، والمثير للدهشة أن العديد من الشباب يقومون بالسفر إلى أوروبا بواسطة وسائل أقل ما توصف به أنها وسائل انتحار، بدلا من كونها وسائل للسفر، فعلى السواحل البحرية الطويلة الممتدة بين القارة الافريقية والأوروبية، والتى يفصل بينهما البحر الأبيض المتوسط من ليبيا إلى المغرب يقف العديد من الشباب العربى الذى يسعى إلى الهجرة فى انتظار ما يعرف بالقوارب المطاطية التى سوف تحملهم، أما إلى تحقيق أحلامهم بالوصول إلى أوروبا أو إلى دخول السجن فى حالة القبض عليهم بتهمة محاولة الهجرة غير الشرعية أو إلى الموت فى حالة الغرق فى البحر بفعل الأمواج العاتية.

وهذا يعرف لمن يتابع هذه الحالة بحالة (مضيق الموت)، الذى يفصل الجنوب عن الشمال عبر مناطق كثيرة فى البحر المتوسط.. ومن يتابع عملية

الصعود القسرى من الجنوب إلى الشمال فى العصر الحديث، يلاحظ أنه تكررت ظاهرة مصرع العشرات من الشباب المصرى، وفقد آخرين عندما تحاول مجموعة من الشباب عبور البحر الأبيض إلى إيطاليا عن طريق السواحل الليبية، واتضح من خلال التحقيقات أن هؤلاء الشباب وقعوا ضحية لإحدى عصابات التهريب المتخصصة فى خداع الشباب بتوفير فرص عمل لهم فى الدول الأوروبية، وكثيرا ما يلقى آخرون مصرعهم، ويفقد غيرهم بسبب العطش والإرهاق الشديد أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض إلى إيطاليا بواسطة قارب مطاطى، وتظل أكثر المناطق مأساوية هو ما يطلق عليه (مضيق الموت بالفعل) فى غرب البحر المتوسط.. وهو ما يدفعنا للتوقف أكثر عند مضيق الموت بوجه خاص..

فبين طنجة المغربية وطريفة الإسبانية يوجد مضيق طوله ١٤ كيلو مترا يعرف بمضيق جبل طارق، بين الضفتين يوجد خليط من مياه البحر المتوسط ومياه المحيط الأطلسى الأكثر تفتحا وتسامحا فيما بينهما من أرضى هذين الضفتين، ربما لأن الماء بطبعه أكثر سلاسة ومرونة من اليابسة.. لكن ليس الماء فقط الذى يعمّر هذا الفاصل البحرى بين أوروبا وأفريقيا، إذ تنام فى قاعه آلاف الجثث المغاربية والأفريقية السوداء، أغلبها فى ريعان الشباب، بعد أن دفعت كل واحدة منها نحو ألف يورو لشبكات التهريب مقابل العبور الذى لم تكن تعرف أنه سيكون عبورا إلى العالم الآخر وليس إلى إسبانيا.

أصبح مضيق جبل طارق مقبرة جماعية لهؤلاء البؤساء، إذ قدّرت المنظمات غير الحكومية عدد الغرقى به بـ ٤ آلاف فى ظرف خمس سنوات، وربما لم يسبق له أن ابتلع البشر بكل هذه الكثافة منذ عبور هرقل له قبل آلاف السنين، أو منذ سقوط الأندلس ولجوء المسلمين من القمع المسيحى إلى سواحل شمال أفريقيا بالزوارق والسفن فى١٤٩٢، كما تؤكد هذه المنظمات أن هؤلاء الآلاف الأربعة ليسوا سوى الذين تم العثور عليهم، أما الذين ضاعت آثارهم إلى الأبد فقد يتجاوزون هذا العدد.

المرحلة الأولى من المغامرة تبدأ من «سوق الداخل» القريب من مرفأ طنجة، حيث يلتقى العرض مع الطلب، أى «الحرافة» وأعوان شبكات التهريب للاتفاق على الصفقة والدفع مسبقا وتحضير عملية العبور. وهكذا أصبح

١٠٠ ألف شخص يقومون بمحاولة الانتقال سرا إلى الضفة الأخرى كل سنة، الكثير منهم يجدون حراس السواحل الإسبانية والشرطة لهم بالمرصاد، سواء فى عرض البحر أو على الشواطىء والخلجان، ليعودوا مطرودين من حيث أتوا إذا سلموا من الحوادث الطارئة ومن الغرق، وكل عام تفكك الشرطة الإسبانية نحو ٢٠٠ أو أكثر من مجموعات مافيا التهريب.

«سوق الداخل» الطنجاوى ليست السوق الوحيدة لهذه المافيا، بل هناك منطقة الريف والناظور وغيرهما.

كما أن هذه المافيا مهيكلة حسب تقسيم وظيفى للعمل خاص بالمراحل الثلاث للعملية: التفاوض والتعاقد مع الزبون بعد العثور عليه فى المناطق الأكثر فقرا والأكثر عرضة للبطالة، تجميع الزبائن فى مراقد شعبية قرب المرافىء وسواحل الانطلاق، وأحيانا على الشواطىء ذاتها وطيلة أيام أو أسابيع مع ضمان الوجبات الغذائية لهم، ثم تبدأ الرحلة عادة على متن زوارق مطاطية بمعدل ٥٠ شخصا لكل زورق ليلا بطبيعة الحال، وفى المرحلة الثالثة يقوم فريق آخر باستقبال الركاب بعد أن يتم الاتصال بهم من الزورق بالهاتف النقال لإيوائهم مؤقتا، وإخفائهم عن أعين حراس السواحل ومصالح الأمن، بعد ذلك على الراغبين فى مواصلة الرحلة إلى فرنسا أن يدفعوا ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ يورو إضافية، وتتكفل مافيا التهريب بنقل من يريد حتى هولندا أو بلجيكا أو لوكسمبورج.

وفى هذا كله عرفنا الكثير من المخاطر والمغامرات الدرامية المؤسية..

ففى نوفمبر من عام ١٩٨٩، أفاق سكان مدينة طريفة صباحا على ١٨ جثة لفظها البحر على الشاطىء، وكانت صدمة دفعت عددا من سكان هذه المدينة إلى النضال من أجل مساعدة أو إنقاذ «غرقى الحياة» هؤلاء الذين لم يتوقفوا على التدفق على رمال وصخور السواحل أحياء وأمواتا، منهم المثقفون، ومنهم رجال الدين، ومنهم عامة الناس المتعاطفون جدا مع هؤلاء البؤساء المغامرين من أجل حياة أفضل.

هناك فى طريفة، كلما جاء يوم مشمس ببحر هادىء، سارعت عناصر الصليب الأحمر إلى تحضير الفراش والوجبات اللازمة، لأنهم متأكدون أنه الجو الأمثل لعبور «الحرافة»، والجو الأمثل فى الوقت نفسه للترشح للموت

غرقا على الشواطىء التى استقبلت قبل ١٢ قرنا طارق بن زياد، والذين ستكتب لهم النجاة سوف يحتاجون دون شك ليد المساعدة.

معنى هذا أن المغرب تعد من المراكز المهمة للمهاجرين العرب والأفارقة على حد سواء للوصول إلى الدول الأوروبية، وعلى رأسها إسبانيا، التى يمكن رؤية أراضيها من على الشواطئ المغربية، ويقضى آلاف المهاجرين غير الشرعيين من الدول العربية والأفريقية لياليهم وسط الأمطار والرياح فى الغابات الواقعة شمال المغرب انتظارا لتحقيق الحلم بعبور مضيق جبل طارق إلى إسبانيا، ومنها إلى سائر أوروبا، وتعد غابة الرحراح الواقعة فى الأرضى المغربية أحد المقاصد المفضلة للاجئين، إذ إنها تقع على بعد ثلاثين كيلو مترا فقط من الحدود الإسبانية، بحيث يمكن رؤية الأرض الإسبانية بوضوح إذا كان الجو صافيا، وعلى الرغم من قرب المسافة بين الدولتين، فإن المخاطر تبدو كبيرة للغاية، لأن عبور هذه المسافة القصيرة شديد الخطورة، وقد يؤدى أحيانا إلى عبور الحياة كلها إلى الدار الآخرة، تماما كما حدث مع أربعة آلاف مهاجر أفريقى لقوا حتفهم فى مياه مضيق جبل طارق وهم يحاولون الهرب لإسبانيا خلال الخمس سنوات الأخيرة.

ويدفع راغب الهجرة مبلغا يتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ دولار أمريكى للمهربين، مما يطلق عليه عمولة تهريب أو سمسرة، فى الوقت الذى لا تتوافر فيه أية ضمانات للاجئين بالوصول ولو حتى على قيد الحياة إلى المناطق التى يريدون الهجرة إليها.

أما فى فرنسا فإن المئات من المهاجرين العرب يتجمعون من دول مصر والسودان ولبنان والعراق وفلسطين فى مدينة كاليه الساحلية، ويعيشون فى ظروف صعبة للغاية على أمل النجاح فى عبور البحر للوصول إلى بريطانيا، حيث تتسم قوانين الهجرة واللجوء بالمرونة مقارنة بما هو عليه الحال فى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، ومن ثم يستطيعون طلب اللجوء السياسى والاستقرار فى بريطانيا.

وعندما يواجه هؤلاء أسئلة حول الأسباب التى تدفعهم إلى المخاطرة بالمدخرات وباحتمال الوقوع فى أيدى السلطات الأمنية الأوروبية أو المخاطرة بحياتهم، يأتى الرد سريعا من أحد الشباب الفلسطينيين قائلا:

- بالنسبة لى فأنا معتاد على حياة اللاجئين، لقد ولدت فى مخيم لاجئين

فى سوريا، ومازلت أحمل وثيقة سفر، وليس جواز سفر حتى الآن، لهذا من الأفضل أن أعيش لاجئا فى دولة غنية بها فرص عمل كثيرة، على أن أعيش لاجئا فى دولة محدودة الدخل والفرص.

ويلتقط مواطن مصرى الخيط ليقول:

- بعد أن تخرجت فى كلية الخدمة الاجتماعية وجدت أن راتبى، هذا إذا كنت محظوظا وحصلت على عمل، لن يزيد على مائتى جنيه، وهو مبلغ أصبح "نكتة" بالنسبة لمستوى الأسعار فى مصر!! فقررت ألا أضيع وقتى وأسافر إلى أوروبا لأعمل وأحقق شيئا.. وقطع الحوار رجل فى منتصف العمر تبدو على ملامحه الثقة بالنفس عرفت بعدها أنه مهرب كردى ليقول للشباب: من منكم طلب المحاولة الليلة؟ وأجاب أحدهم "أنا وصديق آخر سيصل بعد قليل"، فقال له استعد سنتحرك الليلة فى إحدى الشاحنات.

وبسؤال الشاب الذى يستعد للمحاولة "كم دفعت له"؟

فأجاب: أربعمائة جنيه أسترلينى، بشرط تكرار المحاولة حتى تنجح، وأكد أنه مهرب "طيب" لا ينصب على الشباب مثل بعض المهربين الذين يحصلون على المبلغ المتفق عليه، ويحاولون تهريب الفرد مرة واحدة، وإذا فشلت يختفون.

ووفقا لأحدث الدراسات فى مجال الهجرة العربية إلى أوروبا استمرت فرنسا -على رأس مستقبلى المهاجرين العرب بنسبة ٦٢,١ ٪ تلتها إيطاليا ثم بلجيكا، فيما أصبحت الهجرة من المغرب الأقصى تمثل ٥١٪ من مجموع الهجرة العربية لأوروبا تليها العراق ثم لبنان.

وقد يكون من المهم أن نتمهل أكثر عند بعض الشهادات الحية..

● تنقل لنا المصادر والمراجع الحية صورا كثيرة لهؤلاء ممن يسعون إلى الهجرة للشمال تحت الضغوط الاقتصادية فى الجنوب، وعلى سبيل المثال فإن شعار الشباب الأفارقة للهجرة يظل (الهجرة أو الموت) كما يلاحظ نيك ترسال حين يقص كيف كان ماساير نيانج يدعو الله أن يقبض عليه عندما انتشله حرس الحدود الإسبانى وهو يجاهد ليتنفس وسط الأمواج العاتية قبالة سواحل شمال أفريقيا، ومثل آلاف المهاجرين الذى يحاولون دخول "أوروبا المحصنة" بشكل غير مشروع، كل عام اختبأ نيانج "٢٤ عاما" وهو

طالب سنغالى بين عربات قطارات البضائع وضربه رجال الشرطة وأطلقت عليه النار خلال محاولاته المتكررة للخروج من أفريقيا.

وبدأ حلم نيانج بالعثور على عمل لإعالة أسرته يتبدد وسط المياه الباردة ليلا قبالة الحدود شديدة الحراسة بين المغرب وسبتة، وهى جيب تسيطر عليه إسبانيا وإحدى نقاط الانطلاق على طريق الهجرة إلى أوروبا.

ويضيف نيانج فى داكار عاصمة السنغال بعد أن قبض عليه مرارا فى المغرب، وتم ترحيله فى نهاية الأمر: «هذه المرة كنت أريد أن يقبض علىّ لأننى تصورت أننى سأموت».

ويستطرد نيانج الذى لا يستطيع السباحة.. كانت هناك أمواج تقذف بى إلى الأعماق كل مرة أصعد فيها إلى السطح، الرياح الشديدة كانت تجرفنى».

.. إلى آخر هذه القصة المفزعة التى تتكرر كثيرا، من أجل الهجرة إلى الشمال، حيث ينزل ألوف من المهاجرين بشكل غير مشروع على السواحل الجنوبية لأوروبا كل عام فى زوارق متهالكة ومكدسة.

وتقول منظمات غير حكومية: إن آلافا غيرهم يقتلون أثناء المحاولة، وعادة ما يكونون شبانا متعلمين يغامرون بحياتهم سعيا وراء أسلوب الحياة الأوروبى، ويتوقع الكثيرون أن يواجهوا فقرا مدقعا وتفرقة عنصرية فى أوروبا لكنهم ببساطة يأملون فى كسب ما يمكنهم تحويله لإعالة أسرهم.

وكان نيانج يريد أن يصبح طبيبا أو صيدليا لكن والده توفى بعد أن أنهى دراسته الثانوية، ومع عدم توافر فرص عمل فى السنغال، قالت أسرته إنه يتعين عليه أن يقطع الطريق إلى أوروبا.

وحاول على مدى ثمانية أشهر الوصول إلى سبتة فقطع يديه على الأسلاك الشائكة على الحدود، وكاد يغرق مرتين عندما حاول السباحة حولها مرتديا حلة غطس وأنبوبا داخليا لإطار سيارة ليبقيه طافيا باعهما له مغربى كان يساعده على الهجرة، وفى كل مرة كان حرس الحدود يقبض عليه ويلقى به على الحدود المغربية الجزائرية القاحلة على أمل ألا يحاول مرة أخرى، لكنه فى كل مرة كان يعود للتسلل وسط عربات قطارات البضائع.

وبعد أن أضاع مبلغ ثلاثة آلاف يورو تركها والده للأسرة على مهربين وعدوه بعبور آمن للحدود اقتحم الحدود فى نهاية الأمر مع مئات غيره من الأفارقة فى أكتوبر تشرين الأول الماضى عندما أرسلت مدريد والرباط قوات إلى الحدود.

وقال نيانج "عندما حاولنا الهجوم بالقوة أطلق الحراس النار علينا، وتحولت لحرب،" وأضاف "أفضل أن أموت جوعا على أن أكرر هذه المحاولة." وحذر الاتحاد الأوروبى من أن الهجرة غير المشروعة تشكل "قنبلة موقوتة"، ويريد بعض المسئولين أن تكافح قوة مشتركة من رجال الأمن وحرس السواحل والشرطة تهريب المهاجرين.

ونتمهل عند بلد أوروبى آخر..

لقد شهدت إيطاليا - على سبيل المثال -ارتفاعا بنسبة ٥٠ بالمئة فى عدد المهاجرين الأفارقة هبطوا على شواطئها من زوارق العام الماضى، فى حين أنقذت زوارق الإنقاذ الإسبانية ما يقرب من ستة آلاف فى البحر، ويقول اليونى تينى أمين عام المنظمة الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان التى تتخذ من السنغال مقرا لها: «أصبح شعار الشبان فى أفريقيا هو هاجر أو فلتمت».

ولا يلبث أن يضيف «هناك أمهات يبعن حليهن ليتمكن أبناؤهن من الذهاب. إنه فشل كبير لسياسات التنمية فى أفريقيا».

لقد قتل ١١ مهاجرا على الأقل برصاص الحرس أو توفوا فى أكتوبر فى سبتة ومليلة وهو جيب آخر تسيطر عليه إسبانيا.

وكان نيانج ضمن مئات اعتقلتهم القوات المغربية وتم اقتيادهم إلى الصحراء وتركهم هناك.

وقالت منظمة أطباء بلا حدود: إن المجموعة كانت تضم نساء حوامل وأطفالا.

وتتعدد صور الرحيل وتتعدد صور ردود الأفعال فيما تنتهى إليه.

يرجع بعض الساسة الأوروبيين ارتفاع عدد المهاجرين الأفارقة إلى المجاعة فى حين يقول عمال إغاثة: إن المدنيين الذين يفرون من الحروب فى السودان أو جمهورية الكونغو الديمقراطية يقطعون طرقا خطرة عبر

الصحراء الكبرى طلبا للجوء السياسى. غير أن الحرب والأمراض ليستا هى كل شىء؛ ويقول هنا خافيير جابالدون منسق أطباء بلا حدود فى المغرب: «إن من بين الهاربين من دول جنوب الصحراء الأذكى والأمهر فى قراهم، وطالبى اللجوء يمثلون الأقلية».

وعلى هذا النحو، تشير المصادر الحية هنا إلى أن أغلب الأفارقة المختبئين فى طنجة والرباط، أو فى غابات محيطة بالحدود بحثا عن فرصة للتسلل لأوروبا يأتون من السنغال ومالى ونيجيريا وغينيا والكاميرون.. وهى دول لا تعانى من صراعات كبيرة أو مجاعات. ولكن ما يدفع الغالبية للمخاطرة بحياتهم للوصول إلى فرنسا أو إيطاليا أو إسبانيا هو الافتقار الشديد للفرص فى غرب أفريقيا، حيث يبلغ معدل البطالة فى بعض الأحيان ٥٠ بالمئة ويترجم أحلام الشباب عبر موسيقى الهيب هوب هذه العبارة: «وداعا يا أسرتى يا وطنى يا أصدقائى يا أشقائى سأعود بجيوب ممتلئة بالذهب».

وعلى هذا النحو، لا يرغب سوى القلة فى البقاء أكثر من عامين، يكفيان لادخار المال من العمل فى مصنع للعودة وبدء حياة أفضل فى الوطن.

ويقول هنا عبدو مالال ديوب وزير المغتربين السنغاليين: «عندما يعودون يعاملون كملوك، يبنون أفخم المنازل فى داكار ويقودون أفضل السيارات».

ويضيف مفسرا الواقع بشكل أكثر اعتدالا:

«لكن عندما ترى أين يقيمون فى باريس، ودورات المياه المشتركة، والأرض المغمورة بالقمامة، وفى بعض الأحيان يقيم ثلاثة فى غرفة صغيرة... ليتمكنوا من ادخار المال لإرساله لديارهم».

ويضيف هنا عبارة مفزعة إن هناك نحو ثلاثة ملايين سنغالى يقيمون فى الخارج غالبيتهم بشكل غير مشروع، ويحولون نحو ٣٠٠ مليار فرنك أفريقى "٥٦ مليون دولار" سنويا عبر القنوات الرسمية وحدها.

وبالنسبة لآخر- نيانج - الذى يعمل حاليا بائعا جائلا يشترى الأسطوانات المدمجة المقلدة ويبيعها فإن المغامرة انتهت، يقول: «من الصعب أن تعيش فى مكان لا تحظى فيه بالاحترام، وحيث هناك تمييز عنصرى، وحيث تسأل دائما عن أوراق إقامتك» وهو هنا يرسم الخطوط الأولى لحالة هذا المهاجر التى ينتهى إليها فيما بعد، يضيف:

«إذا كان لدى الخيار وكانت أسرتى فى حال أفضل لاخترت التعليم، الطب أو الصيدلة، كان هذا حلمى»

وقد يكون من المهم أن نشير هنا إلى أن أعمار أكثر من ثلثى السكان لم تكن لتزيد على ٣٠ عاما.

وتعبر كلمات أغنية (الخروج) التى تغنيها فرقة دارا جيه أشهر فرقة سنغالية لموسيقى الهيب هوب عن هذا الواقع حين تقول: «وداعا يا أسرتى يا وطنى يا أصدقائى يا أشقائى سأعود بجيوب ممتلئة بالذهب»

معنى هذا أنه لا يرغب سوى القلة فى البقاء أكثر من عامين يكفيان لإدخار المال من العمل فى مصنع للعودة وبدء حياة أفضل فى الوطن.

ويكون وزير المغتربين السنغاليين أكثر وضوحا هنا حين يقول، واصفا عودة أولئك المهاجرين المغامرين: «عندما يعودون يعاملون كملوك، يبنون أفخم المنازل فى داكار ويقودون أفضل السيارات»

بيد أنه يشير بما يشبه الفلاش باك فى الإجابة عن حالة المهاجر والثمن الذى يدفعه بهذه العبارة:

"لكن عندما ترى أين يقيمون فى باريس ودورات المياه المشتركة والأرض المغمورة بالقمامة وفى بعض الأحيان يقيم ثلاثة فى غرفة صغيرة... ليتمكنوا من ادخار المال لإرساله لديارهم».

وعلى أية حال، فقد سعينا للإسهاب أكثر هنا لنرى (حالة) هذا المهاجر، وما الذى يحركه والدوافع الذى ينتهى اليها، لنرى – فيما بعد – «حالة» أخرى ينتهى إليها أحيانا فى العودة، أو فى الغالب فى الوطن الجديد الذى آل إليه وهو ما يصل بنا إلى حجم هذا الوجود العربى الإسلامى فى الشمال.. وهو ما يخرج بنا من منطقة معينة إلى أنحاء الشمال الأوروبى..

الحجم و (الحالة)

ليست هناك إحصاءات دقيقة عن عدد المسلمين فى الدول الأوروبية مجتمعة ولا عددهم فى دولة معينة، وذلك لأن الإحصاءات هناك تتم بمعزل عن الدين، لكن هناك أرقاما تقريبية تتراوح بين ٢٥ مليون مسلم حسب محاضرة لرئيس جمهورية البوسنة والهرسك سابقا السيد على عزت

بيجوفيتش، وقد قدّر أن النسبة ستصبح ٣,٨ ٪ من مجموع سكان أوروبا فى نهاية القرن العشرين، وبين ٥٢ مليون مسلم حسب إحصاءات وكتابات أخرى، أى ما نسبته ٦ ٪ من مجموع سكان أوروبا (عدد سكان أوروبا ٧٠٥ ملايين نسمة).

فى فرنسا، حيث الجذور العربية للمسلمين هى الغالبة، فإن حجم الانتشار يفوق الستة ملايين مسلما، مما جعل من الدين الإسلامى، الدين الثانى بعد الكاثوليكية فى فرنسا، أى أن عدد المسلمين أكثر من عدد البروتستانت والأرثوذكس واليهود، وذلك ما دفع بالدكتور جيل كيبل مدير الدراسات فى المؤسسة الوطنية للدراسات السياسية والمتخصص فى شئون الشرق الأوسط والحركات الإسلامية للإعلان أن واحدا على خمسة من السكان هو من أصل إسلامى.

وقد جاء فى إحصاء عام ١٩٩٣ أن عدد العمال فى فرنسا من أصل أجنبى بلغ ١٥٤١٥٠٠ عامل منهم ٢٣٧٤٠٠ جزائرى، ١٧٩٥٠٠ مغربى، ٧١٠٠٠ تونسى، و٧٣٥٠٠ تركى. كما قدرت منظمة اليونسكو أن نسبة المثقفين تقدر بـ ١٥ ٪ من مجموع الجالية العربية المسلمة فى فرنسا. هذا وقد قدرت المجموعة الأوروبية فى تقرير لها عام ٢٠٠١ صادر فى بروكسل أن المهاجرين يسهمون بـ ١٤,٧ ٪ من الناتج المحلى فى فرنسا.

فى هولندا نعرف أن عدد المسلمين الهولنديين بلغ ٨٠٠ ألف مسلم، وهم يمثلون أكبر أقلية فى هولندا ولهم ٧ أعضاء مسلمين فى البرلمان.

فى بريطانيا، أدت حركة الاستشراق إلى التعرف إلى الإسلام من وجهات نظر متعددة، فمن المستشرقين من هاجم الإسلام والمسلمين، ومنهم من أنصفهم، وقد تدفقت أعداد المسلمين على بريطانيا من شبه الجزيرة الهندية التى كانت توصف يوماً بـ " درة التاج البريطانى " ومن ماليزيا وإندونيسيا، ودول إسلامية أخرى. وكانت غالبية هؤلاء من العمال، فيما تميزت الهجرة العربية بالطابع النخبوى إلى بريطانيا. وتدل المؤشرات إلى وجود نحو ثلاثة ملايين مسلم حاليا فى الجزر البريطانية، يتركزون أساسا فى العاصمة لندن والمدن الصناعية الكبرى، إلا أن مؤسسة " راتيميد " تقول إن عدد مسلمى بريطانيا بلغ فى أواخر القرن العشرين المليون ونصف المليون نسمة، وقد

وصل أحد المسلمين فى مدينة غلاسكو الأسكتلندية " محمد سرور " إلى مجلس العموم البريطانى عام ١٩٩٧ ليكون أول مسلم يشغل مقعدا نيابيا فى تاريخ الحياة السياسية فى بريطانيا.

وفى ألمانيا، ليس هناك رقم تقريبى لعدد المسلمين، الذين قدموا بغالبيتهم من تركيا، لكن هناك نشاطا إسلاميا، حيث يذكر الكاتب نبيل شبيب من بون أن صلاة الجمعة نُقلت كاملة من مسجد صغير فى برلين، وكانت قد ألقيت بالألمانية من جانب الدكتور نديم إلياس رئيس المجلس الأعلى للمسلمين فى ألمانيا، وقد استقبله المستشار الألمانى جيرهارد شرودر فى نطاق وفد إسلامى.

فى البوسنة والهرسك وألبانيا أى بلاد البوشناق والألبان، فإن عدد المسلمين يتجاوز السبعة ملايين، وظروفهم تختلف عن ظروف المسلمين فى سائر البلاد الأوروبية، إذ أنهم من أصل السكان، وليسوا من المهاجرين إليها حديثا، وهم عانوا طويلا إبان الحقبة الشيوعية الإلحادية، وإبان فترة انحلال الاتحاد السوفيتى، حيث ارتكب الصرب المجازر بحقهم ...

المشاكل والتحديات التى تعترض مسلمى أوروبا

المشاكل ليست واحدة عند عموم المسلمين فهى تختلف من بلد لآخر، وذلك باختلاف قوانينه وباختلاف نظرة سكانه إلى الإسلام والمسلمين، لكن هناك أمورا مشتركة أبرزها:

- التردد بين العزلة والاندماج، حيث يدور الصراع الداخلى بين أن ينعزل المسلم ليحافظ على المفاهيم التى حملها من بلاده.. وبين أن يندمج فى المجتمع الجديد الذى أصبح موجودا فيه مع الاختلافات بين المفاهيم الموروثة والمفاهيم المستجدة. وهذا التردد لا نلحظه كثيرا عند الجيل الذى ولد وعاش وترعرع فى المجتمع الأوروبى.

- الخوف من الذوبان فى ثقافة الآخر، حيث الإعلام الأوروبى والغربى، أقوى بكثير من الإعلام الإسلامى والعربى.

- ضعف الإمكانيات والموارد وندرة الدعاة المتخصصين والواعين والبعيدين عن منطق التطرف وفقه البداوة الذى لا يستطيع فهم حقائق

العصر، ولا يقدر على استنباط الحلول الإسلامية الملائمة لتحديات هذا العصر، فتراه يلجأ إلى التمسك بالقشور التى تكون عادة مادة دسمة للإعلام المعادى ...

لقد نشر التلفزيون الفرنسى مرة تحقيقا عن أسرة فرنسية اعتنقت الإسلام، كيف انها تخلت عن تناول الطعام من على الطاولة، لتفترش الأرض كما فى الأيام السالفة، وكيف أنها استبدلت فرشاة الأسنان بالمسواك مع ما يعنى ذلك من تناقض مع مفاهيم المجتمع الفرنسى الحديث.

- وهو مايصل بنا إلى حالة صعبة، حيث تشتت الاتجاهات وتعددها بتعدد البلدان والمصالح والمفاهيم، بل قل والجماعات، مما يشرذم المسلمين ويفرقهم ويخفف من إمكانية إحداث الضغط المطلوب لتحقيق المطالب القادرة على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية... إن كثيرا من المسلمين يعيشون فى ظروف صعبة، فهم إما فى أحزمة البؤس التى تحيط بالمدن الأوروبية الكبرى، وإما فى تجمعات سكانية مكتظة، وإما فى حالة تهميش وتقوقع ثقافيين.

- صعوبة كسب العيش عند الكثير منهم، وذلك بارتفاع نسبة البطالة فى صفوفهم، وهناك من يقول إن التمييز العنصرى دفع ببعض الأوروبيين إلى وضع عوائق أمام الطلاب المسلمين، وقد دفعوا بهم قسراً إلى تخصصات تمنعهم من الارتقاء الوظيفى، وحتى الذين اخترقوا هذه القاعدة، ونالوا تعليما متقدما واختصاصات علمية مرموقة يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، فمن كان طبيبا تقع عليه أعباء العمل الليلى وأيام الأعياد، ومن كان طالبا تقع عليه أعباء العمل القاسى، كغسل الصحون والتنظيفات لكسب بعض المال ليستعين به على استمرار دراسته الجامعية.

- صعوبة الحفاظ على الخصوصيات الثقافية الدينية، فالدساتير تضمن حرية التعبير إجمالا.. لكن التطبيق يتفاوت بين دولة وأخرى، وبين ظرف وآخر... وقد جاءت قوانين الرقابة فى ألمانيا مثلا لتضع كل مسلم بين العشرين والأربعين من عمره فى دائرة الاتهام، بما يعنيه ذلك من خوف وقلق.. غير أن أكثر الحالات صعوبة - كما سنرى - عرفناها عقب ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

لقد وصم الإسلام بالإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمر ٢٠٠١.. وهذا

الوصـم لـم يكـن وليـد تلك الأحـداث، وإنما كـان نتـاج آلة الدعـاية الصـهيـو - أمـريكيـة التى وجـدت فى الإسـلام عـدواً بديلاً عـن العـدو الشيوعى فراح صموئيل هنتغتون ينظِّر لصدام الحضارات وفوكوياما لنهاية التاريخ..وما إلى ذلك.

لقد أججت أحداث ١١ سبتمبر العداء ضد المسلمين فى الغرب عموماً، وأسهمت فى مساعدة العنصريين الغربيين لتفجير أحقادهم وضغائنهم ضد المسلمين، فتعددت الاعتداءات عليهم، وتشددت القوانين وذهبت أدراج الريح مقولات حقوق الإنسان والمساواة وعدم العنصرية.. وهنا يقول الدكتور زكى بدوى، عميد الكلية الإسلامية فى لندن: إن أبرز المخاطر على المسلمين هو التعصب المذهبى الذى يسود فى أروقة المؤسسات الكبرى فى بريطانيا وغيرها، وخطر التعصب المذهبى أنه يؤسس لتشرذم المسلمين وتفرقهم من جهة ويدحض مقولة قبول الآخر، والحوار مع الآخر من جهة أخرى، فإن كان المسلمون يكفرون بعضهم بعضا، فكيف لا يكفرون الآخرين من العلمانيين والأديان الأخرى، وإذا كان التعايش صعبا بين أبناء المذاهب الإسلامية، فكيف يكون التعايش ممكنا بين المسلمين وغير المسلمين؟!..

غياب المرجعية الإسلامية الموحدة، وقد بان أثر ذلك فى معالجة قضية الحجاب، فشيخ الأزهر فى مصر أفتى منفردا بجواز القانون الفرنسى الذى يمنع الحجاب، وخالفه فى ذلك مراجع كثيرة فى مصر وخارجها.

إن هذا الاختلال لا شك سينسحب على المسلمين فى أوروبا، فبعضهم سيجد فى التصرف الفرنسى ممارسة مقبولة للسيادة الوطنية، وبعضهم الآخر سيجد فى هذا التصرف اعتداءً على القيم الدينية الإسلامية، حيث إن الحجاب ليس رمزا من رموز الدين، إنما هو أصل الدين الذى يمنع السفور، تجدر الإشارة إلى أن مجلس شورى الدولة ما انفك يؤكد منذ العام ١٩٨٩ أن ارتداء الملابس الدينية لا يتعارض مع العلمنة، وقضية الحجاب، مثلها مثل كثير من القضايا، التى تظهر الاختلاف فى التفسير والاختلاف فى المعالجة.

يوضح هذا أكثر يقول د. توفيق عبد العزيز السديرى - وكيل وزارة الشئون الإسلامية فى المملكة العربية السعودية: إن تعدد المناهج الدعوية يحدث نوعا من التباين والتشويش الفكرى، وإن عدم وجود مرجعية إسلامية

يشتت جهود الدعاة. كما أن الصعوبات العادية التى تتعلق ببناء المساجد بمآذنها وقبابها، وبتدريس المادة الإسلامية فى المدارس العامة، وقضايا اللحوم والذبائح والأطعمة الحلال، والإجازات فى الأعياد الإسلامية، والتعطيل أثناء صلاة الجمعة، وقضية حصص السباحة المختلطة فى المدارس .

وعلى هذا النحو، تتفاوت كل تلك الصعوبات والمشاكل بين بلد أوروبى آخر، وذلك حسب قوانين كل بلد، وحسب تأثير الكتلة الإسلامية فيه، وحسب نمو المتطرفين فيه، الذين يضعون كل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية على المسلمين بوصفهم غرباء ينهبون الثروة، ومن خلالهم تتفشى الجريمة حسب زعمهم.. فبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا تعترف سلطاتها العامة قانونيا بجميع الأديان، وقد جرى انتخاب مجلس إسلامى كمحاور للدولة فى بلجيكا عام ١٩٩٨، وإسبانيا اعترفت بالدين الإسلامى من خلال لجنة إسلامية محاورة للدولة عام ١٩٩٢، وفى فرنسا وبعد محاولات استمرت منذ العام ١٩٩٦ تم إنشاء مجلس إسلامى يتحاور مع الدولة ويكون ممثلا للجان المساجد الإسلامية ولجمعياتهم، مع الإشارة إلى التمسك الشديد بالعلمنة فى فرنسا، أما المجتمع الألمانى فهو غير جاهز لتقبل الإسلام كدين مقيم ومعترف به حسب رأى الدكتورة جوسلين سيزارى الباحثة والأستاذة الزائرة فى جامعة كولومبيا الأمريكية.

مستقبل المسلمين فى أوروبا

يتضح مما سبق أن الوجود الإسلامى فى أوروبا لم يعد موجودا طارئا أو استثنائيا، ولم يعد مجرد مجموعات مهاجرة للعمل لا تلبث أن تعود إلى بلدانها، فقد أصبحت هذه المجموعات جزءاً من النسيج الاجتماعى لأوروبا، وهناك جيل ولد وعاش وأصبح جزءا لا يتجزأ من المجتمع الأوروبى، الذى يتجه بغالبيته إلى الشيخوخة، فيما غالبية المسلمين هم من جيل الشباب الذين لابد وأن تقع على عاتقهم مستقبلاً مهمات ومسئوليات كثيرة داخل هذا المجتمع.

إن صعود التيارات المتطرفة داخل أوروبا، ووصول بعضها إلى مراكز فى البرلمانات الأوروبية، يزيد من حجم المصاعب والتحديات أمام المسلمين

الأوروبيين، خاصة أن قوى التطرف هذه تدعمها أصوات صهيونية وإعلام صهيونى وقدرات مالية، غير أن انكشاف أمر الكنيسة الصهيونية المسيحية فى وجه الكنائس الكاثوليكية والانجليكانية وحتى البروتستانتية سوف يتيح للمسلمين عدم الوقوف وحيدين أمام قوى التطرف.. وقد رأينا كيف أن هذه الكنائس اتخذت موقفا معارضا للحرب الأمريكية على العراق، ورأينا كيف أن الملايين نزلت إلى الشارع منددة بكلام الرئيس الأمريكى جورج بوش حول " صليبية " الحرب مع العراق.

لقد كتبت صحيفة هآرتس الإسرائيلية فى يوليو ٢٠٠١ " أن التغيير الديموجرافى الجارى فى غرب أوروبا الذى يتضمن ارتفاع عدد المسلمين، وانخفاض عدد اليهود فى أوروبا وموقف الحكومات الأوروبية تجاه إسرائيل، لأن الوجود الإسلامى الكبير فى أوساط السكان يتحول إلى عامل سياسى كما حدث فى الانتخابات البريطانية ". كما أن الكونجرس اليهودى العالمى أعد ورقة تحت عنوان " نمو الإسلام فى أوروبا " جاء فيها " اليوم يتمتع الدين الإسلامى بمعدلات النمو الأعلى فى أوروبا، وهناك نحو ٢٠ مليون مسلم فى دول الاتحاد الأوروبى، وإذا تواصل هذا الاتجاه فسيشكل المسلمون فى عام ٢٠٢٠ نحو ١٠٪ من مجموع السكان فى أوروبا ".

ويظل السؤال الذى ينبغى طرحه فى إطار مستقبل المسلمين فى أوروبا، هو: كيف يمكن تعزيز دورهم بما يخدم الانتشار الإسلامى كدين، وقضايا العرب والمسلمين فى صراعهم ضد الصهيونية والإمبريالية الأمريكية المنطلقة من الرأسمالية المتوحشة والمسترشدة بتعاليم المسيحية الصهيونية المعادية للمسيحية والإسلام معا؟!.

يقول المفكر الألمانى المسلم الدكتور مراد هوفمان: إن الفرصة متاحة أمام الإسلام اليوم ليصبح الديانة الأولى للقرن الجديد فى العالم، وبمعزل عن مدى صحة هذا القول إن متطلبات حماية الانتشار الإسلامى وتعزيزه تكمن فى:

- تعزيز الوحدة بين صفوفهم، والابتعاد عن مفاهيم التعصب المذهبى وعن المصالح الخاصة لهذا البلد أو ذاك. ومن أجل ذلك نقترح إيجاد مجلس بحوث إسلامى متخصص لشئون الفقه المطلوب لأوروبا، وذلك حتى لا تنفرد

كل جهة بفقه خاص، أو باجتهاد خاص، وحتى لا تحول الصراعات المذهبية دون الانتشار الإسلامى نفسه..

يقول الدكتور هوفمان: إن فريقا إسلاميا تبنى المفاهيم الغربية حتى النخاع، وهناك فريق آخر اتخذ موقفا متشددا رافضا لسائر المفاهيم الغربية وهو يقترح - أى هوفمان - التمسك بالطريق الوسط الذى يلتقى مع أن الإسلام " دين الوسطية "، ويتفق مع الانفتاح على المنجزات العلمية والتقنية وذلك قول مقبول فى رأينا.

لا بد من تعزيز الحوار بين الأديان لاسيما مع الكنائس الكاثوليكية والانغليكانية، وذلك فى إطار شرح الإسلام الذى يقول إن لا إكراه فى الدين، وبأن الإسلام لا يدعو الآخرين إلى التخلى عن دينهم.

إن استمرار نهج الخلافات بين الجماعات الإسلامية واعتماد بعضها على منهج تكفير الآخرين تؤدى إلى التفرقة بين المسلمين من جهة وإلى عدم قبول الإسلام من الآخرين، فإذا كان المسلمون يكفرون بعضهم بعضا، فكيف لا يكفرون من هو خارج دينهم كليا ؟؟

إن بعض النماذج المتطرفة التى رأيناها فى نهاية القرن العشرين كالنموذج المتطرف فى الجزائر والذى ما يزال يرتكب المجازر ضد أبناء جنسه، ونموذج اللادينية (نسبة إلى بن لادن) تؤثر سلبا على الإسلام وتعطى للمتطرفين الغربيين مادة دسمة لمواجهة الإسلام والمسلمين.

إن الاقتداء بتجارب المسلمين غير العرب والذين ينطلقون من فهمهم للإسلام من خلال خصوصية مجتمعاتهم غالبا ما تؤثر سلبا فى فهم الآخر لسماحة الإسلام.

لابد من تأهيل العاملين فى أوساط المسلمين الأوروبيين تأهيلا مناسبا، فالله سبحانه وتعالى وصف الرسول الأكرم بأنه مبشراً ونذيرا، وبأنه لو كان فظاً غليظ القلب لانفضوا من حوله، فما بالك بدعاة يصرون على تكحيل عيونهم فى مجتمع يرى فى مثل هؤلاء " متشددين "..

إن التطرف الذى يأتى به مسلم فى مجتمع متنور لا يفسر على أنه تصرف

فردى، إنما يوسم به المسلمون الآخرون.. ومن هنا تنبثق ضرورة التنبه إلى كل قول وإلى كل تصرف يأتى به فرد أو جماعة.

إن تفعيل المؤسسات الإسلامية القائمة، وقيام مؤسسات استثمارية إسلامية وعربية تساهم ولاشك فى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى وتزيد بالتالى من تأثير الوجود الإسلامى وتعزز دوره ونشاطه، وإذا كان متعذرا قيام وحدة بين المسلمين فى أوروبا فعلى الأقل يجب قيام مجلس تنسيقى فيما بينهم باعتبارهم أهل شورى لا أهل تفرد ووحدانية ...

إن العبء الأكبر يقع على الجيل الجديد من المسلمين الأوروبيين، فهو الذى ينبغى أن يتخلص من موروث الخلافات المذهبية، وهو الذى ينبغى أن يتولى شرح الإسلام باللغة التى يفهمها جيدا الآخرون.

إن تخلى بعض هذا الجيل عن الدين الإسلامى والذوبان فى المجتمع الأوروبى سوف يؤثر سلبا على هذا البعض باعتبار أن جزءاً من معاناة الإنسان الأوروبى، إنما نتج عن الابتعاد عن الدين والالتصاق كليا بمفاهيم المادية التى لا تقيم وزنا للأمور الروحانية والمعنوية، إن التوازن بين الروح والمادة الذى يجسده الإنسان، ويعززه الإسلام كدين سماوى سمح هو الذى يتيح حياة هادئة مستقرة تنعكس إيجابا على رفاهية الإنسان وسعادته.

● عن الأرقام

تتباين المصادر فى تحديد عدد المسلمين فى الغرب، لكنها تصل إلى حقيقة مهمة، هى أن عدد المسلمين فى أوروبا أصبح رقما لا يستهان به فى معادلات التغيير وتوجيه السياسات الدولية، إذ بلغ عددهم قرابة ٥٠ مليون مسلم منهم ٧ ملايين ينحدرون من أصول عربية.

وتحت عنوان «المسلمون فى أوروبا الواقع والمستقبل» أعد د. أحمد الراوى أمين عام اتحاد المنظمات الإسلامية فى الدول الأوروبية ملفاً رصد خلاله تاريخ الوجود الإسلامى فى أوروبا، وأعداد المسلمين وشرائحهم فى كل دولة، والمؤسسات الإسلامية التى تعمل على الساحة الأوروبية، والرؤى والمنطلقات التى يمكن أن تشكل إطاراً عاما لهذه المؤسسات، والمشكلات التى تواجه المسلمين ومؤسساتهم الإسلامية والآمال التى يتطلعون إليها وتوجهات المستقبل.

وعلى هذا النحو، تفاوتت صور الهجرة وتعددت، فخرجت من أقطار مختلفة فى الجنوب إلى أقطار مختلفة فى الشمال ويمكن أن نحدد أكثر الأقطار هجرة كانت فرنسا وتليها ألمانيا كما سنرى..

فتاريخ هجرة المسلمين إلى أوروبا يتفاوت من قطر أوروبى إلى آخر، والبعض يرجعه إلى قرون خلت، وهذا ما يحتاج إلى بحث دقيق لايمكن الوصول إلى نتائجه بدقة، غير أنه يمكن القول هنا إن جذور الهجرة الحديثة المهمة فى هذا الصدد التى هى أساس الوجود الإسلامى الحاضر فى أوروبا الغربية، يمكن إرجاع بداياتها إلى منتصف القرن التاسع عشر، عندما وقعت بعض البلدان العربية والإسلامية ضمن دائرة الاستعمار الأوروبى، وأوضح مثال على ذلك، يظل مثال الاستعمار الفرنسى للجزائر وللكثير من بلدان الشمال الأفريقى بعدها، ثم استعمار بريطانيا لشبه القارة الهندية، ومن ثم لأغلب بلدان المشرق العربى والإسلامى.

إن الهجرات الأولى الفاعلة فى إطار بحثنا هنا بدأت فى ذلك التاريخ بشكل بسيط ومتقطع، وكانت إما للخدمة فى جيوش الاحتلال، أو للعمل فى المصانع الأوروبية، وربما القليل منهم تطلعا لعالم أفضل، وبقى اتساع الهجرة ونموها محدوداً، حتى بلغ عشرات الآلاف مع نهاية الحرب العالمية الأولى كما أشرنا من قبل.

أما الهجرات الكبرى فى العصر الحديث، فكانت بعيد الحرب العالمية الثانية، ومع حاجة أوروبا إلى الأيدى العاملة لسد النقص الشديد الذى خلفه مقتل ما يزيد على ستين مليونا من البشر فى تلك الحرب، فقد قام أرباب العمل ببذل جهود متواصلة لاستقدام أعداد كبيرة من دول العالم الثالث وفى مقدمتهم العرب والمسلمون، ومن ثم كانت تلك الهجرات الكثيفة التى تركزت فى:

- فرنسا ومن أبناء الشمال الأفريقى، والأفريقى العربى على وجه التحديد، وكذلك من المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا السوداء.

- بريطانيا من أبناء شبه القارة الهندية (الهند - باكستان - بنجلاديش - كشمير) وأعداد من أبناء جنوب الجزيرة العربية وعلى الأخص اليمن الجنوبى وعمان، إضافة إلى أعداد أخرى، ولكنها أقل من سائر المستعمرات.

- ألمانيا من الأتراك الذين كانت لهم علاقات مميزة بألمانيا حتى قبل الحرب العالمية الأولى.

كما هاجرت أعداد أقل إلى دول أوروبا الغربية الأخرى (إيطاليا - هولندا - بلجيكا - إسبانيا..)، ومن بلدان عربية وإسلامية أخرى كثيرة..

واستمرت تلك الهجرات التى كان هدف أصحابها الأساسى فى بداية الأمر العمل لفترات مؤقتة لتحسين أوضاعهم المعيشية، ثم الرجوع إلى الوطن الأصلى، خاصة أن كل المهاجرين لم يصحبوا عائلاتهم معهم فى البداية.

لقد استمرت تلك الهجرات وتطورت لتشمل أعدادا كبيرة من الطلبة الدارسين من معظم الأقطار العربية والإسلامية، إضافة إلى أعداد غير قليلة من القدرات والكفاءات العلمية التى غادرت البلاد هرباً من الأوضاع السياسية المتقلبة والمتوترة التى سادت كل البلاد العربية والإسلامية منذ بداية الستينيات وحتى يومنا هذا.

كما أسهمت حرب الخليج الأولى والثانية والحروب الأهلية فى الصومال والحرب فى البوسنة والهرسك والأوضاع المتردية فى العراق فى هجرة أعداد كبيرة أخرى إلى أوروبا الغربية، وبالذات إلى بريطانيا ودول أسكندنافيا ودول البنلكس (هولندا - بلجيكا) وسويسرا، إضافة إلى الدول الأوروبية المذكورة.

المهم هنا أنه مع تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى البلدان العربية والإسلامية، زهدت الغالبية العظمى من العرب والمسلمين فى أوروبا فى الرجوع إلى بلدانهم، وآثرت الاستقرار، خاصة بعد التئام شمل العائلات، ومن ثم نشوء أجيال جديدة ولدت وترعرعت وتشربت ثقافة المجتمع الأوروبى، وعليه فقد استقرت الغالبية العظمى من أبناء المسلمين، بل اتسع وجودها ليشمل معظم الدول الأوروبية، إن لم يكن جميعها، حتى لم تعد هناك مدينة كبيرة ولا صغيرة لا تضم أعدادا من المهاجرين الجدد.

بيد أنه لايمكن التمهل عند أوروبا الغربية دون التمهل عند أوروبا الشرقية لنرى تأثير الهجرة إلى أقطار تغاير إلى حد كبير مثيلتها فى غرب القارة الأوروبية..

والحديث عن المسلمين فى أوروبا الشرقية والبلقان لا شك أنه مختلف،

إذ أن الغالبية الساحقة من المسلمين هم أبناء البلاد الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام منذ قرون طويلة، ترجع إلى ما قبل دخول الأتراك العثمانيين، وإن كانت الغالبية منهم قد استقر بها المقام مع وجود العثمانيين لمدة تزيد على خمسة قرون فى كل بلدان أوروبا الشرقية والبلقان، ولقد واجه هؤلاء المسلمون ظروفا بالغة الصعوبة خلال الحروب المتواصلة بين العثمانيين وأوروبا وروسيا، وكذلك بعد انحسار قوة الدولة العثمانية.

المهم فى هذا كله أنه بلغت تلك الظروف مداها بعد دخول دول أوروبا الشرقية والبلقان تحت الحكم الشيوعى، وهو ما أجبر بعضهم على الهجرة إلى البلاد الإسلامية وتركيا على وجه التحديد، وربما إلى بعض بلدان أوروبا الغربية، هذا إلى ما يمكن اعتباره نوعا من الإبادة الجماعية التى حلت ببعض مسلمى الاتحاد السوفيتى (سابقا).

وهى حالة تحتاج إلى موضع آخر لأهميتها واستمرارها بشكل لافت..

المهم فى هذا كله، أنه كانت هناك هجرات للعرب والمسلمين خلال العقود الماضية وبعد الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد إلى الاتحاد السوفيتى سابقا، من خلال العديد من الطلبة الدارسين، وازدادت إلى أغلب دول أوروبا الشرقية خلال العقود الثلاثة الماضية، ونتيجة لتشابه ظروف البلاد العربية والإسلامية الاقتصادية والسياسية - التى ذكرنا - استقر عدد غير قليل من هؤلاء فى تلك البلدان، وبوجه خاص، أولئك الذين تزوجوا من تلك البلاد، إضافة إلى أعداد كبيرة من ذوى الاتجاهات اليسارية الذين لم يجدوا فى ظروف بلادهم الأصلية مناسبة للرجوع.

واليوم ومع سقوط الشيوعية توجه أغلب هؤلاء للاستقرار والعمل.

ويعود أغلب العرب الذين يربو عددهم على ٤٠٠,٠٠٠ إلى البلاد العربية (العراق - اليمن - السودان - الجزائر - سوريا - مصر)،وأعداد قليلة أخرى لا تهمنا هنا بالقدر الكافى من بلدان إسلامية أخرى، وفى مقدمتها إندونيسيا ودول شبه القارة الهندية.

وهو ما يصل بنا إلى الأرقام التى تحدد - أكثر - إطار ظاهرة الهجرة.

ليست هناك إحصاءات دقيقة ومفصلة لأسباب عديدة، منها أن

الإحصاءات الرسمية فى دول أوروبا لا تحدد هوية الشخص الدينية، وحتى العرب كخلفية عرقية لم تظهر فى استمارات الإحصاء الرسمية إلا نادرا.

وعلى هذا النحو، تمثل الأرقام هنا أرقاما تقريبية، وضعت من خلال الوقوف على إحصاءات بعضها لمؤسسات رسمية أو شبه رسمية، وأخرى لبعض المؤسسات الإسلامية، ولا شك أن التباين ليس بسيطا بين تلك الإحصاءات، غير أنه يمكننا القول من خلال إطلالة واسعة على تلك الإحصاءات من خلال ما نجده فى الشبكة الدولية للمعلومات مرات كثيرة ومضاهاتها بأرقام بعض إحصاءات المعاهد أو الدراسات الخاصة، ومن خلال الوقوف على أوضاع المسلمين فى أغلب دول أوروبا بالفعل، ومع معايشة تطور نمو أعدادهم خلال السنوات العشرين الماضية، إن الأعداد المذكورة تقارب الواقع على هذا النحو:

أوروبا الغربية

القطر	عدد سكان البلد	عدد المسلمين	عدد العرب	نسبة العرب
فرنسا	٥٦,٥٧٦,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٧٠٪ أكثرهم من المغرب العربى
ألمانيا	٧٩,١١٣,٠٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠	١١٪ أكثرهم من المغرب العربى
بريطانيا	٥٧,٢٣٦,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٢٧٪ أكثرهم من العراق
إيطاليا	٥٧,٧٣٩,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٦٥٪ أكثرهم من المغرب العربى
هولندا	١٤,٨٠٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٣٩٪ أكثرهم من المغرب العربى
بلجيكا	٩,٩٢٨,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	٥٣٪ أكثرهم من المغرب العربى
السويد	٨,٥٢٦,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٢٧٪ أكثرهم من المغرب العربى
سويسرا	٦,٧٩٦,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٨٧,٥٠٠	٢٢٪ أكثرهم من المغرب العربى
إسبانيا	٣٨,٨٦٩,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٦٨٪ أكثرهم من المغرب العربى
النمسا	٧,٦٢٤,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١٨٪ أكثرهم من المغرب العربى
اليونان	١٠,١٤٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٧٪ أكثرهم من مصر
الدانمارك	٥,١٣٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٥٪ أكثرهم من المغرب العربى
فنلندا	٤,٩٧٤,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٥٢٪ أكثرهم من الصومال
المجموع	٣٥٧,٤٥٦,٠٠٠	١٥,٨٤٠,٠٠٠	٦,٦٨١,٥٠٠	٤٢٪ من الجالية

على أننا لابد أن ننبه هنا أن هذه الأرقام لهجرة العرب إلى أوروبا ونوعيتها، إنما بدأت تثير الكثير من القضايا والمشاكل التى تعود بنتائج سلبية، أغلبها تؤثر فى هذه الظاهرة فى الوقت الحاضر، وأكثرها تثير قضايا تتناثر فى أنحاء هذا البحث تتعلق بمشكلات الهجرة، وهى مشكلات لابد من التنبه إليها فى إطار المصالح المشتركة بين جنوب البحر المتوسط وشرقه وبين شماله، بعضها يتعلق بالعنصرية التى يواجهها العرب، وبعضها الآخر يتعلق بطريقة الحياة التى تواجه إثارة لمشكلات ونعرات كثيرة، كما أن شراك المافيا التى تواجه العرب لايمكن تجاهلها فى هذا الخصوص.. وهو ما نحاول التعبير عنه بشكل محايد هنا عبر التمهل عند الظاهرة فى الفترة المعاصرة..

الظاهرة.. الآن

يحاول البعض - منهم د. طلعت شاهين - رصد تاريخ الهجرة العربية إلى أوروبا إلى بدايات الاحتكاك الحضارى بين الجماعتين الأوروبية والعربية، خاصة فى الحقبة الاستعمارية الأولى التى هيمنت فيها أوروبا على مقدرات العالم العربى.

فهناك مهاجرون عرب قانونيون، أى يقيمون بصورة قانونية ويحملون بطاقات وُقامة طويلة المدى، جاءوا إلى البلدان الأوروبية بموجب عقود عمل مبرمة بين بلدان الهجرة وبلدان الأصل، خاصة دول المغرب العربى.

وهناك فى الآونة الأخيرة، العديد من العمال العرب المهاجرين ولكن بصورة غير قانونية، فقد تسللوا أو دخلوا إلى البلدان الأوروبية بتأشيرات سياحية ولم يغادروا بعد انتهاء تأشيراتهم، وصاروا يعملون بالسر (العم لالاسود) ويتعرضون بشكل مستمر لكثير من المخاطر والاستغلال.

ثم هناك فئة من المهاجرين كانت فى الأصل تمثل مجموعة من الطلاب - سواء المبعوثون أو الذين يدرسون على حسابهم الخاص - ممن فضلوا البقاء والعمل فى دول المهجر التى درسوا فيها.

وهناك فئة أخرى هى فئة اللاجئين لأسباب سياسية أو اقتصادية أو إنسانية نظرا لصعوبة العيش فى بلدانهم الأصلية بسبب الكوارث والحروب والأنظمة الاستبدادية.

ومن هؤلاء الأخيرين من يقيم بصورة شرعية، ومنهم من ينتظر الموافقة على منحه حق اللجوء السياسى الذى يستغرق وقتا طويلا، ومنهم من يعتبر نفسه لاجئا، وإن كان يقيم بصورة غير مشروعة، ولا تتوفر إحصائيات دقيقة عن أعدادهم، فبالنسبة للمهاجرين العرب المقيمين بصورة قانونية فى دول الاتحاد الأوروبى يصل عددهم إلى حوالى المليونين ونصف المليون حسب إحصائية أجريت عام ١٩٩٣، لقد بلغت نسبة الجاليات العربية فى دول الاتحاد الأوروبى نحو ٣,٢١٪ من مجموع المهاجرين غير الأوروبيين، و٣٠٪ من مجموع المهاجرين، ويتساوى عدد المهاجرين العرب مع المهاجرين الأتراك تقريبا فى دول الاتحاد الأوروبى.

والجدير بالذكر هنا أن المهاجرين العرب يعملون فى كل القطاعات والمهن التى لا تتناسب بالضرورة مع اختصاصاتهم وكفاءاتهم .

والجدير بالذكر أن عدد المهاجرين فى قطاع الصناعات المعملية قد انخفض فى الآونة الأخيرة، عكس ما كان عليه فى سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وازداد فى قطاع الخدمات وتأثر الكثير من العمال العرب المهاجرين بأزمة البطالة الحادة التى تعصف بالبلدان الأوروبية، وأن نسبة كبيرة منهم اتجهت للأعمال الحرة بعد أن كانوا يعملون كأجراء فى مختلف القطاعات، ومنهم من يعمل فى قطاع البناء والصناعات الغذائية والتجارة المتنقلة والنقل والمطاعم، بينما بلغ عدد اللاجئين العرب إلى الدول الأوروبية ٣٦٠٦٤ ممن يحملون بطاقة اللجوء وينتمون إلى ست دول عربية فى غالبيتهم الساحقة وهى الجزائر والصومال والعراق ولبنان وموريتانيا والسودان.

يقدر عدد المهاجرين العرب غير القانونيين المقيمين فى دول الاتحاد الأوروبى بـ٦,٢ مليون شخص فى بداية التسعينيات، وقد تضاعف هذا الرقم تقريبا حتى أواسط عام ١٩٩٩ ، من بينهم ٥٤٠ ألفا من المغاربة، أى خُمس المهاجرين المقيمين بصورة غير قانونية، ويتمركز جلهم فى دول الجنوب الأوروبى، أى إيطاليا وإسبانيا وجنوب فرنسا واليونان والبرتغال، وتحتل إيطاليا المرتبة الأولى من بين دول الاتحاد الأوروبى من حيث عدد المهاجرين

من ذوى الأوضـاع غـيـر القـانونيـة، والذين يبلغ عـددهم نحـو ٤,١ مليـون شـخص فـى بداية التسـعـينيـات، وذلك بحكـم الموقـع الجـغـرافى الذى تحـتله إيطاليـا، فـهى أقـرب الدول الأوروبيـة بعـد إسـبـانيـا إلى بلدان المغـرب العـربى، وهى الممـر الأصـلى لمعظـم المهـاجـرين المتـسللين، وهـى مـعـروفـة بأهمـيـة وضـخـامـة القطاع الاقـتـصـادى الأسـود غـيـر المنظم وبوجود السـوق السوداء للعمل وخضـوعه لنشاطات المافيا، فحسب المصـادرالتى تتوفر لنا مثل CENSIS ROME 1995 فإن نـحو ٥٧٪ من العـمال العرب المهاجرين المقيمين فى إيطاليا يقيمون فى أوضاع غير قانونية، وتصل نسبتهم إلى ٨٠٪ فى قطاع الفـلاحـة، وفى الأرياف، وتجـد الإشـارة إلى أننا يجب أن نضـيف نسـبـة العـرب الحـاملين للجنسـيات الأوروبية فى بلدان الإقامـة، فقد بلغ عدد المتجنسين فى دول الاتحـاد الأوروبى حتى بداية التسـعينيـات ٢٤٧٨٨٩ وبالتحديد بين عـامى ١٩٨٠ و١٩٩٣.

معنى هذا أن حلم العودة الضائع عمل على تغيير طبيعـة الهجرة وتعـرض لتحـول نوعى مهم، فـالكثير من المهاجرين الأجانب حولوا طبيعة إقـاماتهم من عامل مـهاجـر هجـرة مؤقتة وفق عقـد عمل محـدد إلى إقامـة دائمة واستقرار، وبالرغم من توقف الهجرة رسـميا إلى فرنسا فى بداية السبعينيات إثر الأزمة الاقـتـصـادية التى نجـمت عن ارتفاع أسـعار النفط فى العـالم.. فإنهـا لم تنقطع تمامـا، بل تواصلت بأشكال أخـرى من خـلال التجـمع العـائلى وجلب الأقـارب والزواج المخـتلط والتـسلل غـيـر القـانونى والمخـالفـة القـانونيـة بعـد انتـهـاء تأشيرات السياحة وغيرها من الأساليب.

لقـد كان الغـرض الأسـاسـى من هجـرة الأيـدى العـاملة العـربيـة هو العـمل، وإدخـار مـبلغ من المال للعـودة وبدء مـشـاريع فى البلد الأم، وخلق مكانة اجتماعية أفضل من السـابق، غير أن غـالبية المهاجرين اكتشفوا بعد ذلك أن الهـجـرة طالت، ونشـأ جـيل ثان وثالث من الأبناء الذين يعـتـبـرون أنفـسـهم فـرنسـيين بالولادة والمنشـأ والتربيًة والتعليم واللغة والثقـافة، فعمـدت أعـداد كبيرة من المهاجرين إلى تثبيت أوضـاعهـا والحصول على أكبر قـدر ممكن من المساعدات، وجلب أكبر عدد ممكن من أفراد العائلة وإدخـال ما يمكن إدخاله من أبنـاء الحى والقـرية والمدينة التى ينتـمى لهـا العـامل المهـاجـر عن طريق

الهجرة المقنعة، وارتفع عدد المهاجرين المقيمين فى البلدان الأوروبية رسميا من ١٤١٦٠٠٠ ألف عام ١٩٨٢ إلى ١٧٤٠٠٠٠ ألف فى سنة ١٩٨٤، ثم تضاعف هذا العدد ثلاث مرات فى الفترة الواقعة بين ١٩٨١ و١٩٩١ ثم تضاعف أربع مرات أخرى بين ١٩٩١ و١٩٩٩.

وعلى الرغم من الفائدة الآنية التى جناها العمال المهاجرون من هذه التغيرات.. فإن انعكاسات سلبية ترتبت عليها وأثرت فى أحوال وحياة المهاجرين، كان على رأسها تفاقم المشاعر والعناصر العنصرية، فإلى جانب تزايد عدد العمال غير القانونيين الذين يعملون فى ظروف سيئة للغاية ويتعرضون لأسوأ أنواع الاستغلال، ولا يتمتعون كأسلافهم بمواصفات التعاقد المسبق المزكى من قبل الحكومات، برزت فيما بعد انعكاسات سلبية نجمت عن عمليات لمّ شمل العوائل، كازدياد الأعباء العائلية وخلق نوع من الجيتوهات أو التجمعات السكنية المحتكرة، أو المقصورة على الأجانب والمهملة إداريا، والتى صارت تسمى ازدراء بـ (Les Cite's)، المدن الشبحية.

وأمام ضغط الاحتياجات المادية، اضطرت النسوة والأطفال إلى ترك المدارس والبيوت للعمل لتحسين دخل الأسرة، ومواجهة البطالة المتفشية بين صفوف المهاجرين، لقد ارتفع معدل البطالة فى فرنسا بين المهاجرين المغاربة عام ١٩٨٠ إلى ١٣٪، وارتفع إلى ٣٠٪ عام ١٩٩٢، وتضاعف إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٩، كما ارتفع معدل النساء العاملات من المهاجرات إلى ٤,٣٨٪ من الجزائريات، و٤,٤٩٪ من المغربيات، و٩,٥٠٪ من التونسيات، تولدت صعوبات أخرى لدى الأسر المهاجرة تتعلق بالمستوى الدراسى والتعليمى لدى التلاميذ من أصل أجنبى، فواجه الأطفال الذين التحقوا بآبائهم فى سن صغيرة صعوبات فى التأقلم وإتقان اللغة واجتياز الامتحانات والاختبارات لمواصلة الدراسة فى المعاهد والثانويات والكليات العالية، مما دفع الكثير منهم إلى ترك الدراسة واختيار العمل فى المهن الحرة والأعمال اليدوية، أو اختيار الشعب المهنية والدورات التدريبية، ففى المرحلة الأولى من التعليم الثانوى كانت نسبة التلاميذ عند الفرنسيين ٤,٥٩٪ وعند الجزائريين ٦٠,٥٪ وعند المغاربة ٢٦,٥٪ وعند التونسيين ٢,٦٥٪، أما فى المرحلة الثانية من التعليم المهنى فبلغ عند الفرنسيين ٨,١٤٪ وعند الجزائريين ٤,٢٤٪

وعند المغاربة ٢١,٢٪ وعند التونسيين ١٩,٥٪، أما فى المرحلة الثالثة وهى الإعداد للتعليم العالى، فبلغت عند الفرنسيين ٢٣,٢٪ وعند الجزائريين ١٠,٧٪ وعند المغاربة ١٠,٨٪ وعند التونسيين ١١,٧٪ ، أما معدل باقى الجنسيات من المهاجرين فكانت كالتالى: المرحلة الأولى للتعليم الثانوى ٨,٦٠٪ المرحلة الثانية للتعليم المهنى ٦,٢١٪ والمرحلة الثالثة لإعداد التعليم العالى ١٣,٢٪ وفى بحث أجرته منظمة العمل العربية سنة ١٩٩٠ فى فرنسا تعرض ٦٠٪ من التلاميذ المغاربيين إلى الرسوب بسبب قلة إلمامهم باللغة الفرنسية، كما إن نصف الأطفال فى سن الدراسة يتابعون دروسا خاصة لتعلم اللغة العربية، والنصف الآخر لا يعرف شيئا عن اللغة الأم لآبائهم وأجدادهم.

إن الوصول إلى انسلاخ الأبناء وضياع التقاليد يجرنا إلى موضوع شائك وخطير يتعلق بنسيان وانمحاء اللغة العربية لدى الأجيال المقبلة من أبناء المهاجرين.

وتبعا لدراسة قام بها المعهد الوطنى الفرنسى للإحصاء، ومعهد الدراسات السكانية فى فرنسا عام ١٩٩٢، تبين أن حوالى ٧٠٪ من الآباء الجزائريين و٥٤٪ من الأمهات الجزائريات يتكلمون مع أبنائهم باللغة الفرنسية، حتى وإن كانوا لا يجيدونها، وبالنسب نفسها تقريبا أو أقل بقليل مع الآباء والأمهات المغاربة والتونسيين، مما خلق حالة من الضياع اللغوى لدى الجيلين الثانى والثالث، فالغالبية الساحقة منهم لا تقرأ ولا تكتب اللغة العربية، ويتحدث جزء قليل منهم لهجة أهل البلد الأصليين بصورة سيئة تصعِّب التخاطب مع الآباء والأمهات الذين لا يتحدثون الفرنسية، ولا يفهمون من أبنائهم شيئا، وبالتالى أصبح الجيل الثانى والثالث من الأجيال المهمشة التى لا تنتمى إلى ثقافة الأبوين إلى جانب شعوره بالغربة فى بلد الإقامة والولادة والتربية، حيث يشعر بالعنصرية والتمييز العنصرى والعرقى تجاهه مما ولد لديه إحباطات وردود فعل سلبية تجاه السكان الأصليين فى بلد الإقامة.

ونظرا لاختلاف وتباين نظام العيش الحياتى والإيقاع اليومى للأسر العربية المهاجرة مع الأسر الأوروبية التى اضطرت للإقامة بصورة متجاورة

معها، فقد خلق ذلك حالة من التوتر وجعلها عرضة للانتقاد والتذمر، لأنها لا تنسج مع نمط الحياة الأوروبى، لا فى الملبس ولا فى المأكل، وتتبع أسلوبا حياتيا يتنافر مع تقاليد بلدان الإقامة، خاصة عندما تصر الأسر العربية على الاحتفال بالأعياد الوطنية والدينية وتنظيم الأفراح التقليدية والشعبية، كالزواج والختان وارتداء الملابس التقليدية والحجاب الذى ارتدته بعض الفتيات المسلمات فى المدارس الفرنسية وأثار ضجة منذ عام ١٩٩٠ إلى يومنا هذا وتحولت القضية إلى قضية وطنية تدخلت فيها محكمة الدولة العليا لحسمها، ما زالت تثير الكثير من الجدل والسجال السياسى والاجتماعى والثقافى.

الأكثر من هذا أنه استغلت بعض وسائل الإعلام المغرضة والموالية للصهيونية، أو الواقعة تحت تأثير اللوبى الصهيونى هذا الموضوع وبالغت فيه لإثارة الرأى العام الأوروبى، وتعبئته وشحنه ضد المهاجرين العرب والمسلمين، ولقد تدهورت أوضاع العرب والمسلمين أكثر فأكثر فى بلدان الهجرة وزادت صعوبات وظروف العيش، وولدت مشاكل جمة للأسر التقليدية التى رأت تقليص وانحسار سلطة الأبوين، وانفلات جزء غير يسير من أبناء الجيلين الثانى والثالث فى ظل القوانين الأوروبية التى تحرر الأطفال من سلطة الأهل فى سن مبكرة، خاصة بالنسبة للفتيات، مما خلق عددا من المآسى الأخلاقية لديهن، أضف إلى ذلك أنه ارتفع عدد المنحرفين والضالين من أصل عربى فى أوروبا فى الآونة الأخيرة، فكانت نسبتهم عام ١٩٩٠ نحو ٢٩,٧٪ وفى عام ١٩٩١ نحو ٣٠,٤٪ وفى عام ١٩٩٢ نحو ٦٠,٦٪ وازدادت نسبة الإجرام لدى المهاجرين فوصلت عام ١٩٩٩ إلى ٤,٧٢٪ وأغلب السجناء فى السجون الأوروبية والفرنسية بشكل خاص من أصل أجنبى.. وهو مايضيف إشكاليات أخرى إلى الظاهرة.

إن سياسات أوروبا بين الاندماج والمكافحة، تتبع البلدان الأوروبية عدة سياسات لاحتواء ظاهرة الهجرة وتفاقمها، منها التشجيع على العودة وتقديم المساعدات المالية لذلك، وتقديم المساعدة لتسريع وتسهيل عملية الاندماج والحد من عمليات التجمع العائلى، إلا وفق ظروف صعبة وشبه تعجيزية وتشديد الرقابة على الدخول والإقامة ومنح تأشيرات الدخول والحد من

الحقوق الأساسية للمهاجرين وحرمانهم من بعض الامتيازات القانونية والنقابية والتمييز فى العمل والرواتب بين المهاجرين وبين السكان الأصليين بصورة غير رسمية.

لم تنجح سياسة التشجيع على العودة التى انتهجتها الدول الأوروبية، ذلك لأن الكثير ممن وافقوا عليها استلموا مبالغ مالية، وعادوا بها إلى بلدانهم لإقامة مشاريع، ثم رجعوا بصورة غير قانونية متسللين إلى البلدان الأوروبية التى عاشوا فيها سنين طويلة لممارسة حياتهم الطبيعية، ولكن بدون أوراق إقامة رسمية، ولم تتجاوز نسبة الـ ١٠٪ من المهاجرين العرب الذى وافقوا على إجراءات العودة بأخذ مبالغ معينة، هى تصفية لحقوقهم القانونية فى البطالة والتقاعد والمساعدات العائلية عن سنين العمل المتبقية للعامل قبل سن التقاعد.

غير أن العملية فشلت، وحتى نسبة العشرة بالمئة من المغادرين عادت بطرق ملتوية لتقيم فى أوروبا، أما سياسة الاندماج فقد نجحت بصورة نسبية، خاصة بين الأجيال التى وصلت إلى أوروبا فى أعمار صغيرة أو ولدت فى البلدان الأوروبية وترعرت فيها، وقد حصل عدد كبير منهم على جنسيات البلدان الأوروبية التى يعيشون فيها، فهناك أكثر من ربع مليون مهاجر عربى (٢٥٠ ألفا) حصلوا على الجنسيات الأوروبية بين ١٩٨٣ و١٩٩٣، إلا أن الحصول على الجنسية لا يعنى بالضرورة التخلى عن الجنسية الأصلية وليست شرطا لاندماج كامل فى المجتمع الأوروبى المانح للجنسية، إن أول شروط الاندماج هو الشعور بالمساواة التامة مع المواطنين الأصليين الحاملين للجنسية نفسها، وهذا ما لم يتحقق تماما فى العديد من البلدان الأوروبية فأغلب الجزائريين المولودين فى فرنسا، والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٩ سنة من المتخرجين فى المدارس الفرنسية ظلوا عاطلين عن العمل بعد مضى سنة أو أكثر على تخرجهم، وإن الاندماج التربوى والتعليمى لا يعنى بالضرورة اندماجا اجتماعيا، كما جاء ذلك فى كتاب لأحد الباحثين الاجتماعيين الفرنسيين بعنوان «العنصرية فى العمل»، إذ يقول الباحث فيليب باتاى، فى كتابه سالف الذكر والصادر عام ١٩٩٧: «مهما يبذل الشباب من أبناء المهاجرين من جهد لتحصيل مستوى دراسى وثقافى رفيع، فإن جهدهم يظل بلا اعتراف من جانب المجتمع».

وقد يكون من المهم أن نشير هنا إلى أنه على الرغم من فتح الحدود بين دول الاتحاد الأوروبى، فإن اتفاقية شينجن نصت على أنه إذا رفضت إقامة أجنبى فى أى بلد أوروبى، فلن يكون بوسعه طلبها أو الحصول عليها من أى بلد آخر من بلدان الاتحاد الأوروبى، وتم تشديد شروط وإجراءات جمع أو لم الشمل العائلى بالرغم من كونه حقا أساسيا من حقوق الإنسان، كما ورد فى الفقرة ٢٣ من المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، والفقرة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

لقد تضاعفت عمليات الطرد للأجانب الذين لا يحملون بطاقات إقامة شرعية، وعمدت الحكومات الأوروبية إلى مراجعة قوانينها بهذا الصدد، وتم ترحيل آلاف من المهاجرين الأفارقة والمغربيين بصورة قسرية، كما منحت بعض الدول الأوروبية لرؤساء البلديات الحق فى الامتناع عن منح موافقة تزويج المهاجر، غير القانونى، من أى مواطن أو مواطنة من بلد أوروبى، بل ويمكنه رفض زواج المواطن أو المواطنة من الأجنبى المقيم بصورة شرعية وقانونية، إذا كان هناك شك فى حقيقة وأهداف وغايات مثل هذا الزواج بذريعة محاربة صفقات الزواج الأبيض، التى تتم بسرية مقابل مبالغ طائلة بغية الحصول على أوراق أقامة وتجنس.

وفى هذا الصدد، أسهمت وسائل الإعلام فى تصعيد الحملة ضد المهاجرين الأجانب واستغلال بعض الهفوات والحوادث المتفجرة لتأليب الرأى العام ضد المهاجرين، وجعله مناهضا لهم ورافضا لمنحهم أية حقوق، وقد بالغت بعض وسائل الإعلام فى وصف ظاهرة الهجرة ووصفتها بالغزو الإسلامى ـ العربى الجديد لأوروبا، وظهرت فى جميع أرجاء أوروبا أحزاب وتجمعات وحركات سياسية يمينية متطرفة وعنصرية، جعلت من ملف الهجرة ومكافحة الهجرة هدفا من أهدافها باعتبار الهجرة خطراً يهدد الهوية والأمن والسيادة الوطنية فى الدول الأوروبية، كحزب الرابطة اللومباردية فى إيطاليا، وحزب الجبهة الوطنية فى فرنسا، والجدير بالذكر أن هذه السياسة العنصرية حققت للحزب المذكور الحصول على ١٥٪ من أصوات الناخبين الفرنسيين فى الانتخابات التشريعية الأخرى، واحتل المرتبة الثالثة فى سلم

الأحزاب الفرنسية الناشطة فى المسرح السياسى الوطنى، وهكذا يمكننا القول اليوم إن هناك منظورا أو رؤية أوروبية بدأت تتشكل لمسألة الهجرة والمهاجرين، بعد أن بلغ عدد المهاجرين فى الاتحاد الأوروبى اليوم حوالى ١٨ مليون مهاجر، وسعت الدول الأوروبية لعقد معاهدة موحدة فى عام ١٩٩٩ بهذا الصدد، لقطع الطريق على تفاقم تدفق المهاجرين مع تفاقم وازدياد الأزمات الدولية فى العالم، وتتميز فرنسا من بين جميع الدول الأوروبية بتطرف موقفها وقوانينها تجاه المهاجرين، مقارنة ببريطانيا وهولندا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا، خاصة بعد أن أصبح موضوع الإسلام مسألة وطنية، وبلغ عدد الناخبين من أصل عربى مليون ناخب، يؤثرون على مسار ونتائج الانتخابات ودول الشمال الأوروبى (النرويج والسويد والدانمارك وفنلندا وهولندا) بدأت فى السنوات الأخيرة تشعر بثقل الهجرة داخل مجتمعاتها، فبالرغم من ثراء وقلة سكان دولة مثل النرويج فإنها تحارب الهجرة بلا هوادة، وفى الدانمارك ظهرت حركات وعصب نازية جديدة تكره الأجانب وتهدد بممارسة العنف ضدهم، فى حين تبدى السويد بعض التساهل وتدافع عن حق الأجانب فى البحث عن مجتمعات أكثر إنسانية من مجتمعاتهم الأصلية التى يعانون فيها الأمرين.

وقد بلغ عدد المهاجرين فى السويد- على سبيل المثال - حوالى المليونين، نصفهم من أوروبا الشرقية والوسطى، والنصف الآخر مسلمون من دول العالم الإسلامى، بينما تعمل هولندا على مساعدة الأجانب فى الاندماج بصورة سلسلة وطوعية فى المجتمع وتسمح لهم ببناء المساجد وخوض الانتخابات البلدية والنشاط فى صفوف الأحزاب الهولندية وإيجاد أطر للحوار البناء العربى ـ الأوروبى والسماح بتشكيل الجمعيات والمنظمات الإسلامية والمهنية والنقابية، وفى ألمانيا تنحدر الغالبية الساحقة من المهاجرين، من أصل تركى وكردى، وهم منفصلون عن أبناء الجنسيات الأخرى من المهاجرين ولا تمنح ألمانيا الجنسية الألمانية بسهولة لأنها تتبع نظام حق الدم وليس حق الأرض، فليس كل من يولد على الأرض الألمانية يصبح ألمانيا، كما هو الحال فى فرنسا.. وفى بريطانيا يوجد عدد كبير من المسلمين الباكستانيين والعرب، إلى جانب الهنود، وتشكل الأقليات فى

بريطانيا نسبة ٥,٥٪ من العدد الإجمالى للسكان، وتطبق بريطانيا قوانين قاسية فى منح حق اللجوء، وتنحدر النسبة الكبرى من العرب فى بريطانيا من أصل عراقى، ويليهم المصريون وهناك حوالى ٥٠ ألف بريطانى من أصل عربى يملكون حق الانتخاب والترشيح للانتخابات، وتعد بريطانيا حاليا مشروع قانون لتنظيم الهجرة واللجوء السياسى إليها، وفى إسبانيا نصف مليون مهاجر أغلبهم ممن لا يحمل أوراقا رسمية للإقامة الشرعية، يبلغ عدد المسلمين فى إسبانيا حسب آخر الإحصاءات ٦٠٠ ألف ولديهم حوالى ٣٠٠ مسجد، وفى إيطاليا محطة العبور إلى أوروبا يقع العديد من المهاجرين فى حبائل وشراك المافيا.

وعن مراقبة إلكترونية ضد المتسللين، فإنه لم تكتف إسبانيا بالحلول المطروحة على طاولات الاتحاد الأوروبى، بل عمدت إلى تنفيذ مشروع برنامج الكترونى متكامل لمراقبة شواطئها الجنوبية المطلة على مضيق جبل طارق من الهجرة الافريقية غير الشرعية، يتكلف المشروع ٢٥ مليون بيزيتا (الدولار الأمريكى يعادل ١٥٥ بيزيتا إسبانية)، ويتكون من معدات إلكترونية دقيقة يمكنها تمييز القوارب الخشبية الصغيرة التى يستخدمها المهاجرون، غير الشرعيين، فى الانتقال من الشواطىء المغربية إلى الشواطىء الجنوبية لشبه الجزيرة الإيبيرية، إضافة إلى أدوات إلكترونية، يمكنها أن تستقبل حرارة الجسد البشرى حتى يمكن التعرف على عدد ركاب تلك القوارب بالتحديد، وإرسال القوات المطلوبة للقبض على المتسللين.

وغير ذلك، قال سانتياجو لوبث بالدبيلسو - المسئول عن قوات الحرس المدنى - أكثر من ٨٠ ألف ضابط وجندى، الذى سيتولى تنفيذ هذا المشروع: إن المشروع الجديد مختلف عن حائط الأسلاك الشائكة المكهربة الذى تمت إقامته على الحدود ما بين مدينتى سبتة ومليلة والحدود المغربية، والذى تكلف حوالى ٥ بلايين بيزيتا، وأشار إلى أنه من المنتظر أن يتم الانتهاء من المراحل النهائية من المشروع الجديد خلال ثلاثة أعوام. ويأتى هذا المشروع الجديد بعد أن فشلت كل الجهود المبذولة حتى الآن فى وقف سيل المهاجرين الأفارقة، غير الشرعيين، الذين يدخلون إسبانيا عبر

الشريط المائى لمضيق جبل طارق، الذى يبلغ عرضه ١٢ كيلو مترا، لأن رادارات القوات البحرية الحالية لا تستطيع تمييز القوارب الخشبية الصغيرة التى يستخدمها معظم المهاجرين للوصول إلى الشواطئ الإسبانية، بل تخطىء تلك الرادرات كثيرا، لأنها لا تستطيع التفرقة بين قارب خشبى صغير وموجة مائية عالية، مما يزيد من صعوبة مراقبة الشواطىء ومنع أو تخفيف حدة الهجرة، ولكى يتم اختيار أفضل الطرق نحو بناء الحاجز الإلكترونى تجرى قوات الحرس المدنى الإسبانى حاليا تجارب على أنواع متعددة من الأجهزة الإلكترونية لاختيار أفضلها، وبعد تلك التجارب سوف تقوم الحكومة الإسبانية بالإعلان عن مناقصة عامة لتوريد الأجهزة المطلوبة، التى تتفق ومتطلبات البوليس فى حربه ضد الهجرة الأفريقية غير الشرعية، لكن المراقبة لا تقتصر على الشواطىء الجنوبية لإسبانيا فقط، بل تشمل أيضاً مراقبة شواطىء منطقتى سبتة ومليلة الواقعتين شمال المغرب، مع خلق نقاط عمل مشتركة ما بين قوات الحرس المدنى ومواقع المراقبة التابعة للجيش الإسبانى مما يقلل من النقاط المطلوبة لقيام نظام المراقبة الإلكترونى بعمله بكفاءة، ونظرا إلى أن المبلغ المطلوب لتنفيذ هذا النظام الإلكترونى عالى الكفاءة غير متوفر حاليا فى ميزانية قوات الحرس المدنى التابعة لوزارة الداخلية، وغير متوفر كذلك فى الميزانية العامة للدولة، فإن الحكومة الإسبانية سوف تبذل جهودا من أجل الحصول على مساهمة مالية كبيرة من جانب الاتحاد الأوروبى، على اعتبار أن وقف الهجرة غير الشرعية عبر إسبانيا ليست مشكلة إسبانية محلية، بل هى مشكلة جميع الدول الأوروبية الأخرى، وحل المشكلة من على الشواطئ الإسبانية سوف يعود بالفائدة على جميع الدول التى وقعت على اتفاقية حرية انتقال الأفراد (التشينجن)، ويرى المسئول عن الحرس المدنى أيضاً أن أحكام المراقبة على الشواطئ الجنوبية لإسبانيا من خلال مشروع المراقبة الإلكترونية سيكون مفيدا أيضاً فى مكافحة المخدرات، لأن تلك الشواطئ تعتبر أيضاً معبرا لتهريب المخدرات، بل إن بعض قوارب الهجرة غير الشرعية تستخدم فى تهريب البشر والمخدرات فى الوقت نفسه، وتمكنت قوات الحرس المدنى عدة مرات من إحباط عمليات تهريب

مخدرات خلال محاولاتها القبض على بعض المهاجرين غير الشرعيين.. تشير التقديرات الأولية المتوفرة إلى أن عدد المهاجرين الصرب فى بلدان الاتحاد الأوروبى حسب البلدان هو كالاتى: المغرب ١١٢٥٦٤٠، والجزائر ٦٥٣٥٦٣، وتونس ٢٩٦٧٩٥، ولبنان ٢١٠٥٢٩٣ ومصر، ٦٩٩٣٨، والصومال ٤٧٥٠٧، والعراق ٣٩١٥٢، وسوريا ٣٧٦٨٥، والأردن ٢١٥٣٤، وليبيا ١٢٨٠٨، وموريتانيا ٨٣١١، والسودان ٥٦٨٤، والمملكة العربية السعودية ١٦٧٥، واليمن ١٤٠٥، والإمارات العربية المتحدة ١٠٢١، والكويت ٤٧٢، والبحرين ٢١١، وفلسطين ٢٠٨، وعمان ١٤٠، وقطر ٥٢، أن هذه الإحصاءات تقديرية بالطبع أجريت سنة ١٩٩٣ وصدرت عن Eurostat Migration Statitics سنة ١٩٩٥، وكما نلاحظ فإن المغرب تحتل المرتبة الأولى فى عدد المهاجرين العرب بشكل قانونى فى الاتحاد الأوروبى، وأن الغالبية العظمى من المهاجرين العرب فى دول أوروبا الغربية هم من دول المغرب العربى تونس والمغرب والجزائر يقيم ٨٧,٤٪ من العرب المهاجرين فى البلدان الأوروبية التالية حسب التوزيع الديموجرافى التالى: من المغرب: ٥٧٢٦٥٢ فى فرنسا، ١٤٤٩٩٣ فى بلجيكا، ٨٠٢٧٨ فى ألمانيا، ٩٥٥٨٠ فى إيطاليا، ٧٠٠٠ فى إنجلترا، ٥٤٠٠٠ فى إسبانيا، ٨٥٠٠ فى هولندا وفى باقى البلدان الأوروبية بنسبة مختلفة، حيث لا يتجاوزون ١٧١١٣٢, من الجزائر: ٦١٤٢٠٧ فى فرنسا، ١٠٤٤٣ فى بلجيكا، ١٤٣٧٣ فى ألمانيا، ٥٠٣٥٠ فى إيطاليا، ٥٠٠٠ فى إنجلترا، ٩٥٤٠ فى بلدان أوروبا الأخرى. من تونس: ٢٠٦٣٣٦ فى فرنسا،. ٦١٩٥ فى بلجيكا، ٢٨٠٧٥ فى ألمانيا، ٥٠٣٥٠ فى إيطاليا، ٥٦٣٩ فى دول الاتحاد الأوروبى الأخرى. من لبنان: ٢٠٩٥٣ فى فرنسا، ٢٠٧٨ فى بلجيكا، ٥٣٤٨٩ فى ألمانيا، ٢٣٤٧٩ فى إيطاليا، ٢٠٠٠ فى إنجلترا، ٢١١٢٥ فى بقية الدول الأوروبية فى الاتحاد الأوروبى. من مصر: ٦٣٤١ فى فرنسا، ١٦٦٠٥ فى ألمانيا، ٦٠٠٠ فى إنجلترا، ٢١٤٩٥ فى بقية الدول الأوروبية منهم ١٠٠٠ فى اليونان. هناك ٤٠٪ من مجموع المهاجرين من المغرب العربى من النساء وهى تتنوع حسب البلد المضيف.

وهو ما ينتقل بنا من الأرقام والمشكلات التى تواجه المهاجر إلى محاولة إعادة النظر إليهم عبر شرائح.

أوروبا الشرقية والبلقان

القطر	عدد سكان البلد	عدد المسلمين	عدد العرب
روسيا الاتحادية	١٤٧,٣٨٦,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
أوكرانيا	٥١,٧٠٤,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
رومانيا	٢٣,١٥٢,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠
بلغاريا	٨,٩٧٦,٠٠٠	٢,٦٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
بولندا	٣٧,٩٣٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠
المجـــر	١٠,٥٩٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
روسيا البيضاء	١٠,٢٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
ملدوفيا	٤,٣٤١,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢,٠٠٠
دول البلطيق	٧,٧٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٢,٠٠٠
ألبانيا	٣,٢٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	أعداد متفرقة وقليلة نتيجة لعدم استقرار هذه الدول
البوسنة	٤,٤٧٩,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	
كوسوفا	٢,٢٨٣,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	
مقدونيا	٢,١١١,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	
كرواتيا	٤,٦٨٣,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	
سلوفينيا	١,٩٤٨,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	
صربيا	٩,٨٣٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	
المجموع	٣٣٠,٥١٥,٠٠٠	٣٤,٦١٨,٠٠٠	٤٨٤,٠٠٠

الشـــــرائح

لقد تطورت أحوال الجالية المسلمة فى أوروبا مع ازدياد أعداد المسلمين، وانتشارهم فى جل الاقطار الأوروبية، وبروز الجيل الثانى والثالث بل والرابع فى بعض الأقطار التى هاجر إليها المسلمون فى وقت مبكر، وقد بات الاتجاه السائد فى صفوف المسلمين هو الاستقرار.

ولا شك فى أن دواعى الاستقرار غير دواعى الإقامة المؤقتة، وشعور

المسلمين بأنهم جزء لا يتجزأ من مجتمع أوروبى متعدد الأعراق والأديان غير شعورهم بأنهم جسم غريب يبغى الارتحال كل يوم، ويمكن القول - رغم كل ماسبق - إن الغالبية العظمى من المسلمين فى أوروبا قد استقر بهم المقام، وبدأت أجيالهم الجديدة على وجه الخصوص تستشعر أن أوروبا وطنهم.

ويمكننى تقسيم العرب المقيمين فى أوروبا اليوم إلى أربع شرائح، لكل شريحة وضعها وتوجهاتها وآمالها التى تتداخل أحيانا وتتباين أحيانا أخرى.

الشريحة الأولى: شريحة العمال

كانت هذه الشريحة ومازالت تمثل العدد الأكبر من المسلمين فى أوروبا، إذ رغم القيود الكثيرة التى تضعها المجموعة الأوروبية فى وجه الهجرات الجديدة وفى وجه اللجوء السياسى، فما زال عدد غير قليل من المسلمين ومن دول كثيرة يخاطرون بأنفسهم من أجل الوصول إلى دول أوروبا، كل ذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة فى كثير من الدول الإسلامية.

غير أنه يمكن القول: إنه مع مرور الوقت - ربما خلال عقدين من الزمان - فستصبح هذه الشريحة فى مرتبة متأخرة مقارنة بشريحة الأجيال الجديدة من المسلمين.

ويمكن وصف هذه الشريحة بإيجاز بالسمات التالية:

١ - ضعف المستوى الثقافى للغالبية العظمى منها عكس ضعف قدرتهم على التأثير الإيجابى فى أبنائهم أو توريث قيمهم ومثلهم وعاداتهم.

٢ - الانحياز نحو العزلة لضعف شديد فى لغة القوم وتباين فى القيم والطباع والعادات، وهو ما ساهم فى ترسيخ الجهل فى المجتمع الجديد، ومن ثم ضعف القدرة على التأثير فيه.

٣ - حرص الغالبية منهم على الحفاظ على التزامهم العام بالإسلام كدين مختلط بعادات وتقاليد وأعراف، لا علاقة لبعضها بالدين.

٤ - أسهمت هذه الشريحة فى بناء عدد غير قليل من الزوايا والمساجد فى مناطق سكنهم المعزولة غالبا، والتى كانت ملجأ لهم ومساعدًا للحفاظ على ارتباطهم بدينهم.

٥ - رغم هذا الحرص فى الانتماء إلى الإسلام كدين، فإن الانحياز العرقى، وأحيانا المذهبى، لأبناء الخلفية العرقية الواحدة هو الأبلغ تأثيرا، وذلك نتاج جهل بالإسلام وقيمه ومثله العليا.

٦ - ما زال هناك ارتباط عاطفى للغالبية من هذه الشريحة بأقطارهم الأم، التى هاجروا منها، وهذا واضح لدى هذه الشريحة من أبناء الخلفيتين التركية والمغربية على وجه التحديد، ورغبة البعض منهم فى الرجوع عند تحسن أوضاعهم الاقتصادية.

ب - الشريحة الثانية: شريحة الكفاءات العلمية والاقتصادية والطلبة الدارسين

هذه الشريحة كانت هجرتها الواسعة إلى أوروبا متأخرة عن الشريحة الأولى، وبدأ أثرها فى محيط الجالية المسلمة يظهر قبل أربعة عقود، وكانت صاحبة الفضل فى إنشاء الاتحادات الطلابية أولا، ثم المراكز الإسلامية المتقدمة، والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، واستقر الكثير منها نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية التى لم تغرها بالرجوع إلى بلادها الأصلية، ويزيد عدد الأطباء المسلمين - مثلا - الذين لا يمثلون إلا جزءا يسيرا من هذه الشريحة على ٣٩٠٠٠ طبيب فى أوروبا الغربية وحدها، إضافة لعشرات الآلاف من المهندسين والآلاف من رجال الأعمال.

ويمكن وصف هذه الشريحة بالسمات التالية:

١ - تتمتع بمستوى ثقافى مرتفع أسهم فى تأثيرها الإيجابى فى الأجيال الجديدة، ويمكن القول إنها صاحبة الفضل فى توريث الإسلام وقيمه، بل والمساهمة فى إنشاء المؤسسات الشبابية الجديدة.

٢ - أسهمت فى بناء جل المؤسسات الكبرى (طلابية - ثقافية - اجتماعية - اقتصادية - مهنية - إغاثية) التى أصبح بعضها اليوم منارات إشعاع فى أوروبا.

٣ - تأثير العادات والتقاليد فى فهمهم لقيم الإسلام أقل بكثير من الشريحة الأولى، وحتى تأثير الخلفيات العرقية والمذهبية أقل أيضا، إلا أن هناك اختلافات حركية كان لها انعكاس سلبى على هذه الشريحة، أسهم فى تقليص أثرها الإيجابى على أبناء المسلمين بشكل خاص، وعلى المجتمع الأوروبى بشكل عام.

٤ - تفهم الكثير منهم لطبيعة وجودهم فى المجتمع الأوروبى وضرورة التواصل معه، ومساهمة الكثيرين منهم اليوم فى جوانب الحياة المختلفة للمجتمع الأوروبى، وربما تبوأ بعضهم مواقع متقدمة فيه (مواقع علمية وأكاديمية وحتى سياسية، خاصة المساهمة فى إدارات الكثير من البلديات).

٥ - تفهم الغالبية منهم لضرورة الموازنة بين محافظة الأجيال الجديدة على هويتها الإسلامية واندماجها فى المجتمع الأوروبى، وإن ذلك الاندماج أصبح ضرورة لا بد منها، وإن حماية الأجيال الجديدة لا تأتى من خلال عزلتهم عن مجتمعهم الأوروبى.

٦ - هناك نسبة من هذه الشريحة تأثروا ببعض قيم المجتمع الأوروبى المادية فتراهم بعيدين عن التزامهم بقيم الإسلام ومفاهيمه، وهؤلاء لا شك غير قادرين على توريث قيم الإسلام لأبنائهم، وإن كان بعضهم يرغب ويجتهد من أجل ذلك بالاستعانة بالمؤسسات الإسلامية.

٧ - هناك جزء من هذه الشريحة - أحسبه قليلا - يرفض التواصل مع المجتمع الأوروبى، ويحمل أفكارا وآراء متشددة، ويمكن أن نقول: إن بعضها يتعدى حالة التشدد إلى التطرف، وانعكاس هذه الافكار سلبى بل سيئ على المسلمين فى أوروبا، ويسهم فى تشويه صورة الإسلام الناصعة بين أبناء المجتمع الأوروبى. ورغم قلة هذه الفئة فإن صوتها مرتفع، وتجد رغبة من الإعلام الغربى والعربى لإظهارها.

ج - الشريحة الثالثة - شريحة الأجيال الجديدة:

وهى الأجيال التى ولدت وترعرعت وتشربت الثقافة الأوروبية، والتى أصبحت تمثل الشريحة الثانية فى عددها، وتكاد فى القريب تكون الأكثر التى تمثل مستقبل الإسلام والمسلمين فى أوروبا، ويحمل اليوم الغالبية العظمى منهم جنسية البلاد الأوروبية، ويستشعر الكثير منهم أنهم أوروبيون وطنا ومسلمون دينا، وأحسب أن من يفكر منهم فى الهجرة إلى بلاد آبائهم قليل ونادر.

ويمكن وصف هذه الشريحة بالأمور التالية:

١ - وجود أعداد غير قليلة منها استطاعت الحفاظ على قيمها الإسلامية،

مع أخذها الكثير من قيم المجتمع الأوروبى دون الشعور بالتعارض والتناقض (قيم العدل والحرية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون..) وجل هؤلاء ممن انتظم فى المؤسسات الشبابية التى بدأت تنتشر فى معظم البلدان الأوروبية (هناك عشرات المؤسسات الشبابية فى الأقطار الأوروبية، منها أكثر من ٤٠ مؤسسة شبابية كبرى على المستوى الوطنى تنتظم فى المنتدى الأوروبى للشباب والطلاب الذى أسهم اتحاد المنظمات الإسلامية فى أوروبا فى إنشائه).

٢ - شعور الكثيرين من هذه الشريحة بأن هذا المجتمع أصبح مجتمعهم الذى لا بديل لهم عنه، وقد بدأوا يتعاملون مع المجتمع الأوروبى على هذا الأساس، مساهمة فى أوجه حياته المختلفة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

٣ - وجود عدد غير قليل بعيدا عن دينه، أثرت فيه آفات المجتمع الأوروبى؛ كالمخدرات والانحلال الخلقى، غير أن من انسلخوا من دينهم أو تركوه كانوا قليلين.

٤ - وجود شريحة نحسبها صغيرة تحمل أفكارا دخيلة على قيم الإسلام الإنسانية، طابعها التشدد والتحامل على كل ما هو غربى دون نظر أو تمحيص، وذلك نتاج تربية لبعض القوى الوافدة من المشرق الإسلامى، زاد فى حدتها تلك الحملات المغرضة على الإسلام فى الإعلام الغربى، إضافة إلى بعض الأحداث داخل البلدان الإسلامية (فلسطين - الجزائر - البوسنة - العراق....) وموقف الغرب منها.

٥ - انعكاس الخلافات العرقية والمذهبية وحتى الحركية على هذه الشريحة أقل بكثير من تأثيرها على الشريحتين الأولى والثانية، وبات ذلك واضحًا فى انخراط الكثير من أبناء المسلمين من الأجيال الجديدة فى مؤسسات واحدة رغم انتماء آبائهم لخلفيات عرقية ومذهبية مختلفة.

٦ - يمكن القول إن هذه الشريحة وشريحة المسلمين من أصل أوروبى ستتقاربان، بل ستصبحان شريحة واحدة خلال جيلين أو ربما جيل واحد.

هـ - الشريحة الرابعة - المسلمون من أصل أوروبى:

وهؤلاء هم الذين اعتنقوا الإسلام، إما تأثرا بقيمه ومثله، أو من خلال دراساتهم الأكاديمية، أو الشخصية، أو من خلال اختلاطهم ببعض العاملين

فى الحقل الإسلامى، أو عن طريق الزواج والمصاهرة، وأحسب أن عددهم فى أوروبا الغربية لا يزيد على نصف مليون، ويتركزون فى فرنسا وألمانيا وبريطانيا على التوالى.

ولا شك فى أن لهم توجهات متباينة ومختلفة، وليس من اليسير تحديد مواصفات خاصة بهم، وإن كان البعض منهم متأثراً إلى حد بعيد بالطرق الصوفية وتوجهاتها، واليوم، كثير منهم بدأ باستشعار ضرورة التوافق بين انتمائهم إلى الإسلام وارتباطهم ببلدهم الأوروبى، وإن تحولهم إلى الإسلام لا يعنى انسلاخهم من مجتمعهم.

وقد بذل قسم الدعوة والتعريف بالإسلام فى اتحاد المنظمات الإسلامية فى أوروبا جهدا فى تجميع الكثير منهم فى عمل مؤسسى، يركز على واجبهم تجاه مجتمعهم الأوروبى فى التعريف بالإسلام وقيمه الإنسانية، إضافة إلى العمل الجاد على إشعار المجتمع الأوروبى أنهم ما زالوا جزءا منه، وأنهم حريصون على أمنه واستقراره وتطوره وتقدمه.

ومما لا شك فيه أن الوقوف على وصف تفصيلى، لأحوال الجالية الإسلامية فى أوروبا يحتاج منا إلى تفصيل يتطلب كتبا ومقالات، لكنى وددت من خلال شرائحها أن أضع وصفا مجملا وموجزا.

وفى نهاية هذا القسم يمكن القول إن أغلب أبناء العرب فى الغرب الآن يرنو إلى الاستقرار، ويميل إلى التجانس والتآلف مع المجتمع الذى يعيش فيه؛ لقد أدرك أن هذا المجتمع مجتمعه، ولا بديل له عنه، رغم كل العوائق المتمثلة فى كثرة البطالة فى صفوفهم، وانحياز شرائح من المجتمع الأوروبى ضدهم، ووجود بعض العناصر المتشددة بين أبنائهم، إضافة إلى انعكاس بعض الخلافات العرقية والمذهبية والحركية التى جاءت معهم كما سنرى حين نصل إلى هذا فى القسم التالى..

بيد أننا لا نستطيع الوصول إلى هذا كله دون أن نتمهل عند أهم إشكاليات هذا الواقع.

الصورة - تشويه الصورة

تصدى بعض الكتاب والباحثين العرب - علاء أبوشهير - لاستجلاء صورة الإنسان العربى عند الغرب، ولم يخفوا تلك المرارة التى استشعروها جراء

وقوفهم على التفاصيل التى تبتعد عن الدقة الموضوعية فى كثير من الأحيان، والتى تعود إلى الصورة الجاهزة فى الذهن الغربى عموما عن العرب، الأمر الذى يدفع إلى ضرورة رفض هذه الصورة السلبية عن العرب وتبيان تناقضها وعدم موضوعيتها.

ومراجعة الدراسات المقارنة والدراسات الوصفية فى الغرب عن العرب ترينا رسوخ سمات عديدة أغلبها سلبية جاء بها المبشرون والمراكز البحثية الغربية المعادية على مر العصور وتباين الأحداث، فضلا على تأثير اليمين والليكود الصهيونى فى كثير من المصادر حين يتم رسم صورة للعرب.. ولقد تعددت الآراء السلبية الكثيرة فى هذا.

إن هذه الآراء تميل إلى الإطلاق والتعميم، إذ تُقدم العربى كنموذج مجرد له سمات مطلقة، كالتعصب أو التخلف، دون إدخال عنصر النسبية التاريخية، أو عنصر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية فى التحليل، ومن الطبيعى أن تتكون صورة سلبية عن أى شعب إذا ما جمعت سلبياته فقط، وقدمت بالطريقة التى يتم بها تقديم العرب والصراع العربى - الإسرائيلى.

إن النمطية أو الأحكام المسبقة والصور القبلية هى المسبب للتصور الخاطئ عن العرب ولإساءة فهمهم، يمكننا أن نفهم الصمت الدولى تجاه إسرائيل وسلوكياتها، إذا قرأنا ما يكتب عن إسرائيل فى الكتب المدرسية الغربية، وما يصبّ فى عقول الأطفال من تشويه للحقائق عن العرب وإسرائيل، كذلك يمكننا أن نفهم وبسهولة حماس المواطن الغربى لضرب العراق وأفغانستان وإيران، إذا فهمنا أن وسائل الإعلام الغربية تبذل قصارى جهودها فى تهويل الأمور وتشويه الحقائق المتصلة بالمنطقة، وتسليط الضوء فقط على هذا البلد ونسيان أو تناسى الحديث عن أمور أخرى، وبذلك نجد أن المظاهرات تقوم فى الغرب مطالبة بإسقاط النظام العراقى - مثلا - وكأن بقاءه يشكّل خطرا كبيرا على الغرب والعالم.

لا يمكننا النظر إلى صورة العرب فى الغرب بشكل منفصل عن الصراع العربى - الإسرائيلى حول فلسطين، وبذلك لا يمكن أن يعالج موضوع العلاقات والمواقف إلا من خلال التأثير المتبادل الذى يتركه أطراف الصراع على بعضهم بصورة متداخلة ومعقدة، يقول إدوارد سعيد: «إن أى عربى اليوم لا يمتلك

الشخصية التى لا تعى الوجود اليهودى فى ذاتها، أو يمكنها من استبعاد اليهودى كعامل نفسى فى الشخصية، كما أعتقد أنه لا يمكن لأى يهودى أن يتجاهل العربى بشكل عام، أو أن يتبحّر فى تراثه القديم إذا حاول تجاهل الوجود العربى الفلسطينى، ومما تعرّض إليه على يد الصهيونية» وإذًا لا يمكن تقديم تحليل لصورة العرب فى الغرب (الإرهابيين، العدوانيين) يكون وافيا وموضوعيا، دون إجراء مقارنة بما ينشر عن إسرائيل (التى حولت الصحراء إلى جنة).

تجدر الإشارة هنا إلى أن للصهيونية باعها الطويل فى تكوين هذه الصورة المشوهة عن العرب، وذلك بما تقيمه من نشاطات كبيرة متنوعة؛ كإقامة المعارض التى تشوّه الحقائق التاريخية وإلقاء المحاضرات وعرض الأفلام السينمائية ذات التوجه الصهيونى، وتنظيم المؤتمرات المؤيدة لإسرائيل، وكل نشاط من شأنه أن يقدّم إسرائيل بصورة الدولة الديمقراطية التى تحتضن اليهود الناجين من المذابح النازية والمهدّين من جيرانهم العرب، والذين تشبههم الدعاية الصهيونية "البروباجاندا" بالنازيين والرومان الذين قتلوا اليهود فى "الماسادا".

يُذكر أن مفهوم الغرب هنا محدد بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية فقط، فى حين تذهب بعض الدراسات إلى اعتبار أستراليا واليابان جزءا من الغرب أيضا، أما كلمة عرب هنا فليس المقصود بها العرب الذين يعيشون فى أرجاء الوطن العربى فقط، بل أيضا العرب المنتشرين فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، مع التباس الخلط بين كلمة عرب وكلمة إسلام، والتى تتداخل مع كلمة عرب بحيث يبدو التمييز بينهما صعبا.

إن الصور المقولبة هى التعبير اللفظى لاقتناع موجّه إلى العرب، وهى تبدو حكمًا يمنح العرب بعض الصفات أو يمنع عنهم صفات محددة، أو طرقا مسلكية معينة بطريقة مبسطة تعميمية غير مسوّغة ومغلفة بقيم عاطفية، ومن الناحية اللغوية فإنه يمكن التعبير عن ذلك بكلمة واحدة: إرهابيين، مثلا، هذا، ويعزو البعض نشوء هذه القوالب والصور إلى مجموعة من الأسباب، منها، وسائل الإعلام من سينما وتلفزيون وراديو وصحف ومجلات ومسرح، ثم التربية والثقافة والدراسات والاستشراق والصهيونية والمصالح السياسية، أو الدين والعقيدة.

إن تشويه صورة العرب والصراع العربى - الإسرائيلى أمر عائد إلى الأحكام

المسبقة والصور القبلية، والتى بدورها لم تأت من فراغ، وإنما هى حصيلة جهود إعلامية ضخمة لمختلف وسائل الإعلام، حيث حرصت هذه الوسائل الإعلامية على تقديم صورة العربى والصراع العربى - الإسرائيلى بشكل يتناسب مع طموحاتها ورغباتها، وتقديم هذه الصورة للمتلقى الغربى بجرعات متواصلة امتدّت لعشرات السنوات، الأمر الذى جعل هذه الصورة هى الواقع فى ذهن المتلقى الغربى، وما عدا ذلك ليس إلا افتراء وكذبا وتضليلا، وتتوزع هذه الوسائل الإعلامية إلى سينما (خاصة هوليود) ثم التليفزيون فالراديو فالمسرح فالصحافة من مجلات وصحف، كما اعتبرنا الكتب التعليمية ضمن الوسائل الإعلامية أو التعليمية، ولكن، لماذا تهتم وسائل الإعلام بتشويه صورة العرب والانتقاص من قدرهم؟ الأمر مرتبط إذا بمصالح سياسية استعمارية اقتصادية، فلا بد من أجل تحقيق المصالح الغربية فى المنطقة العربية من تبرير الاستعمار والغزو بنفى الصفات الإنسانية عن العرب، وتحويلهم إلى جماعة من البدو الذين لا يجوز لهم التحكم فيما تمتلك أراضيهم من معابر دولية أو ثروات طبيعية هى حق لكل سكان المعمورة، ولا يجوز لأحد الاستحواذ عليها طالما كان الجميع فى حاجة إليها، وبما أن المصالح الاستعمارية والسياسية هى السبب الكامن وراء قيام وسائل الإعلام الغربية بتسليط الحملات الإعلامية التشويهية ضد العرب.

ولا بد لنا من البحث عن أسباب أخرى قد تكون أسبق على المصالح السياسية والاستعمارية، وسنجد أن الاستشراق والمستشرقين قد لعبوا دورا مهمًا فى تجبير الرأى العام والشعبى لصالح الهجمة الاستعمارية، ويشارك الاستشراق التربية والثقافة والتراث، إضافة إلى الحروب الصليبية الدينية فى تكوين هذا الوعى المضلّل تجاه العرب، وبذلك تكون الحروب الصليبية وما رافقها من تربية وتراث واستشراق عوامل ذات أسبقية فى تحديد ملامح صورة العرب والإسلام مع ما يشاركهما من مصالح استعمارية اقتصادية سياسية.

ومن أجل فهم الحاضر، كان لزاما علينا دراسة الماضى والتاريخ، إن تاريخ علاقة العرب بالغرب هو مفتاح فهم الحاضر، فمثلا: لا يمكن فهم التمييز العنصرى والتحرّش بالعرب فى الولايات المتحدة الأمريكية دون ربطه بتشوّه صورة العرب بسبب أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما سبق هذا التشوه من عوامل كانت مسببة له.

تلعب الصحافة الغربية دورا سلبيا فى تقديم الصراع العربى - الإسرائيلى، وأنه لأمر مألوف أن نقرأ المقالات المعادية للعرب، كذلك يلاحظ أن الصحافة دأبت على تناول العرب من موقع معادٍ، وأصبح من الصعب أن تنشر مقالة تعرض وجهة النظر الثانية.

يلعب التليفزيون بالإضافة إلى وسائل الإعلام الأخرى دورا مهمًا فى صياغة الصورة القبلية عن أى مجموعة بشرية، حيث إن وسائل البث التلفزيونى هى الأكثر خطورة وتأثيرا من غيرها من الوسائل الإعلامية، وتقدم البرامج الترفيهية العربَ بصورة عدوانية وعنصرية وبصور بعيدة عن الواقع، وبالتالى فإن التليفزيون وبواسطة الصور المرئية المتكررة يلعب الدور الأهم فى تقديم الرواية للمشاهدين، ويقوم بتشكيل الأفكار والوعى مبتدئا بالأطفال ومرورا بباقى الأجيال، من هنا تبرز الصور القبلية المشوهة عن العرب والفلسطينيين، والتى تقوم بالتالى بإعاقة إقامة علاقات متوازنة بين العرب والأمم الأخرى، الأمر الذى ينعكس على شكل حملات قاسية ضد كل ما هو عربى.

إن المهم فى الصورة التليفزيونية ليس فقط ما تظهره، بل أيضاً ما تخفيه، التليفزيون الآن قوة مالية واقتصادية وسياسية ودعائية يحسب لها حساب، ولها دور فى إنجاح أو إفشال، أى عمل سياسى، وإذا كانت الأفلام التلفزيونية أو السينمائية التى يتم عرضها فى التليفزيون، هى فى الغالب قليلة الفائدة، فإن الأفلام التى تتعرض للعرب بطريقة أو بأخرى أكثر رداءة، فالأفلام التى تحتاج إلى مجرم أو تاجر مخدرات تستعين بالشخصية العربية، فالعربى هو المجرم وبائع المخدرات فى الأحياء الفقيرة عادة من البلدان الغربية، بالإضافة إلى قيام التليفزيون بتقديم العربى فى صورة الإرهابى، أو المهاجر غير الشرعى والعاطل عن العمل، فكل شىء مبرمج فى الشاشة الصغيرة ولا مكان للتلقائية.

تنتج السينما الصهيونية العديد من الأفلام التى تتعرض للحق التاريخى لليهود فى "العودة" إلى فلسطين، فـ"أرض الميعاد" هى "الوطن" الذى يجب على اليهود المنتشرين فى "الشتات" أن يعودوا إليها. "وهذا هو الحل الوحيد للمسألة اليهودية"، هكذا تعرض السينما الصهيونية المشكلة اليهودية، وهى بذلك تتجاهل الحقائق وتزور التاريخ، وقد نجحت هذه السينما إلى حد بعيد فى إنتاج وجهة نظر مؤمنة بهذه الافتراءات على أنها حقائق.

ولكن وبفضل الكثير من الجهود الإعلامية المناهضة للصهيونية، فإن العديد من الصحفيين والأكاديميين والسياسيين من أوروبا وأمريكا الشمالية قد بدأوا بكسر الطوق المفروض عليهم، لقد بدأوا بالإفصاح عن آرائهم، صحيح أن العملية مازالت بطيئة ومبكرة، إلا أنها على الطريق الآن ولن يمضى وقت طويل حتى يعرف الغربيون أنهم أساءوا فهم العرب وصراعهم التاريخى مع إسرائيل.

وهو مايضطرنا للتمهل عن ملاحظة قضية المرور من الهجرة إلى المواطنة هنا بإشارة سريعة قبل أن نتمهل عندها عند قضية "الاندماج".. فيما بعد.

من الهجرة إلى المواطنة

تحول الوجود العربى المهاجر فى أوروبا الغربية منذ بداية التسعينيات تقريبًا، من حالة "الهجرة" إلى حالة "المواطنة"، حيث أقبل عدد كبير من المهاجرين على التجنس بجنسية بلدان الإقامة، ومحاولة التحول بالتالى إلى "مواطنين" يقفون على قدم المساواة - من الناحية النظرية على الأقل- مع غيرهم من المواطنين الأصليين، كما أصبح بمقدورهم - افتراضًا- أن يسهموا من خلال الانتخابات فى إسقاط حكومات والمجىء بأخرى.

وعلى الرغم من حالة التحول القانونى التى عرفها الوجود العربى المهاجر فى الفضاء الأوروبى خلال الحقبة الأخيرة، فإن الطابع الاقتصادى استمر مهيمناً على هذا الوجود، حيث مازال غالبية المهاجرين العرب ينظرون إلى أنفسهم بالطريقة نفسها التى كانوا يسلكونها أيام كانوا مجرد "رعايا" فى دولهم الأصلية، ويتصرفون على هذا النحو سواء تعلق الأمر بصلاتهم بحكومات أو سلطات دول الإقامة، أو تعلق الشان بطبيعة الروابط التى تشدهم إلى حكومات وسلطات البلدان التى هاجروا منها.

والحق أن مجرد الحصول على جنسية دولة متقدمة وديمقراطية، لا يرتب بشكل آلى وفعلى تحول المتجنس إلى مواطن، فالشعور بالمواطنة الحقيقية يقتضى وعيا قانونيا وتغيرا جذريا فى ممارسة الحقوق والواجبات الشخصية والعامة، تنبذ كل شعور بالدونية أو المنة، وتحارب كل ضعف أو خوف فى مواجهة آليات الردع والقهر والقسوة التى تمتلكها السلطة.

وبكلمات أكثر وضوحا، فإن "المواطنة" لا يمكن أن تكمن فى مجرد حصول

المهاجر على جواز سفر وبطاقة هوية والتمتع بخدمات الرعاية الاجتماعية والصحية، إنما تكمن- بالدرجة الأولى- فى شعور المهاجر بكونه قد أصبح "دافع ضرائب" و"صاحب صوت انتخابى"، بالقدر الذى أصبح معه؛ بناء على هذه المعطيات، قادرا على مساءلة المسئولين ومحاسبة السلطات والطموح إلى شغل أعلى المناصب بما فى ذلك رئاسة الحكومة إن كانت كفاءته تسمح بذلك، ونال من الأصوات ما يكفيه لتحقيق الأغلبية.

إن أغلب المهاجرين العرب فى أوروبا الغربية، لا يزالون غير واعين للأسف الشديد بأهمية السلاح الخطير الذى امتلكوه بعد اكتسابهم صفة "المواطنة"، حيث اكتفوا بالتمتع بالجانب العملى البسيط من الحقوق التى ترتبها هذه الصفة، من قبيل الحصول على وثيقة الهوية والسفر وتعويضات البطالة والخدمات المميزة التى تقدمها المرافق العامة.

مهملين الجانب الأهم فى المسألة، بعدم الإقبال على صناديق الاقتراع، وعدم الاهتمام بالشئون العامة للأوطان الجديدة، والاستنكاف من عضوية الأحزاب السياسية فيها، واكتشاف مراكز اتخاذ القرار والعمل للحصول على مواقع فاعلة داخلها، والمشاركة فى الحياة العامة بما يفيد التوجهات الإنسانية المنصفة والدفع بمسار السياسة الخارجية إلى وجهة تخدم قضايا دولهم الأصلية العادلة.

إن شعور المهاجر العربى بالانتماء المزدوج لوطنين، يفرض عليه تبعًا مسئولية مزدوجة، الأولى حيال الواقع فى الوطن الجديد، حيث تحدق أخطار كثيرة بالهوية اللغوية والدينية والثقافية، والثانية إزاء الوطن الأصلى، الذى ينتظر إسهاما يتجاوز التحويلات المالية والاستثمارات الاقتصادية، إلى المشاركة فى صناعة مستقبل أفضل للأجيال الجديدة، يبدأ أساسا بالمساهمة فى معركة الديمقراطية، تلك التى تخاض من أجل بناء أنظمة سياسية سليمة قادرة فعلا على تسيير عجلة التنمية وتحقيق الكرامة داخليا وخارجيا.

لقد لعبت مجموعات مهاجرة كثيرة فى دول أوروبا الغربية، أدوارا مشابهة من قبل، سواء فى اتجاه تحسين مستواها المعيشى والحفاظ على خصوصياتها القومية والدينية، أو فى اتجاه تغيير أنظمة الحكم الديكتاتورى التى كانت قائمة فى بلدانها الأصلية، والمساهمة فى إقامة أنظمة ديمقراطية بديلا عنها، تحترم

الحريات وحقوق الإنسان وتقوم على مبادئ الانتخابات التعددية الحرة والتداول السلمى على السلطة.

إن المتأمل فى تجارب التحول الديمقراطى التى شهدتها دول مثل البرتغال وإسبانيا واليونان، فى العشرية الفاصلة بين ١٩٧٥ و١٩٨٥، سيكتشف الدور الطلائعى الذى لعبته النخب الديمقراطية المهاجرة المنحدرة من هذه الدول، والمستقرة لفترة فى فرنسا وإنجلترا وألمانيا ودول أوروبية غربية أخرى، حيث استطاعت هذه النخب تسخير علاقاتها بالنخب السياسية المحلية وتعبئتها لجموع المهاجرين من دولها الأصلية لصالح قضية الديمقراطية، ونجحت فى النهاية فى الحصول على الدعم الأوروبى المطلوب لإنجاز التحول الواجب، محققة بذلك خدمة مزدوجة لصالح الدول التى أوتها من جهة، ولصالح بلدانها وشعوبها الأصلية من جهة أخرى.

ولعل المطلع على تاريخ الحركات الوطنية العربية التى ناضلت فى معركة الاستقلال الأول، من أجل تحرير الأوطان وطرد الاستعمار الإنجليزى والفرنسى، سيدرك، أى دور محورى قامت به جماعات المهاجرين العرب، المستقرين فى بريطانيا وفرنسا، فى خدمة المناضلين من أجل تحرر بلدانهم الأصلية، حيث كانت لندن وباريس ومدن غربية أخرى لا تكاد تعرف انقطاعا لتظاهرات التضامن والاحتجاج وتحركات الوطنيين العرب، المسنودة من لدن أشقائهم وأبناء جلدتهم من المهاجرين.

بيد أن المعركة التى تخوضها البلدان العربية اليوم ضد أنظمة الحكم المستبدة، أو ما وصفه الدكتور منصف المرزوقى بمعركة "الاستقلال الثانى"، لا تقل أهمية عن تلك التى كانت تخوضها هذه البلدان خلال النصف الأول من القرن العشرين، إن لم تكن أشد وأشرس، حيث إن المعركة ضد المستعمر أوضح وأسهل من جهة التعبئة لها، والإقناع بضرورتها، فى حين تبدو المعركة ضد المستبد ملتبسة ومتداخلة، تصعب التهيئة لها وتتعذر معها الحجة أو تضعف أحيانا.

لقد منح تحول جل المهاجرين العرب من وضع "الرعية" الذى كانوا عليه من قبل، إلى وضع "المواطنة"، إمكانيات أكبر لخدمة أبناء أوطانهم الأصلية، أولئك الذين لم يتمكنوا بعد من تحقيق التحول نفسه فى بلادهم الأصلية، ومساعدة

أشقائهم لنيل الحقوق ذاتها على أرضهم وتخليصهم من أفكار المخاطرة بأرواحهم للبحث عنها فى أرض أخرى، قد تكون غير قادرة على استيعاب المزيد منهم فى الآفاق المستقبلية.

إن المواطنة فى الدول الديمقراطية، تلك التى توافرت لملايين العرب فى دول أوروبا الغربية، مواطنة حقيقية تختلف جوهريا عن المواطنة الشكلية التى لاتزال قائمة فى دولهم الأصلية، ولعل الوعى بهذا الأمر سيجعل الكثيرين يدركون إلى أى حد يمكنهم إفادة شعوبهم فى بلدانهم الأصلية، سواء من خلال العمل الدءوب لكشف الممارسات الديكتاتورية للأنظمة الحاكمة، لوسائل الإعلام المحلية والدولية، ولأعضاء الطبقات السياسية والمثقفة، أو من خلال التحرك من أجل إجبار حكومات أوطانهم الجديدة على تغيير سياساتها الخارجية لصالح دعم مشاريع الإصلاح والديمقراطية فى الدول العربية.

ومن الأمثلة التى يمكن سوقها فى هذا المجال، توقيع عدد كبير من الدول العربية اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبى، تنص جميعها فى بند أو أكثر من بنودها، على ضرورة أن تعمل الحكومات الموقعة على هذه الاتفاقيات مع المجموعة الأوروبية، على إجراء إصلاحات سياسية تعزز التوجه نحو الديمقراطية، وعلى أهمية احترام حقوق الإنسان فى تعاملها مع مواطنيها، غير أن الحكومات العربية قد تمكنت إلى حد الآن من مراوغة الشركاء الأوروبيين، دون أن يبدى هؤلاء التحفظ المطلوب على هذه التجاوزات المرفوضة.

إن عدم أخذ الالتزام الديمقراطى للحكومات العربية الشريكة بالجدية المطلوبة من قبل المؤسسات الاتحادية الأوروبية، والاكتفاء فى غالبية الأحيان ببيانات إبداء القلق والاستنكار والإدانة، التى تصدرها المفوضية الأوروبية عندما يتعلق الأمر بتجاوزات وانتهاكات صارخة للسلطات العربية فى مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، يرجع بلا شك إلى عدم وجود جماعات ضغط كافية على هذه المؤسسات، يمكن أن تذكرها بدورها والتزاماتها، وتضغط عليها فى اتجاه التحرك بمصداقية فى وجه الحكومات الشريكة المستبدة.

إن الأقليات العربية المتوزعة على جل دول الاتحاد الأوروبى تقريبا، بمقدورها إذا ما وعت بهذه الأفكار، الاضطلاع بمهام سامية من أجل إذكاء معركة الديمقراطية وحقوق الإنسان فى العالم العربى، وذلك من خلال التعبئة

والتحرك فى اتجاه المؤسسات الاتحادية الأوروبية، وكذا الحكومات المحلية، التى عبر بعض رؤسائها للأسف عن ضيق أفق كبير وعنصرية أحيانا حين تعلق الأمر بالاستجابة لمطالب العلاقة ذاتها بالديمقراطية فى الدول العربية.

إن المساعدات التى تتلقاها بعض الحكومات العربية من مؤسسات اتحادية أو حكومات محلية أوروبية، ليست فى حقيقتها إلا جزءًا من أموال دافعى الضرائب، وسيبدو مفارقا أن يسهم دافعو الضرائب الأوروبيون من أصل عربى، فى دعم أنظمة الحكم الاستبدادية ومساعدتها على الاستمرار فى السلطة من خلال إعانتها على إدارة عجلتها الاقتصادية، فيما يبدو ضروريا على الأقليات العربية المهاجرة إدراك هذه المفارقة والتجند المستمر للحيلولة دون وقوعها، فإذا لم يكن بالإمكان المساهمة فى معركة الديمقراطية فى الأوطان الأصلية، فليس أقل من أن تمتنع عن دعم الأنظمة الديكتاتورية.

إنه لمن المؤسف جدا، أن تظهر الأقليات العربية وكأنها معبأة فى اتجاهات خاطئة، تقوم على رسمها أطراف وجهات تحمل مشاريع متخلفة ومتطرفة، فى حين تتقاعس عن تقديم العون لأطراف وجهات تحمل مشاريع الديمقراطية والتطوير والحداثة، وكأنه مكتوب على العرب أينما كانوا، سواء كانوا مقيمين تحت نير الاستبداد أو فى ظل أنظمة ديمقراطية، السير فى الطرقات المظلمة والمضللة وتبديد الجهود فى معارك عقيمة وخاسرة.

وهو مايصل بنا إلى واقع جديد، هو أن العلاقة بين الرعية والمواطنة مازالت معقدة ثم إن الدوافع الغربية المتعصبة، خاصة إزاء الهجرة إلى الغرب مازالت تهيمن على المشهد..

وهو ما يصل بنا إلى قضايا كثيرة يعانى منها المهاجر ويعمل بها ومعها.. إنها قضايا الهجرة التى يجب التمهل عندها كثيرا..

هوامش

● الحوار العربى - الغربى، مصطفى عبد الغنى مركز زايد، تحت الطبع.
● المسلمون العرب فى فرنسا، بدون، الإمارات مركز زايد.
● إدوارد سعيد: الاستشراق.
● د. خالد شوكات: كاتب تونسى - مدير مركز دعم الديمقراطية فى العالم العربى - لاهاى
● المصدر: جريدة (السياسة) الكويتية ١٣/٩/٢٠٠٤
● **Middle East and Notth African -Ahmed Alshahi Lodon2005 Raotlidq**
● **www.albayan.co.ae/albayan/1999/07/03/sya/1.htm-**
●خالد محمد الأصور، الجاليات الإسلامية فى أوروبا، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٩٨.
- يمكن العود- فى صعوبة الهجرة إلى الشمال وثمنها الفادح - إلى الكاتب المغربى طاهر بن جلون فى روايته الجديدة "الرحيل" (بارتير) وهى تصور مأساة شبان مغاربة مستعدين للمجازفة بحياتهم هربا من البطالة والذل اليومى فى بلادهم.

الفصل الثاني

قضايا الحاضر.. الواقع

مازالت قضايا الهجرة تضيق الخناق على العربى الذى سعى للرحيل إلى الشمال..

وقضايا الهجرة كثيرة، تتنوع فى الكثير من الخطوط التى تنال من حق الإنسان فى الجنوب من العقول المهاجرة للشمال، أو حق المواطنة الذى يجب أن يتمتع بها من يرحل إلى الشمال، وما يتبعه من قضايا سلبية كثيرة تنال من هويته وكيانه كإنسان، ومن ثم، نجد أنفسنا أمام واقع مخيف، هو أنه ذلك الغبن الذى ينال منه حين أراد أن يحصل هذا المهاجر على حقوق المواطنة ليتحول من مهاجر يحمل رغبة المواطنة، إلى أحد رعايا هذا البلد أو ذاك ليتمتع بحقوقه فيها.

إنها خسائر الرحيل إلى الشمال بصور عديدة.

وقد يكون من المفيد أن نشير - قبل أن نصل إلى قضية الاندماج - فى العالم الجديد إلى أن الهجرة إلى الشمال كان لها صورة تاثير سلبى كبير على أقطار الجنوب قبل أن تخلق مشكلة لأقطار الشمال.. وقبل أن تتوالى قضايا سلبية كثيرة تخصم من الواقع الحضارى للعرب فى جنوب المتوسط وشرقه..

الهجرة إلى الشمال

وتمثل الهجرة إلى الشمال خسائر فادحة للجنوب، بقدر ما تضيف فوائد جمة للشمال..

فالمعروف أن الهجرة فى الغالب تكون فادحة للبلد الأم الذى جاء منه هذا

المهاجر. فهجرة العقول - خاصة - من الجنوب إلى الشمال تساوى فى المقام الأول مصطلح (نزيف العقول) بامتياز لدى الجنوب

فإذا أردنا أن نتمهل عند خسائر هذه الهجرة فى بلد واحد كمصر لراعنا - ما جاء فى المؤتمر الذى عقد فى مصر أخيرا عن الهجرة - ما تشير إليه إحصاءات الجهاز المركزى للإحصاء - أن عدد العلماء الذين غادروا مصر يصل إلى ٢٤ ألف عالم وخبير فى شتى الميادين، على رأسهم زويل وأسامة الباز وجراح القلب العالمى مجدى يعقوب، ومازال العدد فى ازدياد، وفى هذا تشير الإحصاءات إلى أن مصر قدمت نحو ٦٠٪ من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية وبعض المنظمات المهتمة بهذه الظاهرة إلى أن الوطن العربى يسهم بـ ٣١٪ من هجرة الكفاءات من الدول النامية، وأن ٥٠٪ من الأطباء، ٢٣٪ من المهندسين، ١٥٪ من العلماء، من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بوجه خاص، وأن ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون بالخارج لا يعودون إلى بلدانهم، ويشكل الأطباء العرب فى بريطانيا نحو ٣٤٪ من مجموع الأطباء العاملين فيها، وأن ثلاث دول غربية غنية هى أمريكا وكندا وبريطانيا تتصيد نحو ٧٥٪ من المهاجرين العرب.

وتؤكد الدراسات الحديثة هنا أن الخسائر التى منيت بها البلدان العربية من جراء هجرة الأدمغة العربية بلغت ١١ مليار دولار فى عقد السبعينيات، وأن الدول الغربية هى الرابح الأكبر من ٤٥٠ ألفاً من العقول العربية المهاجرة، وأن الخسائر الاجتماعية نتيجة هذه الظاهرة تقدر بـ ٢٠٠ مليار دولار.

وتضيف الدراسة إنه فى حين تخسر الدول العربية وفى مقدمتها مصر من ظاهرة هجرة العقول، فإن إسرائيل المستفيد الأول من هذه الظاهرة بفعل الهجرة عالية التأهيل القادمة إليها من شرق أوروبا وروسيا وبعض الدول الغربية.

فإذا أردنا لفظة دقيقة لظاهرة الهجرة إلى الشمال لما وجدنا غير مصطلح (نزيف الأدمغة) الذى تعانى منه أقطار الجنوب فى مقابل المنح العلمى

الكثيف لأقطار الشمال.. وبعض المفكرين يرون أن الوطن العربى لا يعانى من نزيف الدم فحسب، بل هناك ما هو أشد من ذلك يقول المفكر والكاتب نايف كريم: «ليس الدم وحده الذى ينزف فى الوطن العربى، بل إننا نعانى من نزيف أعمق وأخطر وأشد إيلاما، إنه نزيف الأدمغة. ومكمن الخطورة فى هذا النزيف القاتل أنه يتم بهدوء من دون ضجيج، كالذى يثيره نزيف الدماء مع أن مفاعيله وآثاره أشد وطأة على مستقبل الوطن العربى، وتصيب أضراره كل مواطن عربى ولعدة أجيال. ذلك أن حرمان عجلة التقدم فى أى بلد من العقول والأدمغة والخبرات اللازمة لتحريكها يترك آثاره السلبية على مختلف نواحى الحياة الاقتصادية والصحية والتربوية... إلخ.

ويقول تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية فى الوطن العربى للعام ٢٠٠٢: إن أكثر من مليون خبير واختصاصى عربى من حملة الشهادات العليا، أو الفنيين المهرة مهاجرون، ويعملون فى الدول المتقدمة ليسهم وجودهم فى تقدمها أكثر، ويعمق رحيلهم عن الوطن العربى آثار التخلف والارتهان للخبرات الأجنبية.

وتذهب جملة الدراسات فى هذا إلى أننا إذا أردنا أن نتمهل عند بلد بعينه من بلدان الشمال لاخترنا ألمانيا، فألمانيا تستولى على أكبر عدد من المهاجرين إلى أوروبا وعددهم قدر بـ: ٧,٣ مليون فى ١٩٩٩، بنسبة ٨,٩٪ من إجمالى السكان، ثم تأتى فرنسا بعدها فى المرتبة الثانية بـ: ٣,٣ ملايين أجنبى يشكلون ٥,٦٪ من السكان، فى حين تعود المرتبة الثالثة إلى المملكة المتحدة التى تؤوى ٢,٢ مليون مهاجر يمثلون ٣,٨٪ من السكان، وتليها إيطاليا، اليونان، بلجيكا، النمسا، هولندا، السويد... إلخ.. وحسب مركز الإحصاء والتعداد الأوروبى «أوروستات» فى سنة ٢٠٠٠، من بين هؤلاء المهاجرين ٦ ملايين نسمة عبارة عن رعايا أوروبيين يعيشون خارج حدود بلدانهم الأصلية، ٢,٧ مليون من تركيا وهى أكبر جالية مهاجرة بأوروبا يقيم ثلاثة أرباعها فى ألمانيا، ٤٥٠٠٠ بولونيا و١٦٠٠٠٠ من رومانيا.

وتضيف الإحصاءات فى قضية نزيف الأدمغة فى الجنوب وافتقادها كوادر ثقيلة إن الأجانب الأفارقة الشماليين بأوروبا قدّر عددهم - حسب الهيئة نفسها - بـ: ٢,٣ مليون شخص من بينهم ١,٢ مليون مغربى، ٧٠٠٠٠٠

جزائرى و٣٠٠٠٠٠ تونسى، لكن ٩٠٪ من الجزائريين و٧٠٪ من التونسيين يقيمون بفرنسا، فى حين يقيم ٢٣٪ فقط من المغاربة فى هذا البلد مقابل ١٥٪ فى ألمانيا و٩٪ فى البرتغال. أما عدد الأجانب الآسيويين فى أوروبا فيبلغ ٢,٢ مليون ٢٥؛ ألف هندى و١٨ ألف باكستانى «متمركزين فى بريطانيا» و١٧٠ ألف صينى، هذا بالإضافة إلى ٤٠٠ ألف أمريكى جنوبى «ربعهم فى إسبانيا»، ٤٢٠ ألف أمريكى شمالى.. إلخ.

وعلى هذا النحو تمثل الحالة الألمانية حالة مختلفة عن وضعية فرنسا، لأن إعادة بناء الوطن وإعماره الذى حطمه الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية جعلته بحاجة ماسة إلى أكثر من الـ ١٢ مليون نسمة من الأقليات الألمانية واللاجئين من البلدان المجاورة الموجودين آنذاك بالبلاد، لذلك عقدت اتفاقات ثنائية مع عدد من الدول لتمويله بالأيدى العاملة التى يحتاجها، هكذا تدفق عليه سيل المهاجرين من تركيا واليونان بشكل خاص والذين بقى الألمان يعتبرونهم «ضيوفا»، أى عمالاً مقيمين بصفة مؤقتة، وعجزوا عن الاعتراف بالأمر الواقع الذى يتمثل فى أن عوامل عديدة ستحول دون عودة هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية، وأن السلطات الألمانية مضطرة إلى إدماجهم فى المجتمع الألمانى نهائيا ليتحولوا إلى مواطنين كاملى العضوية فى النسيج الاجتماعى، الاقتصادى والسياسى للبلاد، ألمانيا لم تع هذه الحقيقة الصعبة إلا فى الثمانينيات وبداية التسعينيات، ولم تكتشف إلا فى هذه الفترة أنها أصبحت أكبر بلد أوروبى مضيف للمهاجرين، إذ واصلت طلب اليد العاملة من عدة دول حتى خلال الستينيات والسبعينيات بما فى ذلك من الجزائر.

شيئا فشيئا إذن وجدت أوروبا نفسها أكثر قارات الكرة الأرضية استضافةً للمهاجرين منذ مطلع السبعينيات، عندما أصبح عدد الوافدين إليها أكثر من عدد الخارجين منها، ولم تعد وجهة القادمين الجدد محصورة فى ألمانيا وفرنسا وهولندا والدول الأغنى والأقوى عموما، بل تعدتها إلى بلدان جنوب القارة التى كانت هى ذاتها - إلى وقت قريب - مصدرا أساسيا لليد العاملة نحو الدول المجاورة، ونقصد بها إيطاليا، إسبانيا، البرتغال وحتى اليونان.. وذلك منذ الثمانينيات، أى لم يعد المهاجرون الجدد يأتون فقط من

المستعمرات القديمة أو من الدول القريبة من أوروبا، بل من أمريكا اللاتينية أيضاً ومن آسيا.

حقيقة أن الصدمة النفطية الأولى فى عام ١٩٧٣ توافقت مع اتخاذ أهم الدول الأوروبية طلبا لليد العاملة لقرار التوقف عن استقبال اليد العاملة غير المؤهلة مثلما هو الحال بالنسبة لفرنسا فى العام نفسه وألمانيا فى ١٩٧٤، لكن القرار كان وهماً وسرابا، لأن هذه الأخيرة لم تتوقف أبدا، وإن تقلصت، القرار جاء تحسبا لآثار الازمة الاقتصادية العالمية التى بدأت تبرز وتهدد الجميع آنذاك، لكنه جاء فى الوقت نفسه بسبب حقيقة أخرى وهى أن هجرة العمال إلى هذه البلدان تعنى بالضرورة التحاق عائلاتهم بهم فى يوم من الأيام، بالإضافة إلى مشاغل مستقبلية حساسة تتعلق بإدماجهم وإدماج أبنائهم فى جميع الميادين، فى الوقت نفسه.

بدأ وهم العودة إلى الوطن ينهار فى أوساط المهاجرين خصوصا بعد أن بدأت أوضاع بلدانهم الأصلية تتدهور، سواء كانوا جزائريين أو أتراكاً أو باكستانيين، مما سيطرح على أوروبا ملفا حساسا ومستعجلاً؛ وهو البحث عن سبل وإمكانيات التعايش مع بعض بين أهل القارة والمهاجرين وبين مختلف الجاليات والطوائف فيما بينها تفاديا للتصدعات والاختلالات الممكنة فى المستقبل فى حالة استحالة «العيش مع بعض».

مجرد الحق الطبيعى والإنسانى للمهاجر الشرعى فى استقدام أسرته خصوصا فى قارة حريصة على حماية حقوق الإنسان والحريات، كان مصدرا لمضاعفة حجم الغرباء بها وعقبة أمام تحقيق الرغبة فى غلق الأبواب فى وجه الهجرة. ثم سيضاف إلى ذلك حق أبناء وبنات المهاجرين فى الزواج من ذويهم وأصدقائهم فى الوطن الأم؛ وبالتالى لابد من فتح الأبواب من جديد لهؤلاء المترشحين الجدد للهجرة بأساليب غير مألوفة، غير مباشرة وملتوية فى بعض الأحيان.

كما أن غلق الأبواب أو إعلان النية فى ذلك فقط، أدى إلى ردع نوايا المغتربين فى العودة النهائية إلى أوطانهم لخوفهم من الغموض الذى يسود هناك وعدم إمكانية الهجرة من جديد، إذا فشلوا فى الاندماج فى المجتمعات الأصلية.

من جانب آخر، أدى التحول الراديكالى فى سياسة الهجرة لدى مختلف الدول الأوروبية فى العشرية الماضية إلى تحفيز أكبر لشباب بلدان الجنوب الذى يعانى من انسداد الآفاق إلى الشعور بالخطر والشعور وكأنه فى سجن، وبالتالى نمت فيه الرغبة فى الهجرة إلى الغرب بأى ثمن بما فيها الهجرة غير الشرعية والمخاطرة بالحياة فى الزوارق.

معنى هذا أن الهجرة التى تضيف إلى الشمال يكون من شأنها أن تخصم من الجنوب مع ما تتمثل النتائج الخطيرة لهجرة الكفاءات العلمية فى فقدان الوطن لإمكانات هذه الكفاءات العلمية والفكرية والتربوية التى أنفق على تعليمها وإعدادها أموال وجهود كبيرة، حيث تؤدى هذه الهجرة لإعاقة عملية التقدم، وإبطاء حركة التنمية وإضعافها، وإلى إبطاء عملية الإنتاج العلمى والتكنولوجى.

وعلى هذا النحو تعد ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء من الدول العربية إلى الخارج، أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومى، وعلى التركيب الهيكلى للسكان والقوى البشرية، وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة فى ظل تزايد أعداد المهاجرين، خصوصاً من الكوادر العلمية المتخصصة، وتتمثل أهم الآثار السلبية فى حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية..

وبهذا يكون الخصم بالسلب على كفاءة الأقطار العربية فى حين يكون الخصم بالإيجاب فى الشمال..

(حذر تقرير أعدته الجامعة العربية أخيرا من مخاطر هجرة العقول العربية إلى الدول الغربية، معتبرا هذه الظاهرة بمثابة الكارثة، إذ قدرت الجامعة عدد العلماء والأطباء والمهندسين ذوى الكفاءات العالية من العرب فى بلاد الغرب بما لا يقل عن ٤٥٠ ألفاً.

وأشار العلماء إلى أن المجتمعات العربية أصبحت بيئات طاردة للكفاءات العلمية، الأمر الذى أدى إلى تفاقم ظاهرة هجرة العقول والأدمغة العربية إلى الخارج.

وأظهرت الدراسة التى أعدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية أن

نحو ٥,٤ فى المئة من الطلبة العرب الذين يدرسون فى الخارج لا يعودون إلى أوطانهم، وأن ٣٤ فى المئة من الأطباء الأكفاء فى بريطانيا هم من العرب، وأن نسبة ٧٥ فى المئة من الكفاءات العلمية العربية المهاجرة تتوجه إلى ثلاث دول هى: الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا.

وأشار التقرير إلى حقائق مذهلة، من بينها أن مستوى الإنفاق على البحث العلمى والتقنى فى الوطن العربى يبلغ درجة متدنية، بالمقارنة مع سائر دول العالم، لافتا إلى أن الإنفاق السنوى للدول العربية على البحث العلمى لا يتجاوز فى أفضل الأحوال نسبة ٠,٢ فى المئة من إجمالى الموازنات العربية.

وذكرت تقارير صحفية أن أكثر من ٢٠٠٠ طبيب عراقى يعملون فى مستشفيات بريطانيا، مشيرة إلى أن العقود الثلاثة الماضية شهدت نزوح أكثر من ثلاثة ملايين شخص إلى خارج العراق، الذى مزقته آلة الحرب والحصار على مدى نحو ١٤ عاما).

ومع أن نزيف الأدمغة الفادح فى الجنوب لايهمنا الآن، فإن أصحاب هذه الأدمغة من العلماء العرب، خاصة يجدون أنفسهم فى واقع مغاير تماما لما يريدون أن يعيشوا فيه، ومن ثم، تتزايد مشكلات الرحيل إلى الشمال، مما يعود بنا ثانية إلى الإشكاليات الكثيرة التى يجد العالم أو المواطن العربى نفسه فيه..

وتتمثل هذه المواقف الغربية فى الصورة العنصرية المعادية أو تشويه الصورة العربية لتصبح سلبية تماما أو محاولة تهميش المهاجرين أكثر فى (الضواحى) التى يعيشون فيها، والأزمات التى طرأت على هذا كدور الفضائيات العربية كما يتصور الغرب فى (تعصب) المهاجرين، أو محاولة النيل من اليهود، القضية التى يعمل لها هناك اليمين الجديد.. وما إلى ذلك مما يفرزه لنا هذا الواقع فى الشمال.

وتظل أهم هذه الاشكاليات قاطبة قضية العنصرية المعادية.

قضية العنصرية

والعنصرية لا تنال من العلماء وحسب، وإنما من أبناء العرب من شتى المهن والتوجهات مما يلقى باللوم على هذا الواقع الذى يجدون أنفسهم فيه فى الشمال.

إننا فى كتاب صدر أخيرا من تأليف كل من الفرنسى دومينيك فيدال، نائب رئيس تحرير مجلة «اللوموند ديبلوماتيك»، وآخر من أصل عربى هو كريم بورتيل الذى يشتغل أيضاً فى المجلة نفسها، نجد تجسيدا حقيقيا لهذه العنصرية التى يعانى منها العرب، ويركز الحديث فى هذا الكتاب على العرب الذين ولدوا فى فرنسا، أى أبناء الجيل الثانى أو الثالث الذين يشغلون وسائل الإعلام حاليًا، خاصة إذا كانوا فقراء أو عمالا مغاربة أو من أبناء هؤلاء الراحلين من شتى الاجناس العربية بتمردهم فى الضواحى البائسة التى تحيط بباريس أو بقية المدن الأخرى كالزنار: زنار الفقر المدقع والإهمال، المقصود هم العمال المغتربون المهملون من قبل الدولة.

وأهمية الكتاب تأتى من أنه ينشر فى هذه الفترة التى شهدت غضب وتمرد فئات عديدة من العرب الذين يعيشون فى المناطق الفقرة فى فرنسا فنجد رصدًا لكثير من أسباب الامتعاض الذى يشعر به مئات الآلاف من الشبان والفتيات العربيات فى فرنسا ذات جذور عميقة وتعود إلى التاريخ البعيد كما القريب بالطبع؛ ويتركز الحديث بوجه خاص على العرب المغاربة بالدرجة الأولى لا المشارقة.

فالمغاربة من جزائريين وتونسيين ومغاربة هم الذين يشكلون ملايين المهاجرين الذين يعيشون فى بلاد فولتير وموليير.

والانتفاضة الجارية حاليًا هى انتفاضتهم بالدرجة الأولى والأخيرة.

إنهم يشعرون بأن وضعهم غير طبيعى على الإطلاق، والبعض يتحدث عن وضع شيزوفرينى، عن إصابتهم بانفصام فى الشخصية على عكس آبائهم أو اجدادهم. لقد ولدوا فى هذا البلد ولا يعرفون، أى بلد آخر غيره ولا لغة أخرى غير لغته.. ومع ذلك فإنهم يشعرون بأنهم غير مرغوب بهم فى فرنسا، إنهم مكروهون بسبب سحنة وجوههم أو لون شعرهم أو فقرهم أو دينهم أو حتى أسمائهم.. إلخ. وبالتالى فلا هم فرنسيون حقيقة ولا هم عرب حقيقة، إنهم بَيْن بَيْن أو قل إنهم لا شىء على الإطلاق! لقد ضاعت هويتهم، أو قل إنهم ولدوا بدون هوية، فلا هم يستطيعون العودة إلى بلاد آبائهم وأجدادهم الذين هاجروا إلى فرنسا فى الخمسينيات أو الستينيات وأنجبوهم هنا، ولا هم يستطيعون البقاء فى فرنسا بسبب إهمال الدولة لهم وكل أنواع التمييز

التى يتعرضون لها: سواء من حيث حرمانهم من العمل فى معظم الأحيان، أو حرمانهم من التربية والتعليم، أو حتى من السكن اللائق والاستشفاء والتمتع ببقية الخدمات التى يتمتع بها الفرنسيون الأصليون، أو حتى العرب المشارقة الأغنياء أو الموسرون.

وعلى هذا النحو نجد أنفسنا أمام صورة العنصرية البغيضة، وعلى أوسع نطاق فى انتفاضة الجنوب الفرنسى.

إن الفصول الأولى من الكتاب تتركز على (كلام العرب) أو (كلام عرب) بما يشير إلى تسجيل صوت الآلاف من الراحلين إلى فرنسا، ولايلبث أن يصل بسرعة إلى محطة العنصرية البغيضة بصفتها نظاما أيديولوجيا متكاملا. وهو منتشر خصوصا فى الأوساط اليمينية، أو بالأحرى اليمينية المتطرفة من الشعب الفرنسى.

وكثيرا ما يعانى أبناء المهاجرين من النظرة العنصرية الاحتقارية سواء فى الشارع، أو فى المدرسة، أو فى الاماكن العامة بشكل عام، ولكن لا ينبغى أن نفهم من ذلك أن كل الشعب الفرنسى عنصرى! فهذه صورة مغلوطة عن فرنسا وغير صحيحة على الإطلاق، وربما كان المجتمع الفرنسى ـ عموما ـ من أكثر المجتمعات انفتاحا على الشعوب الأخرى. غير أن شريحة اليمين المتطرف التى تشكل نحو العشرين بالمائة من هذا الشعب لا تحب الأجانب ويمكن وصفها بالعنصرية.

واليمين المتطرف سنصل إليه فيما بعد..

غير أن مايهمنا هنا الآن هو تأثير الفضائيات العربية على عرب فرنسا! خاصة أننا نعيش فى عصر العولمة ويكفى أن تضغط على الزر فى شقتك الباريسية لكى تنفتح أمامك كل تليفزيونات العالم، وتطل منها – وهو مايهمنا هنا – هذه الفضائيات العربية التى تزيد من الإحساس بشقة العنصرية بين عرب الشمال، وأهل الشمال..

إن الفضائيات تلعب دورًا كبيرًا فى هذا الصدد، خاصة – كما نقرأ لأكثر من مرة فى الكتاب بصور متباينة عبارة مثل "«منذ ضربة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أصبحت وسائل الإعلام العربية تثير الاهتمام والقلق فى الولايات المتحدة وأوروبا، فالإجماع الغربى الأوروبى ـ الأمريكى يعتبر هذه الفضائيات متدنية

المستوى أو متخلفة فكريا وثقافيا وسياسيا بالقياس إلى الحضارة الغربية ومعاييرها».

وهو مايشير إلى أن الإمبريالية التى هناك فى أرض العم سام يمكن أن تجد مكانا لها فى أرض العم بول هنا فى باريس وغيرها من البلاد الغربية، حيث أصبح الشمال يخشى هذه الفضائيات على الجاليات العربية، خاصة هذه البرامج التى تبدو لهم أنها متعصبة فى حين أن صورة العنصرية البغيضة تطل من مواقف المسئولين الغربيين ووسائل الإعلام وآلات السلطة الغربية، خاصة حين نعرف أن اليمين الأوروبى يتنبه منذ فترة مبكرة لأولئك العرب..

وهو ما يفسر لنا العديد من الضغوط التى مورست على العرب فى ضواحى باريس، وردود الفعل العاتية من العرب هناك، ثم اتخاذ السلطات الفرنسية الكثير من الإجراءات ضد أولئك المهاجرين ربما كان أهمها فى عالم الفضائيات منع بث قناة مثل قناة (المنار) لحزب الله بحجة أنها (ولاحظ الاتهام) تبث برامج معادية لليهود!!

وتتمثل العنصرية أيضاً فى الانتخابات الفرنسية، حيث يتم التركيز على دور العرب بشكل سيىء (كما هو الشأن فى الانتخابات الأمريكية) حيث يبدو العرب – بإيعاز من اليمين اليهودى – فى صورة رديئة..

العنصرية وتشويه الصورة

وترسم صورة العرب بشكل أكثر قسوة فى هذا الواقع، خاصة أن دور العرب السياسى يبقى محدودًا فى الدول الأوروبية، بسبب عدم قدرة العرب على تنظيم أنفسهم فى مؤسسات سياسية، واستكافهم الدخول فى الأحزاب السياسية الأوروبية، والمشاركة فى الحياة السياسية، إلى جانب عدم وجود قيادات عربية من المهاجرين العرب، قادرة على تنظيم نفسها فى مؤسسات سياسية مؤثرة وفاعلة.

الأكثر من هذا أن الخلافات العربية فى الوطن الأم انتقلت إلى المهجر، وأثرت بشكل واضح على قدرة الجالية العربية فى التعاون المشترك، فى الدفاع عن حقوقها ووجودها فى أوروبا، على العكس من الجالية اليهودية،

والتى على الرغم من أنها أقل عددا من العرب فى أوروبا، فإنها أكثر فعالية وقدرة على التأثير فى الحياة السياسية فى القارة الأوروبية.

وقد يكون من المهم أن نعيد هنا ما تحاول أن ترسمه لنا الكتابات المعاصرة من جذور لظاهرة المهاجرين من الجنوب إلى الشمال، إذ تتردد أفكار كثيرة، مبينة كيف ارتبطت العلاقة بين أوروبا والعرب بصفة الصراع والحروب والتناقض فى المصالح، مما أوجد النظرة العنصرية المعادية فى أوروبا تجاه العرب، وتلك الحالة لم تأت بسبب وجود المهاجرين العرب فى الدول الأوروبية منذ الحرب العالمية الأولى، بل عبر التاريخ القديم، بدءا من الحروب الصليبية مرورا بالاستعمار الأوروبى لمعظم الأقطار العربية، وانتهاء بدعم أوروبا للمشروع الصهيونى فى فلسطين.

وعلى الرغم من أن الخطر الأوروبى على الوطن العربى هو الذى يهدد الوجود العربى عبر سنوات طويلة، فإن الدول الأوروبية هى التى كانت تشعر بالخطر الذى من الممكن أن يهددها من العرب، ولهذا فقط تطورت صورة العربى فى العقل الأوروبى ضد العرب، من ضحايا عانوا من الحروب والاستعمار والتآمر الأوروبى، إلى أنهم - أى العرب - متطرفون وإرهابيون. وكما يقول محمد حسنين هيكل، عن النظرة الأوروبية للعرب «إنه يدهشنا الذى نراه أحيانا من اختصار الإسلام إلى إرهاب، ومن اختصار العرب إلى نفط، ومن اختصار قضية الصراع العربى - الإسرائيلى إلى حكاية معاداة السامية».

والوجود العربى والإسلامى فى القارة الأوروبية، متفاوت بين دولة وأخرى، ومع أن المحاضرة تركز على دور العرب وليس المسلمين فى أوروبا، إلا أنه من الصعب التمييز بين العرب والمسلمين فى الدول الأوروبية، فبينما نجد أن المسلمين هم فى غالبيتهم من العرب فى فرنسا فإن المسلمين معظمهم من الأتراك فى ألمانيا، وخليط بين العرب والمسلمين فى بريطانيا، وهى الدول التى تضم أكبر الجاليات العربية والإسلامية فى أوروبا.

وفى الواقع فإن العرب والمسلمين ليسوا أول من بدأ الهجرة فى العالم، وهناك دول قامت على الهجرة كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا، ودول كانت مصدرة للمهاجرين كإسبانيا والبرتغال وإيرلندا، وارتفع عدد الهجرة الكونية

من ٧٠ مليـونًا عـام ١٩٦٥، إلى ١٥٥ مليـونًا عـام ٢٠٠٠، ولا شك فى أن المهاجرين يفيدون بلدانهم اقتصاديا، فقد تضاعفت قيمة إجمالى تحويلات المهـاجـرين إلى بلدانهم الأصليـة فى عـام ١٩٧٠ من ٥ بلايين دولار إلى ٧٧ بليون دولار عام ١٩٩٧.

إن عدد المسلمين فى أوروبا، - كما يعترف العديد من المصادر - يتراوح ما بين ١٠ و١٢ مليونا، منهم مليونان و٤٠٠ ألف من الأتراك فى ألمانيا، ومليون و٢٠٠ ألف مسلم من يوغسلافيا سابقا فى عدة دول أوروبية، ونحو ستة ملايين عربى مسلم أو أكثر قليلا فى فرنسا، والباقى موزع على جميع دول الاتحاد.

وهذا يعنى أن عدد الراحلين إلى الشمال من عرب الجنوب يمكن أن يكون لهم تاثير فعال فيما يمكن أن يحدث لولا أن صورة العنصرية تنال منهم، وصور المعارضة لهم بإيحاءات وتأثيرات يهودية مازالت تفعل فعلها فى تشويههم والنيل من قضاياهم، ليس القضايا العربية فى بلادهم وحسب، وإنما من قضية وجودهم هم فى بلاد الشمال الآن..

ويلعب التأثير اليمينى فى الغرب دورًا سلبيًا ليس فى فترة الانتخابات وحسب، وإنما - بشكل مستمر-فى وسائل الإعلام والكتب الدراسية - حيث يظهر المسلمون بصورة سلبية، وأنهم -يضيف التأثير المعادى ضدهم وهو يذهب إلى التاريخ ويعود منه - قاموا بالتوسع والغزو، ومنعوا المسيحيين من الحج إلى الأماكن المقدسة فى فلسطين.

وعلى هذا النحو، يبدو أمامنا الصورة المحزنة من اتهام العرب فى فرنسا - على سبيل المثال - فهم متهمون هناك بسبب: الحروب الصليبية، وحرب الجزائر، وحرب السويس، وحرب النفط ١٩٧٣، وزيادة الأسعار، والدعاية الصهيونية، وممارسات بعض المهاجرين العرب التى تسىء لهم، وعدم وجود حملة عربية مضادة لتحسين صورتهم فى فرنسا.

ومراجعة التاريخ المعاصر ترينا أنه أصدر وزير الداخلية الفرنسى السابق شارل باسكوا (من الديغوليين) قوانين متشددة ضد المهاجرين فى فرنسا، مما جعل مجلة كوربيه إنترناسيونال الأسبوعية تصف فرنسا بعد صدور تلك القوانين بأنها أصبحت قريبة من نظام الستار الحديدى، الذى كان يفرضه

الاتحاد السوفييتى سابقًا على دخول الأجانب إليه، ونص القانون على أخذ بصمات الأجانب المقيمين فى فرنسا بصورة غير شرعية، وتمديد فترة الاعتقال تمهيدا لطرد الأجانب خارج فرنسا.

مما دفع بالدكتور محمد البشارى ـ رئيس الفيدرالية العامة لمسلمى فرنسا ـ لأن يطالب -فى الإعلام -بإلغاء تلك القوانين العنصرية، وكانت الفيدرالية قد حققت بعض النجاح فى جهودها من أجل إقرار الحقوق القانونية للمسلمين فى فرنسا بصدور اتفاقية ٢٨ يناير ٢٠٠٠، والتى تعترف الحكومة الفرنسية بموجبها بالإسلام كدين رسمى ضمن الأديان المعترف بها فى فرنسا مثل المسيحية واليهودية، وهذه الاتفاقية تعد نقطة تحول مهمة فى تاريخ العرب والمسلمين فى فرنسا.

وتنص بنود الاتفاقية على حق المسلمين فى حرية التدين وممارسة شعائر دينهم فى أمان تام، إلى جانب حرية لبس الزى الإسلامى، وأكل اللحم الحلال، وبناء المساجد والمقابر الخاصة بموتى المسلمين، والحق فى بناء المدارس الإسلامية. وبذلك يمكن للمسلمين توفير تعليم إسلامى لأبناء المسلمين من الجيلين الثانى والثالث المهددين بالذوبان فى المجتمع الفرنسى، بسبب عدم توفر هذا النوع من التعليم. وتتضمن الاتفاقية حق المسلمين فى أن تكون لهم الأعياد والمناسبات الخاصة بهم كالفطر والأضحى، وذكرى ميلاد الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى مقابل التزام المسلمين باحترام الدستور الفرنسى.

وتزخر الكتابات فى الشمال فى نهاية العام الماضى ٢٠٠٥ بجملة من الأحداث التى تسهم فى تشويه صورة الإسلام والعرب، وتلعب وسائل الإعلام وكتب المدارس دورا فى ذلك وبعكس الوزير اليمينى باسكوا، قدم وزير الداخلية اليسارى السابق، جان بيار شوفنمان، مبادرة مهمة من أجل أن ينظم المسلمون أنفسهم، وبرر موقفه بقوله: «يجب إيجاد الدواء للوضع الخاص الذى يعيشه الإسلام فى فرنسا بسبب ما يلاقيه من صعوبة فى تنظيم صفوفه على غرار بقية الأديان الكبرى، وخصوصا لجهة إنشاء، مجالس تمثيلية له».

ولا يوجد للمسلمين فى فرنسا أى سلطة دينية أو سياسية على الرغم من

وجود ١٥٠٠ مكان للعبادة فيها، ولهذا فقد أراد شوفنمان، من خلال دعوة ممثلين عن الجمعيات الإسلامية الفرنسية، أن يوقعوا على وثيقة تذكر بمبادىء الثورة الفرنسية والجمهورية العلمانية، إلا أن بعض النشطاء الإسلاميين ترددوا فى المشاركة فى الاجتماعات، وقالوا: هل يطلب من المواطنين المسيحيين أو اليهود إعادة تأكيد التزامهم بمبادىء الجمهورية.

وفى نهاية المطاف تم التوقيع على الوثيقة ـ وإن قاطعتها بعض الحركات الإسلامية ـ فى ٢٠٠١/١/٢٨، وسميت اللجنة التى انبثقت عنها (الاستشارة) تيمنا بما جاء فى القرآن الكريم «وشاورهم فى الأمر».

من المعروف أن فرنسا دولة علمانية لا تتدخل فى الشئون الدينية للأفراد، أياً كانت ديانتهم، إلا أنها تشجع وجود (إسلام فرنسى) وليس مسلمين فى فرنسا، أى تريد انصهار المسلمين فى المجتمع العلمانى الفرنسى.

والجالية العربية غير ممثلة فى الهيئات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفرنسية، لأسباب ذاتية تتعلق بالجالية نفسها منها:

ـ أن العرب حديثى العهد فى فرنسا، لم يستطيعوا بناء مؤسسات قوية قادرة على التأثير على صانعى القرار فى فرنسا، وتدافع عن حقوقهم.

ـ جاءوا من دول مختلفة مما جعل اتفاقهم أمرا صعبا، ونقل البعض منهم المشاكل التى كانوا يواجهونها فى بلدانهم وبين أقطارهم إلى فرنسا.

ـ معظمهم جاء من دول لا توجد فيها ديمقراطية، ولا مشاركة سياسية، ولا يعرفون حقوقهم كمواطنين.

ويشعر العرب فى فرنسا بعدم الأمان والاستقرار، بسبب القوانين الفرنسية المفروضة على الأجانب، حتى من يحمل منهم الجنسية الفرنسية، ومع أن هناك بعض العناصر العربية التى ظهرت فى الفترة الأخيرة، وكشفت عن تميز أبناء الجالية العربية بالقدرات الرياضية، التى استفادت منها فرنسا، أمثال لاعب كرة القدم زين الدين زيدان، وبطل الجودو فى الألعاب الأولمبية فى دورة أتلانتا جمال أبو راس، وبطلة التايكوندو الحاصلة على الميدالية الذهبية آسيا حمزة.

كما يوجد من العرب الأدباء الذين حصلوا على جوائز الدولة، أمثال

المغربى الأصل الطاهر بن جلون، الحاصل على جائزة الأدب الفرنسية عام ١٩٨٨، واللبنانى أمين معلوف أيضا.

ومتابعة الإعلام الفرنسى والإجراءات التى تتخذ ضد عرب الشمال، خاصة يبدو أكثر جموحا وعدوانية عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث أصبحنا نواجه بصور مغايرة للإسلام والمسلمين هناك من مثل الإرهاب والإرهابيين.. إلخ.

وقد يكون من المهم أن نتمهل أكثر عند انتفاضة الضواحى كما أُطلق عليها فى باريس قبل أن نواصل التعرف على قضية العنصرية التى يعانى منها مهاجرو الجنوب إلى الشمال.

وهى لون من ألوان الأحداث التى لم تتحرك فى اتجاه عنيف قط، اللهم إلا بعد ١١ سبتمبر.

وهو الزمن الذى تحولت فيه المطالب العربية فى الشمال والجنوب إلى مطالب غير مرضى عنها، وعنصرية، كما أصبح أصحابها يُدمغون بالإرهابيين..ويوصف ردّ فعل أصحابها بثورة الأوباش..

"ثورة الأوباش"

بدت انتفاضة باريس تأبى على التصنيف فى الجنوب الفرنسى..

ومظاهر هذه الفوضى التى تشير إلى عدم وعى الحكومة الفرنسية وكتابها، وإلى عدم النظر بإدراك سليم إلى ما يحدث فى الجنوب، وراح المسئول الفرنسى - وزير الداخلية - يطلق عليها غضب المهاجرين بأنها غضب الأوباش أو الحثالة (هكذا).. لقد قامت هذه الغضبة من أولئك فطالت تسعين مدينة وبلدة فرنسية، وأشعلت الغضب بعد أن تردد إليها أن شابين قتلا فى الصعق الكهربائى دون أن يقال إنهما كانا ضحية للشرطة، لقد استمرت ثورة (الأوباش)، كما أطلق على غضب المهاجرين خارج هذا الحى لفترة طويلة..

وكانت الغضبة أو الثورة تعبر عن احتجاج المهاجرين مما يحدث لهم، فى العلن كانت غضبًا لما نال الشابين، وفى الواقع الحقيقى كان غضبًا لما يعانيه أولئك فى بلاد (الغال)، وقد يكون من المهم أن ننقل هنا وصفا على الأثير

تردد لفترات الغضب هنا، وهى تعبر عما حدث نقرأ عن حالة الاحتجاج للوضع المزرى الذى وجد فيه المهاجرون أنفسهم:

فرنسا عرفت بأنها أكثر دول أوروبا اختلاطا مع المناطق الأخرى فى العالم، وأكثر قربًا إلى الدول المتوسطية الجنوبية، وثقافيًا أكثر ميلاً لليسار العطوف من اليمين الأوروبى القاسى. لكن بلد القانون والحريات أخفق فى معالجة المشكلة القديمة الموروثة منذ نهايات الاستعمار، إنهاء أوضاع المهاجرين وتجاوز تركتها، فخمسة ملايين بينهم فرنسيون من أصول أجنبية يعيشون فى أوضاع مزرية، ومهاجرون مقيمون منذ زمن طويل لم تنه أوضاعهم. أيضا لا يعقل فى بلد الحرية والديموقراطية الفرنسية أن أقلية كبيرة بهذا الحجم لم يطأ فرد منها البرلمان، الذى يفترض أنه يمثل كل شرائح المجتمع، أوباشه وسادته، فالأحزاب الفرنسية الكبيرة لم تسع لإدماج ممثلين عن ملايين الفرنسيين من أصول أجنبية، عربا ومسلمين، فى صفوفها ولم تدافع بما فيه الكفاية وبالنيابة عن حقوقهم.

فى مثل هذا النسيان الطويل، من الطبيعى أن يستيقظ الباريسيون على حرائق فى كل مكان، أحياء مضطربة منذ زمن تحتاج إلى المناسبة لإيقادها ونفخها وتحدى المجتمع الكبير من خلالها.

فى تصرفاتهم يظهرون كأوباش بالتأكيد، فالذين يتقدمون الثورات عادة هم الأوباش، لأنهم أقدر على الصراخ وأقل تفكيرا فى العواقب، نعم، ممارساتهم بحرق المدارس، والاعتداء على المارة، وبعضهم ضرب حتى الموت، فيه تصرف حثالة المجتمع، بكل أسف هذه أصوات المجتمع الذى لا صوت له فى العملية السياسية.

ولنفرق بين الأوباش والمطالب المرفوعة، فما كان للأوباش أن يجدوا كل هذه التعاطف، على الرغم من قبح أعمالهم لولا الإحساس بالظلم.

امام المجتمعات الأوروبية مشكلة ملايين من مواطنيهم لا يمكن تجاهلهم كأنهم سكان بلد بعيد، قضايا المهاجرين ليست مستحيلة، من أوضاع قانونية تحتاج إلى إنهاء، إلى مساعدة أبنائهم على الانخراط فى المجتمع تعليما وتوظيفا، هذه الجيوب الفقيرة التى مورس التمييز ضدها ستستمر عود كبريت يهدد بالاشتعال عند كل إشاعة.

وهذا الوصف اضطررنا إليه لننقل للقارىء ماحدث (بالضبط) فى هذه الفترة، وهى تعبر فى الواقع عن موقف الحكومة الفرنسية التى وجدت أن ثمة وضعا متدنيا لأولئك المهاجرين، وهو وضع يثير حوله الخطر اليمينى هناك، خاصة، أن هؤلاء لم يصبحوا - كما يجب أن يكونوا - فرنسيين، أى أن المهاجر هنا لابد وأن يخضع لمايجب أن يكون عليه فى هذه البلاد " فمن يقيم فى فرنسا ينبغى أن ينصهر انصهاراً تاماً بالمجتمع" وهو ما لم يحدث فى عصر العولمة، حيث إن الفضائيات مازالت تهيمن على وعى أولئك بشكل مباشر وغير مباشر، خاصة أنهم، بالمقارنة بحياة الفرد المضنية فى بلادهم - كما يرى فى الفضائيات - ثم حياته هو هنا - فى بلاد المهجر - وهى مازالت رغم المشقة والتغيير - تعرف المعاناة وانخفاض مستوى المعيشة.. وما إلى ذلك مما لا يتوفر للإنسان العربى فى مهجره.

إن ماحدث فى هذا الغضب الذى حدث، إنما أكد على إعادة النظرفى قضية الاندماج فى المجتمع الفرنسى، وهى قضية نضجت مع غيرها - أكثر - مع عاصفة ١١ سبتمبر ومحطات المترو فى العواصم البريطانية فيما بعد.

لقد تغيرت الأمور بسرعة بعد هذه العاصفة، التى عصفت بالفكر المتردد فى أوروبا رغم أنها أديرت فى الولايات المتحدة الأمريكية..

كانت فرصة رائعة لليمين الغربى أن يحصد ثمار غضبه ومؤامراته..

لقد أصبح المهاجر فى أوروبا، فإذا به بين سندان العنصرية ومطرقة الإرهاب فى تعبير دقيق لرئيس جمعية النداء العربى بباريس د. سليمان الدقى.. وقد يكون من المهم هنا أن نورد شهادة أحد أولئك المهاجرين الواعين فى هذه الفترة، نقرأ:

(حتى وقت قريب، لم يكن ملف الهجرة وأوضاع المهاجرين فى الغرب يمثلان تلك القضية اليومية للسلطات الحاكمة. وباستثناء الجانب الاقتصادى وما يترتب عليه من احتياجات والتزامات فإن الأمور كانت تسير وفق مسار طبيعى يحكمه إلى حدٍ كبير مبدأ العرض والطلب.

لكنه مع مرور السنين وتطور الأوضاع المعيشية والسياسية وغيرها أصبح هذا الملف قضية تشمل النواحى السياسية والثقافية وصولاً إلى الجانب الأمنى، وهو الأخطر والأكثر حساسية بالنسبة لدول الغرب.

فى الماضى، كانت الهجرة إلى الخارج مجال تجاذب حسب الحاجة إلى الأيدى العاملة، وبقيت تُراوح ضمن هذه الحدود صعوداً وهبوطاً، انطلاقاً من مواقف النظام السياسى فى هذا البلد أو ذاك من يمينى، يسارى، اشتراكى، رأسمالى... إلخ، ومقدار انغلاقه أو انفتاحه على الآخرين، إلى أن تصاعدت ردود الفعل - العربية بشكل خاص - على المظالم السياسية والاحتلالية والعنصرية... إلخ، التى يتعرض لها العالم العربى، ووصلت إلى حد وقوع الحدث الدموى المدوى فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بنيويورك، وما تلاه من عمليات مشابهة من حيث الفعل، مختلفة من حيث الحجم والأضرار. وقد بلغت قمة تأثيرها - حتى الآن - فى العمليات التى تعرضت لها محطات "المترو" فى إسبانيا العام الماضى، وكذلك محطات "المترو" فى العاصمة البريطانية لندن، قبل نحو الشهرين.

أمام هذه المستجدات الرهيبة، والمتعلقة بأمن البلاد ومواطنيها وساكنيها على حد سواء دخل ملف الهجرة منعطفاً جديداً، وبدأ يُنظر إليه بعين سلطوية أكثر شمولاً من السابق، وأكثر تركيزاً على الناحية الأمنية من سواها. وأصبح هذا الملف حاضراً دائماً على طاولة المسئولين فى سائر البلدان المعنية بهذا الموضوع، وفى مقدمتهم الاتحاد الأوروبى نفسه؛ بهدف توحيد المواقف وتنسيق الإجراءات الضرورية اللازمة بشأنه فى ضوء المستجدات التى حدثت، حتى لا يُترك المجال مفتوحاً لكل بلد من بلدان الاتحاد بالتصرف الفردى الذى لا بد أن ينعكس على باقى الأعضاء الآخرين.

ولهذا، جاءت ردود الفعل الأوروبية قوية على الإجراءات التى اتخذتها حكومة الاشتراكيين الجديدة فى إسبانيا برئاسة خوسيه ثباتيرو، عندما قامت بأكبر عملية لتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين فيها، كما اهتزت أركان الاتحاد الأوروبى تململاً واعتراضاً.. واعتبرت هذه الخطوة قفزة إسبانية غير محسوبة فى الهواء من قبل عضو واحد، لما يمكن أن تعكسه على إجراءات الاتحاد وطريقة تعاطيه الجماعية الجديدة مع هذا الموضوع الحساس، خصوصاً بعد اتفاق دول الاتحاد على اتخاذ خطوات محددة فيما يتعلق بالحد من موجة الهجرة غير الشرعية، بعد أن تصاعدت، وأخذت تُغرى أرباحها حتى المهربين الذين آثر الكثيرون منهم تغيير مهنتهم من تهريب

المخدرات والمواد الممنوعة الأخرى، إلى تهريب البشر من كل لون وجنسية إلى أوروبا عبر شواطىء الدول المغاربية الممتدة من الأطلسى غرباً إلى الشواطىء الليبية على المتوسط شرقاً!

... وانقلبت الآية

ولكن، ما الذى غير وضع المهاجرين من حال إلى حال، وما الذى جعل هذه الهجرة تبدأ مرغوبة ومطلوبة بإلحاح من قِبل الدول الغربية عموماً - الأوروبية خصوصاً - ثم تنتهى إلى ما هى عليه اليوم، وتصبح هاجس الغرب وأحد مصادر تخوفه من تفشى ظاهرة "الإرهاب" الذى تهون أمامه كل المخاوف الأخرى: السياسية والاجتماعية وسواها؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من العودة إلى الأساس، وإلقاء الضوء على هذه "الظاهرة التاريخية"، غير الحديثة فى هذه الأيام فقط، ذلك لأن ظاهرة الهجرة قديمة وعالمية فى الأساس، ولم تقتصر - بالطبع - على العرب والأفارقة وسواهما، وإن كانت تعنيهما أكثر من غيرهما، فمنذ التاريخ القديم والإنسان يفتش عن مصدر رزقه، حيث الأرض الخصبة، والمكان الأفضل للعيش والاستقرار، وفى هذا الاتجاه جاء اكتشاف العالم، كما جاء اكتشاف أمريكا من قبل كريستوفر كولمبس.

غير أن الهجرة الرسمية المنظمة بدأت وترعرعت مع اتساع رقعة الاستعمار فى شرق العالم وغربه، وارتفعت وتيرتها فى العقود الأخيرة بعد الحروب وما تركته من آثار، ثم تدفق رءوس الأموال، وأخيراً مع بدء عصر العولمة وانفتاح العالم على بعضه البعض، فأصبح العامل أو التاجر، والحرفى يفتش لنفسه عن السوق الأفضل التى تدر عليه أرباحاً أكثر، وتتوفر فيها مجالات عمل أوسع وأكثر اختياراً من غيرها.

وفى البدء، لم تقتصر الهجرة على الجانب الاقتصادى فقط، بل شملت الرغبة فى اختلاط الأجناس - حيث ثبت لاحقاً أن الشعوب التى لا تختلط بشعوب أخرى تتعرض أكثر من غيرها للأمراض الوراثية - كما شملت الهجرة أيضاً الرغبة فى تواصل المهاجر مع أقاربه، ومعارفه وأصدقائه،

وحتى اللغة، كانت هى الأخرى عاملاً مهماً وحافزاً على هجرة البعض إلى البلدان التى يتقنون لغتها أو تثقفوا بثقافتها.

وتبدو أكثر صور هذه الهجرة وضوحاً وتركيزاً طيلة العقود الأخيرة فى هجرة أبناء المغرب العربى إلى أوروبا عموماً، والى فرنسا بشكل خاص (ولا سيما أبناء المغرب والجزائر وتونس). أما ليبيا وموريتانيا وغيرهما من دول الشمال الأفريقى فهجرتها محدودة، لأن علاقاتها بأوروبا محدودة أيضاً، قياساً إلى علاقات الأقطار المغاربية الثلاثة المذكورة.

ففى الوقت الذى تبلغ فيه نسبة المهاجرين المغاربيين إلى أوروبا ٨٠٪ من نسبتهم فى العالم كله، ونرى أن أعدادهم قد تجاوزت العشرة ملايين نسمة فى العام ٢٠٠٠ (غير المهاجرين السريين طبعاً)، نكتشف فى المقابل أن هذا العدد الرسمى - فقط - يمثل نحو ثلث مجموع الجاليات الأجنبية الأخرى المهاجرة إلى أوروبا أُجبروا على الهجرة وأُجبروا على العودة

وعلى هذا النحو، فإن الهجرة التى بدأت تحولاتها الصاعدة فى فترة من الفترات، ارتدت لتضع أمام المهاجرين فى الفترة الأخيرة عوائق كثيرة، لم يعد المهاجرون قادرين على الانتقال إلى بلد آخر وهم يحملون أحلامهم التى جاءوا بها، لقد بدأ اليمين الليكودى أو العنصرى يلقى بشباكه على المهاجرين، وبدت الصورة تشوه أكثر مما يُعاد بناؤها بدم جديد، ومراجعة الكتابات الكثيرة التى نجدها فى الفترة الأخيرة تضع أيدينا على هذا الانحسار فى التعامل من الشمال الأوروبى مع الراحلين إليه..

لنقرأ هذه الشهادات التى عثرنا عليها فى عديد من المراجع أو المدونات.

(١) بريطانيا وهولندا

فى الوقت الذى انخفض فيه عدد طالبى اللجوء السياسى فى بريطانيا بنحو ١٥ ألف شخص خلال عام واحد، كشفت مصادر الداخلية البريطانية عن خطط جديدة لضبط الهجرة إلى المملكة المتحدة من البلدان غير الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، ويعتمد النظام الجديد على نظام «النقاط» لتحديد من سيسمح له بدخول بريطانيا من الطلاب أو الراغبين بالعمل، وأوضح وزير الداخلية البريطانى تشارلز كلارك، أن هدف هذا النظام هو

التأكد من عدم تشغيل المهاجرين، إذا ما توفرت اليد العاملة البريطانية، وذلك ضمن اتجاه جديد جوهره ضبط الهجرة الوافدة كى لا يصبح المهاجرون عبئا على المجتمع.

ويتضمن المشروع خطة خمسية بشأن حركة الهجرة واللجوء إلى المملكة المتحدة، التى يتوقع أن تتضمن تقليصا كبيرا لحقوق المهاجرين، الذين سيتمتعون بالبقاء بشكل دائم على الأراضى البريطانية، إذ من المحتمل أن تتضمن الخطة حجب منح الإقامة الدائمة للمهاجرين، باستثناء أولئك الذين يمتلكون مهارة مهنية كبيرة، وضمن المقترحات الجديدة أيضاً ضرورة اجتياز طالب الهجرة اختبارا يثبت فيه قدرته على المساهمة الإيجابية فى المجتمع البريطانى، إلى جانب إجراءات جديدة لترحيل طالبى اللجوء السياسى غير المفيدين للاقتصاد الوطنى، أو الذين يمكن أن يتسببوا فى مشاكل أمنية، ونظام «النقاط» المقترح فى بريطانيا، معمول به فى أستراليا، وهو يقيّم مهارات وقدرات الأشخاص الذين يسعون للمجىء والعمل فى هذا البلد، وسيكون على المهاجر بموجب هذا النظام الجديد إثبات قدرته على إفادة وإثراء البلاد واقتصادها بمواهبه وقدراته الخاصة، ويقوم نظام «النقاط» الأسترالى على السماح باستقبال المهاجرين وفقا لدرجة كلية تتحدد بناءً على عدة معايير، تتضمن المهارة والخبرة فى العمل والسن ودرجة إتقان اللغة وحاجة البلاد إلى التخصص المهنى ودرجة التعليم.

وقالت مصادر الداخلية البريطانية لـ«الشرق الأوسط»: إن الغرض الوحيد منها هو التأكد من أن الوافد الجديد لن يشكل عبئا على سائر المواطنين، وأيضا التأكد من شرعية واستحقاق طالبى اللجوء السياسى. وتضيف المصادر قائلة: إن عدد طالبى اللجوء السياسى انخفض فى بريطانيا من ٤٩ ألفا عام ٢٠٠٣، إلى ٣٤ ألفا عام ٢٠٠٤، وتمثل الأرقام الجديدة انخفاضا بنسبة نحو ٦٠٪ من عدد طالبى اللجوء عام ٢٠٠٢، الذى قدر بنحو ٨٤ ألفا، أى بنحو سبعة آلاف طالب للجوء كل شهر، وتقول التقديرات الرسمية إن معظم الذين تقدموا بطلب للجوء السياسى فى بريطانيا جاءوا من ثلاث بلدان رئيسية، هى إيران والصين والعراق. وذلك على الرغم من أن ٨٨٪ من الذين تقدموا بطلبات لجوء عام ٢٠٠٤، رفضت طلباتهم، إلا أن خمس هؤلاء

حصلوا على حق الاستئناف فى محاكم الهجرة بموجب القوانين المرعية، وقال تشارلز كلارك وزير الداخلية البريطانى: إن الهجرة من أجل العمل أو الدراسة أمر جيد، ولكن الخطأ عندما لا يطبق هذا النظام بشكل جيد، فنسمح لأناس لا يمتلكون مؤهلا بالقدوم إلى بريطانيا ليشكلوا عبئا على المجتمع، وهذا هو الموقف الذى نسعى للخروج منه، وتابع إننا سننشئ نظاما يركز على المهاجرين الذين يمتلكون المواهب والمهارات وضمان توفير العمل لهم فور وصولهم للمساهمة فى الاقتصاد الوطنى، أما فى هولندا، فقد اقترحت الحكومة الهولندية عقد ما وصف «بامتحان اندماج» للراغبين فى الهجرة إلى هولندا، يختبر معرفتهم بكل شىء فى البلاد، قبل أن يحصلوا على التأشيرة حتى يكونوا متفهمين للمجتمع الذى سينخرطون فيه. كما أن الاقتراح ينص على تطبيق هذا الامتحان على نحو ٧٥٥ ألف شخص يعيشون بالفعل فى هولندا، قد يطلب منهم فى النهاية أن يثبتوا معرفتهم بالتاريخ واللغة الهولنديين، وإلا سيتعرضون لدفع غرامة وربما تجريدهم من حقوق الإقامة، ويتعين على الراغبين فى الهجرة إلى هولندا أن يؤدوا هذا الامتحان فى بلادهم قبل أن يحصلوا على التأشيرة، ما لم يكونوا قادمين من دول سيستثنيها القانون، وهى دول الاتحاد الأوروبى الأخرى والولايات المتحدة، وتبلغ رسوم دخول هذا الامتحان ٣٥٠ يورو، وبوسع الراغب أن يستعد له بدراسة مقرر يعرف باسم «مجموعة الاندماج»، ويحتاج اجتياز هذا الامتحان دراسة مدتها ٣٥٠ ساعة. كما يقوم مسئولون ألمان بإعداد «قوائم سوداء» بأسماء مئات الأصوليين المتطرفين استعدادا لترحيلهم من البلاد، استنادا إلى قانون الهجرة الجديد ويسهل إجراءات الطرد فيما أطلقوا عليه اسم «عملية التطهير»، ويقلص القانون الجديد من حق المبعدين فى الاستئناف، ولن يكون بمقدورهم استخدام القنوات القانونية المعتادة للطعن فى أمر الطرد.

(٢) بلجيكا

«أحذر اليمين فى الحكم»، هذا التحذير اختبره العرب فى أوروبا عموما، وفى بلجيكا خصوصا فيما يتعلق بقوانين الهجرة، فكلما كانت هناك أحزاب يمينية مسيطرة على البرلمان أو الحكومة، زادت المخاوف من إقرار قوانين

أكثر تشددا فيما يتعلق بالهجرة، وفى بلجيكا شهدت قوانين الهجرة واللجوء تعديلات على فترات زمنية متباينة تأثرا بعوامل مختلفة منها الداخلى والخارجى، مثل تزايد شعبية اليمين المتطرف الرافض للأجانب أو وصول أحزاب للحكم أكثر ميلا للمهاجرين، ولعل ما حدث خلال الفترة الأخيرة فى بلجيكا من قدرة الحكومة على تمرير قانون يعطى المهاجر الأجنبى المقيم حق التصويت والترشيح للمجالس المحلية «البلدية» بعد أن رفضت أحزاب أخرى حقه فى التصويت بالانتخابات التشريعية يعتبر أكثر الأمثلة الدالة على ذلك.

وحاليا تسمح قوانين الهجرة فى بلجيكا، أغلبها يسير على نهج قوانين الهجرة الأوروبية الأخرى، للأجانب بالتسجيل فى الجامعات والمعاهد العليا بشرط استيفاء جميع الشروط العلمية والمادية، كما تتيح قوانين الهجرة للمؤسسات والشركات البلجيكية استقدام مهاجرين من ذوى الخبرات العلمية أو التقنية للعمل فى تلك المؤسسات، كذلك يتضمن القانون السماح بقدوم رجال الأعمال الأجانب لتنفيذ مشروعات، ولكن لابد من دراسة طلباتهم جيدا لضمان أن يكون المشروع مفيدًا للمواطن البلجيكى وأن يكون فى مجال متخصص، وبموجب تضافر عاملين معا وهما قوانين الهجرة الجديدة والتوسعة الأخيرة فى الاتحاد الأوروبى، احتلت الهجرة والعمالة الوافدة من الدول العشر التى انضمت أخيرا للاتحاد الأوروبى، جزئيا مكانة الهجرات الأجنبية فى سوق العمل الأوروبى بسبب العناصر الثقافية والدينية المشتركة التى تسهل الاندماج، إضافة إلى المهارات العالية التى يتمتعون بها، الأمر الذى يشكل تهديدا مباشرا للأيدى العاملة الأخرى سواء من المقيمة بالفعل على التراب البلجيكى، أو التى تنوى المجىء، وحسب الأرقام الرسمية تعتبر الجالية المغربية الأكثر تعدادا بين الجاليات الأجنبية التى تنتمى إلى دول من خارج الاتحاد الأوروبى، إذ تمثل ما يقرب من ١٦٪ من الأجانب غير الأوروبيين، ويتمركز نصف الجالية المغاربية فى العاصمة بروكسل والمدن القريبة منها، وهناك ٣٠٪ منهم يعيشون فى الجزء الفلامنكى البلجيكى الناطق باللغة الفلامنكية، والباقى فى الجزء الوالونى الناطق باللغة الفرنسية، ويأتى الأتراك فى المرتبة الثانية ويمثلون ما يزيد على ٩٪ من الجاليات الأجنبية، ثم تأتى الجالية الكونغولية فى المرتبة الثالثة، ويرجع تزايد

أعدادهم مقارنة بالجنسيات الأفريقية الأخرى إلى أن الكونغو كانت مستعمرة بلجيكية فى الماضى قبل حصولها على الاستقلال، ثم تأتى الجالية الجزائرية فى المرتبة الرابعة ويشكلون ما يزيد قليلا على الواحد فى المائة من إجمالى نسبة الأجانب، وإجمالا تشكل الجاليات الأجنبية الأخرى من خارج الاتحاد الأوروبى مجتمعة ما يزيد بقليل عن ١١٪ من أعداد المهاجرين لبلجيكا، وتضم جنسيات عربية وإسلامية منها مصر وتونس وباكستان والعراق وسورية ولبنان وإيران، وتختلف المهن التى يعمل بها أبناء الجاليات الأجنبية التى تنتمى لدول خارج الاتحاد الأوروبى بشكل كبير مما يعكس حظوظ كل جماعة عرقية فى الهجرة مستقبلا إلى أوروبا، فاذا بدأنا بالجالية المغربية الأكثر عددا نرى أن عددا منهم يملكون مقاهى ومطاعم ومحلات جزارة وخضار، كما يعمل عدد آخر فى الأسواق التجارية، وهناك عدد كبير من سائقى وسائل النقل المختلفة فى بروكسل ومدن أخرى من ذوى أصول مغربية، وفى الوقت نفسه ترى منهم شخصيات بارزة تحتل وظائف مهمة، لكن مقارنة أعداد المغاربة المؤهلين علميا مع غير المؤهلين، بل ومقارنتهم بالعمالة المحتملة من باقى أوروبا الشرقية يدفع للاعتقاد أن مئات الآلاف من المهاجرين المغاربة وغيرهم، لن تكون باستطاعتهم الهجرة إلى أوروبا بشروط الهجرة الجديدة التى تتطلب كفاءات علمية وخبرات تقنية، أما الجالية المصرية فقد اختار معظمهم العمل فى مجال مطاعم «الشاورما» حيث يملك ويعمل المصريون فى ما يقرب من ٨٠٪ من تلك المطاعم ولا ينافسهم فيها سوى الأتراك، وهناك عدد آخر من المصريين اختار العمل فى مجال تجارة السيارات، غير أن السوريين واللبنانيين ينافسون المصريين فى هذه التجارة، فضلا على تجارة الملابس المستعملة، كما يزاحم السوريون واللبنانيون اليهود فى تجارة الماس والذهب والفضة، أما الباكستانيون فقد تخصصوا فى محلات الهواتف العمومية والمحلات التجارية الليلية أو «السوبر ماركت»، ويزاحمهم فى هذا العمل المغاربة والأفارقة من جنسيات مختلفة.

ألمانيا: «تسونامى لاجئين»

اجتاح ألمانيا فى التسعينيات، وبلغ الذروة عام ١٩٩٢ (٢,١ مليون لاجئ)، وكان سببا من ضمن الأسباب التى أدت إلى وضع قانون الهجرة الألمانى الجديد، الذى دخل حيز النفاذ مطلع العام الجارى(٢٠٠٩)، وذلك بعد سنوات

طويلة من النقاش فى البرلمان، فإصلاح قانون الأجانب لعام ١٩٩٣، والتشدد فى منح اللجوء، نجح فى «تطفيش» الأجانب باتجاه هولندا وبريطانيا، ليقلل عدد طالبى اللجوء فى ألمانيا عام ١٩٩٤ إلى مجرد ٧٥,١١٢ لاجئ، وما زالت أعداد طالبى اللجوء فى ألمانيا بانخفاض حسب التقارير الشهرية التى تنشرها دائرة الإحصاء، يمكن إذا القول إن القانون الجديد صيغ بالأساس للإبقاء على معدلات الهجرة عند المعدلات الحالية، وقطع الطريق أمام موجات تسونامى جديدة من اللاجئين على غرار الوضع فى التسعينيات، قالت وزارة الداخلية الاتحادية، إن قانون الهجرة الجديد برنامج لتقنين الهجرة إلى ألمانيا، وفق ما هو جارٍ فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، موضحة أن المعايير الجديدة للهجرة تأخذ فى اعتبارها «هجرة الكفاءات» من دول العالم بما يتوافق مع حاجة السوق الألمانى، وإعادة تنظيم قانون الإقامة واللاجئين وفق أسس جديدة تؤدى إلى الحد تدريجيا من «الإقامة غير الشرعية»، ووقف انتهاكات قانون اللجوء وحق الإقامة، وتعزيز اندماج الأجانب فى المجتمع الألمانى، مع الاخذ فى الاعتبار متطلبات حملة مكافحة الإرهاب التى بدأت بعد هجمات ١١ سبتمبر (أيلول)، وتعتبر الفقرة الأخيرة من قانون الهجرة الجديد الخاصة بالوضع الأمنى من أبرز الفقرات، لأنها تبيح ترحيل أئمة المساجد المحرضين على الكراهية، وإبعاد المشبوهين بتهمة دعم النشاط الإرهابى، أو تقديم الدعم المادى للمنظمات الإرهابية العاملة فى الخارج.

ويختصر قانون الهجرة الجديد الإقامة فى ألمانيا إلى نوعين فقط، بعد أن كانت هناك عدة أنواع تتراوح بين الإقامة الدائمة والإقامة المؤقتة وتصريح الإقامة وغير ذلك، ونوع الإقامة الأول محدد ويشمل إقامات الدراسة فى الجامعات، والتدرب المهنى، واللاجئين المؤقتين، وينبغى تمديده بين فترة وأخرى، بينما يشمل نوع الإقامة الثانى التوطن وهو عبارة عن إقامة غير محددة ومرفقة بتصريح عمل، علما بأنه ينبغى على السلطات المحلية فى الولايات دراسة كل حالة بذاتها، ويشترط فى كل الحالات أن يكون الحاصل على الإقامة قد نجح فى دورة لتعلم اللغة الألمانية، والجديد أيضا فى الإقامة انه يعتبر تأشيرات الدخول (الفيزا) نوعا من الإقامة، ولهذا فإن القانون

يوصى السفارات والممثليات الدبلوماسية بدراسة طلبات الدخول إلى ألمانيا بعناية بالغة.

ونظم القانون لأول مرة استقدام أصحاب الكفاءات العالية، والسماح لأصحاب الثروة من الأجانب بالقدوم للمشاركة فى الاقتصاد الألمانى، ومع ذلك فإن شروط هذا النوع من الإقامة ليست سهلة بحال، إذ ينص القانون على حق أصحاب المهن الحرة بالاستقرار فى ألمانيا، بشرط تجاوب مشاريعهم مع مستوى الاقتصاد الألمانى، وأن تخضع لشروط سوق العمل، وضرورة أن يسهم المشروع فى مكافحة البطالة، وينال حق الإقامة لمدة ثلاث سنوات، ثم حق التوطن، بعد أن يكون قد أمن وضعه الاجتماعى، واستثمر مليون يورو فما أكثر فى الاقتصاد الألمانى، وبشرط أن يشغل ١٠ عمال.

ويدعو القانون بشكل صريح إلى وقف هجرة غير المتعلمين و«الأقل تعلما»، إلى ألمانيا وعدم الأخذ بنظام جمع النقاط المعمول به فى كندا، ونظام «جمع النقاط»، يقوم على تحديد قبول هجرة شخص من عدمه عبر عدة معايير تشكل نقاطا، من هذه المعايير الشهادة العليا والخبرة العملية وإتقان اللغة والسيرة الذاتية والخبرة، فيما يركز القانون الجديد بالأكثر على موضوع الكفاءة العملية والإفادة المباشرة للاقتصاد الوطنى، ويحق للدارس فى ألمانيا الحصول على إقامة لمدة سنة بعد تخرجه لأغراض البحث والتدريب، ويمكن تمديدها لاحقا فى حالة الحصول على عمل.

كما يركز القانون على تسفير وإبعاد الأجانب الذين يشكلون خطورة على الوضع الأمنى الداخلى، وعلى هذا الأساس فإن من حق الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ترحيل أو إبعاد الشخص حسب خطورته، ويتعرض للإبعاد النظامى (أو الاعتيادى) كل من ينتمى إلى منظمة تدعم الإرهاب أو يدعم مثل هذه المنظمة. ويتعرض للترحيل «التقديرى»، بمعنى أن الترحيل متروك لتقدير المسئولين المحليين، من يدلى بتصريحات معادية للدستور، ومن يحرض على الكراهية والعداء للشعوب مثل أئمة المساجد المحرضين.

والملاحظ أن القانون، رغم وصف وزير الداخلية أوتو شيلى له بأنه قانون لدمج الأجانب بالمجتمع الألمانى، فإنه يقصر عملية الاندماج فى معظم الفقرات على تعلم اللغة، علما بأن قضية إتقان الأجنبى للغة الألمانية قد

تركت لقرار الدوائر المحلية، فتعمل ولاية بافاريا المتشددة مثلا على امتحان المتقدم باللغة كتابيا وشفاهيا، فى حين تكتفى ولايات أخرى متساهلة بحديث قصير مع الأجنبى، وطبيعى فإن من الممكن تعقيد امتحان اللغة، بحيث لا ينجح أى أجنبى، مهما يكن إتقانه للغة، فى اجتيازه.

ومن يقرأ تفاصيل القانون يلحظ أن شروط إقامة الخريجين والكفاءات فى ألمانيا أكثر تعقيدا مما تبدو للوهلة الأولى، فمن حق الدارس فى ألمانيا الحصول على إقامة لمدة سنة تلى تخرجه، ولكن بشرط وجود اهتمام عالٍ بمهنته وتناسب العمل الذى يجده مع موضوع دراسته، ولو تتبعنا المشاكلً الناجمة عن التسفير القسرى للاحظنا ثغرات القانون فى هذا المجال بسهولة، فقانون الهجرة الجديد لا يمس إجراءات التسفير القسرى التى أدت إلى موت العديدين، بينهم السودانى أمير عجيب الذى كتم رجال الشرطة أنفاسه حتى الموت فى الطائرة المقلعة به.

وأمام هذا الانحسار فى دور المهاجرين أو مايستحقونه من احتفاء تركوا وراءهم كل شىء من أجله فى ألمانيا وإيطاليا وغيرهما من الشمال الأوروبى، يمكن أن ننتهى، كما بدأنا من بلاد الغال، حيث تظل علاقة المهاجر بمن هاجر إليه قضية إشكالية، ولاتنتهى قط.. إن ميشال أبو نجم من باريس يضيف عن (حالة) تعكس كيف أصبح الاندماج مشكلة، يكتب:

اسمه حكيم القروى، وظيفته الرسمية فى ديوان رئيس الوزارة الفرنسى جان بيار رافاران هى كتابة خطابات الأخير الذى اختاره لهذه الوظيفة الحساسة لكفاءته الكتابية وقدرته على إيصال الرسالة التى يريد رافاران أن تصل إلى مواطنيه بكفاءة رغم صغر سنه، وحكيم القروى، البالغ من العمر ٣٣ عاما والذى يتحدر من أب تونسى وأم فرنسية بروتستانتية من شرق فرنسا، يحمل شهادات عالية، وإلى جانب عمله ككاتب لخطابات رئيس وزراء فرنسا، يرأس القروى «نادى القرن الحادى والعشرين» أحد نوادى النخبة المقصورة على الفرنسيين المتحدرين من أصول أجنبية، وخصوصا عربية ومغاربية، وهو شبيه بنوادى الـ «روتارى كلوب»، وقد رأى النادى النور منذ ما يزيد على العام بفضل تعاون مجموعة من الشبان الذين وصلوا إلى مستويات عليا فى القطاعين العام والخاص الفرنسيين، ويريدون فتح الباب أمام شبان آخرين

للاحتذاء بحذوه، ومن بين الذين يضمهم النادى رشيدة داتى وهى مستشارة نيكولا ساركوزى، وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس حزب التجمع من أجل الحركة الشعبية وهو حزب الأكثرية اليمينى الحاكم، أيضاً هناك بشير المنا وهو مستشار للرئيس الفرنسى (السابق) جاك شيراك، وبريزة خيارى النائبة فى البرلمان الأوروبى، وفيصل دوهان وهو عضو فى المجلس الوطنى للحزب الاشتراكى وآخرون غيرهم، وحكيم القروى ورفاقه ليسوا حالات معزولة فى المجتمع الفرنسى فإليهم يضاف المئات من الأطباء والمهندسين ورجال الأعمال والموظفين الذين نجحوا أو أتيحت لهم الفرصة فى اختراق حاجز الأصل العرقى، خصوصا الأصل العربى والمغاربى.

هؤلاء كسروا الصورة التقليدية العالقة فى أذهان عامة الناس عن المهاجرين العرب إلى فرنسا أو المواطنين الفرنسيين من أصول عربية، فالعربى، فى صورته النمطية التى ظلت مسيطرة لفترة طويلة كان الشخص الذى يقبل الأعمال الوضيعة التى لا يقبلها الفرنسى، والذى كان يؤتى به، إما من الريف المغربى أو من البقاع الجزائرية والتونسية بسبب نقص اليد العاملة، أما صورة من يسمون بـ«الجيل الثانى» الساكنين فى ضواحى المدن الكبرى فيغلب عليها طابع العنف والتوجهات الأصولية الإسلامية، وهو ما أكده الجدل الخاص بالحجاب فى فرنسا العام الماضى، وبالنظر إلى معاناة العائلات العربية من معاملة تمييزية سواء فى المدارس، أو لجهة المسكن والعمل وخلافه، فقد اختار بعضها إخفاء اسمه العربى واللجوء لأسماء فرنسية بحتة، ورغم ذلك، فإن الذين اخترقوا جدار العرق والجنسية واللغة والدين ليسوا كثيرين قياسا لعدد الفرنسيين المتحدرين من أصول عربية، أو العرب المهاجرين، ومن الأمثلة على المعاملة التمييزية التى تصل فى بعض الأحوال إلى العنصرية المعادية للعرب أن شابا اسمه على مروان من أصل جزائرى، يحمل شهادة عالية فى الهندسة الميكانيكية، وشهادة أخرى فى إدارة الأعمال، بعث حتى الآن بـ ٣٥٠ رسالة إلى شركات، غير أن الأجوبة التى تلقاها كانت كلها سلبية، وتفيد الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المعهد الفرنسى للإحصائيات أن عدد سكان البلاد وفق إحصاء العام الماضى يبلغ ٤,٦٢ مليون نسمة، غير أن المعهد المذكور لم يكشف بعد عن تفاصيل

الإحصاء، ومنها تطور أعداد المهاجرين الأجانب على الأرض الفرنسية خلال السنوات الماضية، وتحديدا المتحدرين من أصول عربية، وللتذكير فإن غالبية المهاجرين العرب وصلوا ويصلون إلى فرنسا من بلدان شمال أفريقيا الأربعة، وهى الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا، وهى البلدان التى كانت بشكل أو بآخر خاضعة للهيمنة الفرنسية، لكن الإحصاء ما قبل الأخير الذى يعود إلى عام ١٩٩٩ يعطى تفاصيل رقمية تظهر أن إجمالى الأجانب فى فرنسا يبلغ ٣٠٦،٤ مليون، ٤٥ ٪ منهم من أوروبا و٣٤٪ من أفريقيا والمتبقون من آسيا، ويشكل الجزائريون أول جالية أجنبية فى فرنسا، إذ يبلغ عددها ٥٧٤ ألف نسمة، أى نسبة ١٣ , ٤٪، تليها بين الجاليات العربية الجالية المغاربية بمقدار ٥٢٢ ألف نسمة أى ١٢٪، ثم الجالية التونسية التى يبلغ عددها ٢٠٢ ألف نسمة أو ٧ , ٤ ٪، ولا تملك السلطات الفرنسية إحصائيات بخصوص المقيمين غير الشرعيين، بل مجرد تقديرات، ويظن أن ثمة عدة مئات من آلاف المهاجرين غير الشرعيين، بعضهم يعمل فى قطاع البناء أو فى القطاع الزراعى والخدمات.

ورغم أن السلطات الفرنسية تؤكد أن باب الهجرة إلى فرنسا قد أقفل، وأن الأبواب الوحيدة المتاحة للاستقرار على الأراضى الفرنسية تتمثل فى تدبير تجمع عائلات المهاجرين، فإن تقديرات المعهد الفرنسى للإحصائيات تفيد أن فائض الهجرة إلى فرنسا (أى الفارق بين الواصلين والمغادرين) لعام ٢٠٠٣ يبلغ ١٠٧ آلاف نسمة، بينهم ٢٥ ألف نسمة وصلوا إلى البلاد، وهم يحملون فى جيوبهم عقود عمل تؤهلهم للحصول على بطاقة إقامة شرعية لمدد مختلفة، ومن هؤلاء ١٤٥٠٠ عامل موسمى للزراعة و٦٥٠٠ عامل بعقد لمدة عام أو أكثر.

ويدور الجدل فى فرنسا، فى الوقت الحاضر، حول فكرة طرحها نيكولا ساركوزى تقول بإقامة «نظام حصص» أى «كوتا» على الطريقة الأمريكية كوسيلة للسيطرة على ظاهرة الهجرة، وإقامة تعاون بين البلد المضيف فرنسا وبلد المنشأ، وينطلق ساركوزى من مبدأ أن فرنسا تحتاج إلى عمال أجانب رغم زيادتها السكانية ورغم وجود أقل من ١٠٪ من سكانها القادرين على العمل فى حالة البطالة، غير أن فكرة ساركوزى المدعوم من أوساط أرباب

العمل لا تلاقى استحسان الرئيس الفرنسى السابق جاك شيراك، ولا وزير داخليته دومينيك دوفيلبان، الذى يفضل إقامة مرصد يحدد حاجات القطاعات الاقتصادية كل فرع بفرعه بما يسهل النقاش مع دول المنشأ، والجدل مرشح للاستمرار فى الأيام المقبلة فى البرلمان بمناسبة تقديم رئيس الحكومة تقريرا سنويا عن الهجرة إلى النواب.

ويؤكد كتاب «المغاربيون فى فرنسا» الصادر فى خريف العام الماضى أن ٢٠٪ من المهاجرين المغاربيين يعملون فى القطاع الصناعى، و١٥ فى المائة فى قطاع البناء، و٦٠٪ فى قطاع الخدمات، وتظهر هذه النسب تطورا كبيرا فى نوعية عمل المهاجرين قياسا لما كانت عليه فى الستينيات أو السبعينيات، غير أن هذه الفئة من السكان تعانى من البطالة التى تضرب صفوفها: نحو عشرين فى المائة من الشباب (وهى ضعف البطالة المعروفة فى الأوساط الفرنسية) ما يفتح الباب لكل أنواع المشاكل الاجتماعية والأمنية.

وبسبب ارتفاع أثمان المساكن والشقق والعقارات، فإن الكثير من هذه العائلات وجدت نفسها مضطرة للخروج من باريس والانتقال إلى ضواحى المدن التى غدا بعضها أشبه بـ «الجيتو»، حيث الأغلبية الساحقة من السكان هى من الأجانب المنعزلين عن السكان الفرنسيين، مع ما يولده هذا من الشعور بالغبن والقهر والإهمال من قبل الدولة، وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية التى يعانى منها أغلبية المهاجرين، إلا أن الصعوبة الأكبر تكمن فعليا فى الاندماج الاجتماعى.

إن الاندماج الاجتماعى الذى لم يتحقق يظل هو العائق أمام المهاجرين إلى الشمال، خاصة بعد ١١ سبتمبر التى تحولت العلاقة بين المهاجر وأهل الشمال إلى حالة عنصرية، وأصبح دينه وهو الإسلام فى الغالب دين الإرهاب.، وهو ما اصبحت عليه (حالة) هذا المهاجر، حيث نتحدث عن الهجرة وقضية الاندماج ومصطلحات من مثل حوار الحضارات " وجاءت أحداث ١١سبتمبر ١٠٠٢م وما تلاها لتثير النقاش الجاد حول العديد من القضايا التى كانت غائبة، أو شبة غائبة عن ساحة الحوار الدولى الجاد – وتربطها عن حق أو باطل بتلك الأحداث.

وتربط فى ما بينها، وكذلك بينها وبين موضوعنا هنا قضايا كثيرة "ونقصد

بهذه القضايا مسألة التسوية العادلة للصراع العربى - الإسرائيلى ومدى القدرة على تحقيق التوازن المنشود بين التضامن مع من تعرض للعدوان، والسعى إلى إنجاز العدالة المطلقة وعلاقة ذلك بالقانون الدولى ومدى ملاءمته والسعى إلى إحياء الإطار المتعدد الأطراف لإدارة العلاقات والأزمات الدولية، ومدى حاجة هذا الإطار للإصلاح وإعادة الهيكلة حتى يصبح معبراً عن قيم مشتركة فى ما بين الحضارات المختلفة، ولا يعكس فقط النظام القيمى لحضارة بعينها" إلى غير ذلك مما يتردد فى ظلال فترة ما بعد ١١سبتمبر ٢٠٠٢م وتداعياتها ".

وقد جاء العديد من الدراسات واستطلاعات الرأى عقب ١١سبتمبر ليثبت - بما لا يدع مجالاً للشك - محدودية ما يحمله الغرب من معرفة بالعالم العربى والإسلامى، ويشكك فى صحة المعلومات المحدودة أصلاً والموجودة لدى الغرب عن الدين الإسلامى والحضارة العربية والإسلامية، وظهر هذا جلياً فى ما تداولته وسائل الاعلام الأمريكية عن إسراع الأمريكيين إلى شراء كتب أساسية عن الإسلام للتعرف على ما يحتويه هذا الدين من أحكام وتعاليم وكذلك كتب أساسية عن دور الحضارة العربية والإسلامية فى مسيرة تطور البشرية.

كما كشفت هذه الأحداث غياباً شبه كامل لوسائل الإعلام العربية والإسلامية عن الساحة الغربية، مما لا يوفر فرصاً لتعريف المواطن العادى فى الغرب بمجتمعات العرب والمسلمين من منظور هذه المجتمعات، أو حتى من منظور موضوعى مما يدل على دراية بواقع هذه المجتمعات ومن المسائل التى جرى تجاهلها لفترة، وعادت الآن إلى الواجهة من جديد موضوع تحول وتطور الحضارات ذاتها فالحضارة ليست كائناً «استاتيكياً» ثابتاً ومطلقاً، بل هى نتاج تراكمى لنشاط فكرى وثقافى واجتماعى واقتصادى وسياسى وفنى لأبناء تلك الحضارة فى مواقع جغرافية متعددة، وعبر مراحل تاريخية متعاقبة.

كما طرحت الأحداث الأخيرة الصلة غير القابلة للانفصام بين حوار الحضارات من جهة، وبين تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين، وتجنب الصراعات المسلحة من جهه أخرى.. بحيث لم يعد مفهوم حوار الحضارات

مفهوماً نظرياً أكاديميا فى تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين من منطلق الحفاظ على الحضارة الإنسانية والسعى إلى تطويرها نحو الأفضل بشكل مستمر فى مواجهة كل ما يتهددها من عنف أو إرهاب أوظلم أوهيمنة أو استغلال.

وأثارت الأحداث من جديد مسألة العلاقة بين حوار الحضارات والثقافات وبين موضوع هجرة المواطنين العرب والمسلمين إلى الغرب بهدف الإقامة الدائمة وقضايا التأقلم مع الواقع الثقافى المحيط والمعادلة بين رغبة المجتمعات المستقبلة فى استيعاب وإدماج وأحياناً «أذابة» المهاجرين الجدد ورغبة هؤلاء فى الحفاظ على هويتهم الحضارية والثقافية الأصلية ونقلها إلى أبنائهم وأحفادهم.

كما أن موضوع حوار الحضارات له ارتباط وثيق بقضايا العولمة سواء من جهة ثورة المعلومات والاتصالات المتزايدة بمعدلات غير مسبوقة، أو لتجنب أن تتحول العولمة إلى أداة لقهر الثقافات الوطنية والإقليمية وهو ما يؤدى أحياناً إلى ردود فعل عكسية تتمثل بمغالاة البعض فى التمسك بتقاليده ورفض أى تجديد، أو تحديث تخوفاً من فقدان هويته الحضارية (التفصيل فى الشرق الأوسط لعبدالغنى الزبيدى).

ومراجعة اتفاقات هذه الفترة ووثائقه - قبل ١١سبتمبر وبعدها - عبر إعلان برشلونة، خاصة يؤكد على أن الغرب الأوروبى اهتم فى علاقاتة بجنوب المتوسط وشرقه بقضايا أساسية لم يبتعد عنها فى علاقاته بالشرق العربى فيما بعد، خاصة ظواهر الإرهاب والهجرة والهجرة السرية.

وهو ما نقترب منه أكثر حين نصل إلى تحولات المستقبل.

هوامش

- ميدل إيست أونلاين ؛ ٢٦ تشرين الثانى ٢٠٠١
- حسين نصر الله: الكفاح العربى ٢٣ أبريل ٢٠٠٥
- الحياة اللندينية ٦ أبريل ٢٠٠٥
- معاريف الإسرائيلية، ٢٢ فبراير٢٠٠٤
- الحوار المتمدن - العدد: ٢٠٤ - ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٢
- Le maletre arabe – enfants de la colonisation Paris,2005

وقد قام بكتابته كل من دومينيك فيدال وكريم بورتيل وقدم له فى أكثر من صحيفة، وعلى الشبكة الدولية الكاتب المعروف هاشم صالح.

الفصل الثالث

تحولات المستقبل

(شهادات)

وعود على بدء..

لايمكن أن نصل إلى إشارات المستقبل دون أن نكون وعينا أكثر إشكاليات الواقع/الحاضر خاصة، ذلك أن المستقبل ليس غير إشارات يمكن أن نجد أغلبها فيما مضى من أحداث، وما سوف يأتى - بالتبعية - لهذه العلاقة الزمنية التى لايمكن تجاهل مسارها أى دراسة لحركة التاريخ..

وعلى هذا النحو، فإن علامات الرحيل إلى الشمال وإشكاليات الصعود إلى الحاضر - وبالعكس -عبر تأمل الرؤية فى الحقبة الماضية يمكن أن يصل بنا إلى إشارات المستقبل.

ومعنى هذا - بشكل آخر -أن اتساع الرؤية فى الماضى يمكن أن يصل بنا - فى إيجاز واعٍ لحركة التاريخ وقوانينه - إلى إشارات المستقبل..

ولأن الماضى يمضى فى حركة مطردة إلى خطوط المستقبل، فإن العلاقة البينية هنا تصل بنا إلى دروس أكثر واقعية وأكثر إيحاء بالآتى..

معنى هذا، أن خطوط الماضى، من الوعى بالبدايات والمرور بالحركة الدينامية فيه من (مضيق الموت) إلى تداعيات الجموح (الحالة) ومحاولة التفتيش خلال ذلك عن الصورة التى يشوهها الغرب يصل بنا إلى الآتى:

إن الكائن يصل بنا - بعد الوعى بقوانين الزمن - إلى مايجب أن يكون.

وحاصل العلاقة بما كان وما يجب أن يكون يحمل دائما رموزا متشابهة تشير إلى المستقبل

وهو ما نسعى إليه هنا..

إن النظرة السريعة حولنا الآن تدلنا على أننا فى عصر العولمة، فى هذا العصر، الذى بدت علاماته الواقعية تبدو أكثر وضوحا مع سقوط سور برلين ١٩٨٩، ثم مع امتداد تسعينيات القرن الماضى.. يمكن أن نعثر فيه على هذا العالم الجديد وقد تحول من العصر الاستعمارى - التقليدى- إلى العصر الإمبريالى - المعلوم - حيث أصبحنا نتعامل مع زمن هنتنجتون (صدام الحضارات) وتاريخ فوكوياما (فوكوياما)، وغلو المبشرين ومراكز الأبحاث الغربية المريبة عند برنار لويس وكرايمر وبايبس وغيرهم ممن راحوا يعملوا فى رحاب الزمن الغربى الجديد..

فى هذا العصر، اتسعت دائرة العولمة إلى أنحاء العالم شرقا وغربا، وربما كان أكثر مايلفت النظر فى هذا العقد - التسعينيات، مرورا بالعقد الأول من القرن الواحد والعشرين (حيث تحولت العولمة من عصر العولمة إلى عسكرة العولمة).. نقول كان أكثر ما يلفت النظر هنا - فى علاقتنا نحن العرب المسلمين بالغرب الأوروبى عقد اتفاقية برشلونة لمرتين قبل عشر سنوات وبعدها (١٩٩٥-٢٠٠٥) وقد كان الفارق شاسعا قبل الاتفاقية الأولى والأخرى، خاصة مع مرور عاصفة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ذلك لأن "الهجوم" الذى أبلغونا به على الولايات المتحدة الأمريكية فى مدينتى نيويورك كان له تداعياته على مجمل القضايا الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وتأثيره على العالم كله وليس الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

إن ما دفعت به أحداث ١١سبتمبر، ورد الفعل عليها قد شمل الساحة الثقافية الأمريكية والأوروبية أيضاً وتم إحياء صوت «صراع الحضارات» وتصادمها، وأصبح ينظر إليه كواقع لا مفر منه بالرغم من تحذير بعض «الحكماء» الذين ينظرون بعيون ثاقبة نحو المستقبل ويعرفون مقدار الأخطار التى ستنتج عن ذلك كله.

⁂

وهو ما نتمهل معه بشكل مغاير ودال عند كتابات فوكوياما قبل أن نترجل عند المسار الأخير لإعلان برشلونة بين منتصف العقد الأخير من القرن الماضى- القرن العشرين - ونهاية العقد المعاصر من القرن الحالى - الواحد والعشرين.

تاريخ فوكوياما

فى وسط هذا كله، كان من البدهى أن نلحظ أن مراكز الأبحاث الأمريكية وكتابها، إنما يكتبون عن الغرب وليس الولايات المتحدة الأمريكية، فكاتب مثل فوكوياما على - سبيل المثال - فى كتابه المعروف "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" (The End of History and the Last Man) أو كتاباته التالية فى دوريات شتى..

فلنتمهل عند فوكوياما على سبيل المثال - رغم جنسيته الأمريكية - غير أن كتابه المعروف لاقى استجابة عالية من الغرب الأوروبى وكان أكثر من غيره ترديدا فى وسائل الإعلام الغربية المعادية خاصة لنا.

وبالعودة إلى فوكوياما نجده يقول بوضوح: إن العالم بأسره قد أتفق بالإجماع على قيم أساسية فيما يختص بالحرية والديمقراطية، فهو عصر انتصار الغرب، وتربع الليبرالية والسوق على عرش العالم، ونهاية الصراع التاريخى الطويل لصالح القيم الغربية، وخلاصة فكرته، إنه بعد انهيار الأيديولوجية المنافسة للغرب وانهيار الاتحاد السوفيتى - الذى بدا أنه لا يقهر - وكذلك زوال الحكومات الفاشية فى البرتغال وإسبانيا واليونان وجميع دول أمريكا اللاتينية، لم يعد أمام العالم سوى أن يأخذ بأيديولوجية الغرب التى غدت قائمة وحدها فى الميدان.. وما إلى ذلك مما يؤكد أن الغرب = الشمال، أصبح فى علاقة عدائية مع الجنوب (العالم الإسلامى خاصة).

وراح فوكوياما فى وضوح تام فيما بعد يصور خطر المهاجرين العرب على أوروبا، فلنتأمل كتاباته التالية التى لا يكف فيها عن ذكر انفجارات لندن أو باريس، مؤكدا الخطر العربى هناك متخذت من أفكار الباحث الأكاديمى أوليفرروى Oliver RoyÅ كقاعدة انطلاق بنى عليها أطروحته التى يبرهن فيها على أن الكثير من المسلمين المقيمين فى أوروبا، خاصة الجيل الثانى منهم، غير قادرين على الإحساس بهويتهم، فالمجتمعات الأوروبية تختلف عن المجتمع الأمريكى الذى تنصهر فيه جميع الأجناس والأعراق فى بوتقة واحدة، فالمجتمعات الأوروبية تلفظ الغرباء وتأبى أن تحتضنهم فى كنف العباءة القومية وبالتالى يشعر الشباب المسلم بعدم وجود هوية محددة لهم، وهو أمر نادر الحدوث، إذا ما عاش هؤلاء الشباب وسط مجتمع إسلامى،

وبسبب هذا الضياع والتخبط يلجأ هؤلاء الفتية إلى الارتماء فى أحضان شخص مثل أسامة بن لادن الذى يدعوهم للمشاركة فى عالم إسلامى فسيح ورحب ذى طبيعة عسكرية جهادية، ومن هنا يبدأ الخطر..

صحيفة واشنطن بوست Washington Post كتبت تحليلا عن محاضرة مثيرة ألقاها أمام المنظمة القومية للديمقراطية National Endowment for DemocracyÅ فى السفارة الكندية.

وعلى هذا راح فوكوياما يهدد فى كتابات تالية كثيرة على أن" الخطر الحقيقى يأتى الآن من العواصم الأوروبية، أن فوكوياما فى تحليلاته يتخذ أفكار الباحث الأكاديمى أوليفرروى Oliver RoyÅ كقاعدة انطلاق بنى عليها أطروحته التى يبرهن فيها على أن الكثير من المسلمين المقيمين فى أوروبا، وخاصة الجيل الثانى منهم، غير قادرين على الإحساس بهويتهم، فالمجتمعات الأوروبية تختلف عن المجتمع الأمريكى الذى تنصهر فيه جميع الأجناس والأعراق فى بوتقة واحدة، فالمجتمعات الأوروبية تلفظ الغرباء وتأبى أن تحتضنهم فى كنف العباءة القومية وبالتالى يشعر الشباب المسلم بعدم وجود هوية محددة لهم، وهو أمر نادر الحدوث إذا ما عاش هؤلاء الشباب وسط مجتمع إسلامى، وبسبب هذا الضياع والتخبط يلجأ هؤلاء الفتية إلى الارتماء فى أحضان شخص مثل أسامة بن لادن الذى يدعوهم للمشاركة فى عالم إسلامى فسيح ورحب ذى طبيعة عسكرية جهادية، ومن هنا يبدأ الخطر".

ولا يكون علينا غير أن نلحظ إشارات فوكوياما الدالة على سوء النية، وربط الإسلام بالإرهاب بشكل يصل به إلى الربط بين أى مهاجر إلى أوروبا المتحضرة فى أحضان بن لادن المتعصب.. بل الربط الدال بين بن لادن ومارثر لوثر كنج.. فإن الرسالة التى يريد فوكوياما أن يوصلها للأذهان أن أسامة بن لادن – فى نظر بعض المسلمين الساخطين – هو أحد المصلحين الراديكاليين وصاحب رؤية جديرة بالاحترام، يقف شامخا خارج حيز التاريخ متصديا للقوى الأجنبية الغاشمة التى تحاول أن تقلل من شأن المسلمين.

ولقد أعانه المجتمع الأوروبى وتبنى قضيته وذلك لكونها تبقى المسلمين تحت السيطرة مع إعطائهم حرية فاسدة ومهملة تجعلهم يصطلون بنار العزلة

حتى يندفع البعض منهم ويكسر الحواجز التى تفصل بين الخلق المتحضر والسلوك البربرى والهمجى.

وجاءت أعمال العنف الذى اندلع فى عدة مدن فرنسية على أيدى أولاد المهاجرين المسلمين والأفارقة الذين لم يندمجوا بعد فى المجتمع الفرنسى بسبب تبنى فرنسا لفكرة "كلنا فرنسيون"بدون توفير فرص عمل أو القيام بعمليات دمج حقيقية فى المجتمع لتثبت صحة مقولات فوكوياما، ومن أجل ذلك يريد فوكوياما أن يعلم الأوروبيين درسا صغيرا ألا وهو: تخلصوا أيها الأوروبيون من التعددية الثقافية، كما أنه لابد أن يعم التسامح الأفراد وليس المجموعات، الذى سوف يؤدى حتما إلى زيادة التقدير والاحترام للأفراد ومنحهم صلاحيات أكبر، وإن كان ذلك على حساب الترابط الديمقراطى، وفى الوقت نفسه تستطيع أوروبا أن تسعى بشكل أفضل لدمج المجتمع الأوروبى، فشباب المسلمين يحتاجون إلى وظائف هناك ويحتاجون أن تتساوى حقوقهم يوما ما بحقوق أهل البلد سواء فى هولندا أو إنجلترا.

والشىء الذى يدعو للدهشة هنا أنه عندما كتب فوكوياما كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، لم يبد الناس اهتماما كبيرا بالشطر الثانى من عنوان الكتاب وأطروحته ألا وهو "الإنسان الأخير"، وفى هذا الشق من موضوع الكتاب يتساءل فوكوياما عن حال الإنسان وصراعه من أجل المجد فى ظل عالم تسوده البهجة والسلام والديمقراطية، ورغم تفاؤل فوكوياما الشديد، وإيمانه بهيمنة الديمقراطية، فأنه أبدى قلقا بشأن وجود بعض فئات المجتمع مثل التى ذكرتها نيوت جنجرش Newt Gingerich، التى تميل طبيعتها البشرية إلى العدوان، مثل هؤلاء الأشخاص لا يطيقون العيش فى المدينة الفاضلة بما فيها من نعيم، ولذة هى بالنسبة لهم منتهى الرتابة.

ولا يخفى على أحد أن فوكوياما - المتيم بالديمقراطية، يبدى إعجابه بهؤلاء الثوار، إن جاز تسميتهم كذلك على سبيل الافتراض، ولكنه أيضا لا يرى أن المسلمين الذين يشهرون السلاح فى وجه المجتمع الغربى يستحقون أن ينتموا إلى سلالة منحطة وخطيرة، بل ومعقدة من أصحاب الفكر الآخر، بل إن الإرهابيين المسلمين فى نظره - هم نتاج العصور الغابرة وهم يشكلون

خطرا على الحضارة الحديثة، كما أنهم سبب الخلل الذى يشوش على نظريات وفكر فوكوياما ومحاولته لفهم هذا العالم.

وقد آثرنا أن نتمهل عند فوكوياما - على سبيل المثال - لنرى إلى أى حد أصبح الغرب الأوروبى تابعا للغرب الأمريكى، وأصبح العالم يقسم إلى اثنين، إما إلى سلالة متقدمة كالأوروبيين، وإما إلى "سلالة منحطة وخطيرة" كالمسلمين الذين هم الآن فى أوروبا على سبيل المثال..

وهو مايقترب بنا أكثر من الواقع وإشكالياته.

⁂

بيد أننا قبل أن نقترب أكثر من الإشارات الدالة على طبيعة هذه العلاقات بين العرب وأوروبا

فى المهجر، وهو مايهمنا الآن؛ لابد من التمهل عند مشكلة أوظاهرة (الضواحى) - كمثال - لنرى من خلالها ما انتهى إليه الواقع اليوم.. قبل أن نصل لأمثلة أوروبية أخرى..

وعبورا فوق الهجرة التاريخية إلى فرنسا، فإن هناك اليوم مشكلة ضواح حول باريس وحول المدن، وهناك مشكلة ثانية وهى كبيرة ومهمة وهى مشكلةً ضواحى فرنسا.

ضواحى فرنسا- فى تعبير أسعد حيدر - هى الشطر الجنوبى من البحر المتوسط الممتد من المغرب والجزائر وصولا إلى غرب أفريقيا، هذه ضاحية أوروبا، فالذى لديه مشاكل اقتصادية وسياسية وفكرية واجتماعية يحاول أن يجد له منفذا بالهروب إلى الضفة الشمالية، ومن هنا رأينا طبيعة هذه الهجرة الدموية التى لا تنتهى بموت واعتقالات عبر الجسر الإسبانى (مليلة وسبتة)، وجبل طارق، هذه الهجرة أساسها اقتصادية، تركض ولو عبر الموت إلى أوروبا لإيجاد فرص عمل؛ هذه الهجرة التى تعبر من إسبانيا إلى فرنسان هدفها الأساسى بريطانيا، أى أن الأكثرية تتجه نحو بريطانيا أيضاً بسبب طريقة تعاملها مع هذه الهجرة، فمعاملة فرنسا وألمانيا وهولندا للمهاجرين تختلف كثيرا عن معاملة بريطانيا، وهنا لا نستطيع أن نقول إن هذه الأخيرة أقل عنصرية، ولكن أقل تعبيرا عن عنصريتها فلا يفسح لها مجالا للصدام..

وهو مايعود بنا ثانية إلى انتفاضة الضواحى فى فرنسا

وهو مايقترب بنا أكثر من الصور التى تحمل كل هذه السلبيات التى عانى منها أبناء الضواحى ودفعتهم دفعا للغضب.

وهو مايعود بنا ثانية إلى أعمال العنف..

(١)

بدأت أعمال العنف عقب وفاة شابين (١٧ و١٥ سنة)، أحدهما من أصل تونسى والآخر من أصل أفريقى، صعقتهما الكهرباء وهما يفران، فيما يبدو من الشرطة.

وتعود وقائع الأحداث إلى وفاة المراهقين بصعقة كهربائية عند التجائهما إلى داخل حجرة تابعة لتجهيزات شركة الكهرباء الفرنسية للاختباء، اعتقادا منهما أنهما ملاحقان من طرف سيارة شرطة كانت فى المكان. وحال تسرب الخبر فى أحياء المدينة، خرج العديد من الشبان فى الليل وأحرقوا السيارات، وحاولوا مهاجمة مركز صغير للشرطة، كما منعوا تدخل فرق الإطفاء، وازدادت وتيرة الأحداث بتدخل عدد كبير من قوات الأمن للسيطرة على الموقف، حيث تحولت بعض الأحياء إلى ساحة مواجهة دامية سقط على إثرها عديد من الجرحى وانتهت بعديد الإيقافات، ولم يعد الهدوء إلا فى ساعة متأخرة من الليل.

وقال مكتب دوفيلبان، فى بيان بعد أن اجتمع رئيس الوزراء مع أسرتى الشابين، "شدد رئيس الوزراء على ضرورة عودة الهدوء واستعادة النظام العام".

وجاءت دعوة دى فيلبان للهدوء بعد انتقادات حادة من المعارضة الاشتراكية لسياسة "عدم التهاون" مع العنف التى يتبعها وزير الداخلية نيكولا ساركوزى، ورفضت أسرتا الشابين مقابلة ساركوزى فى مقر وزارته، وقال مصدر قريب من رئيس الوزراء: إن ساركوزى شارك فى اللقاء مع الأسرتين بدعوة من فيلبان.

وجاءت أحدث الاضطرابات على الرغم من دعوة ساركوزى إلى الهدوء أثناء زيارة للضاحية تعهد خلالها بالتحقيق فى حادث الغاز المسيل للدموع فى المسجد.

وكان ساركوزى أدلى بتصريح استفز الجاليات المهاجرة عندما قال، بعد تفجر الشغب: إنه "سيعمل جاهدا لتطهير المدينة من هذه (الحثالة)"..

متحدثا عن الشبان الذين أثاروا المواجهات مع رجال الأمن.

وهاجمت المعارضة اليسارية الوزير الطامح للوصول إلى مقعد رئاسة الجمهورية فى فرنسا، واتهمته بالاقتصار على التعامل الأمنى مع مسألة اجتماعية وثقافية بالأساس، وانتقدوا خاصة إفراطه فى عسكرة أحياء المهاجرين، والتعامل الأمنى المفرط مع وضعيات، كان بالإمكان حلها عن طريق تفعيل سياسة الحوار، كما قالوا إن هذه الأزمة دليل على فشل السياسة اليمينية بقيادة الرئيس جاك شيراك فى إدماج المهاجرين، وعزوا ذلك إلى عدم وجود سياسة اجتماعية حكومية تجاه هذه الأحياء المهمشة.

وقال الاشتراكيون: إن سياسات ساركوزى فاشلة، وقال الأمين العام للحزب الاشتراكى مالك بوتيح فى مقابلة تليفزيونية "ربما كان ينبغى لرئيس الوزراء التدخل لتنحية هذا الوزير المنفعل جانبا بعض الشىء".

وتعهد ساركوزى بنشر مزيد من أفراد الشرطة فى الشوارع فى إطار سياسة "عدم التهاون" الصارمة التى يتبعها، غير أن وزير تكافؤ الفرص عزوز بجاج قال: إن زيادة قوة وجود الشرطة ليست هى السبيل للتصدى للعنف.

دعا رئيس الوزراء الفرنسى دومينيك دو فيلبان الثلاثاء ١-١١-٢٠٠٥م إلى عودة الهدوء فى إحدى ضواحى باريس بعد أن استمرت أعمال الشغب التى يقوم بها الشبان فى الضاحية لليلة الخامسة على التوالى..

وتستمر صور الانتفاضة أو الغضب لتتوالى أسباب كثيرة لصعوبة الاندماج فى المجتمع الفرنسى، وصعوبة التعامل من المسلمين مع العنصرية التى تبدو فى التعامل مع أصحاب الانتفاضة، أو المواقف اليمينية الكثيرة التى تحاول أن تنال من الغاضبين لمجرد أنهم ينتمون إلى بلاد أخرى..

(٢)

هل ننقل صورة أخرى من باريس لنرى كيف تصعب قضية الاندماج فى هذا المجتمع، بل كيف تتحول عملية الاندماج إلى مشكلة، لنتمهل أكثر عند هذه الصورة التى ينقلها لنا ميشال أبو نجم من الجيتو الذى يطلق عليه الضواحى:

اسمه حكيم القروى، وظيفته الرسمية فى ديوان رئيس الوزارة الفرنسى جان بيار رافاران هى كتابة خطابات الأخير الذى اختاره لهذه الوظيفة الحساسة لكفاءاته الكتابية وقدرته على إيصال الرسالة التى يريد رافاران أن تصل إلى مواطنيه بكفاءة رغم صغر سنه، وحكيم القروى، البالغ من العمر ٣٣ عاما والذى يتحدر من أب تونسى وأم فرنسية بروتستانتية من شرق فرنسا، يحمل شهادات عالية، والى جانب عمله ككاتب لخطابات رئيس وزراء فرنسا، يرأس القروى «نادى القرن الحادى والعشرين» أحد نوادى النخبة المقصورة على الفرنسيين المتحدرين من أصول أجنبية وخصوصا عربية ومغاربية، وهو شبيه بنوادى الـ «روتارى كلوب»، وقد رأى النادى النور منذ ما يزيد على العام بفضل تعاون مجموعة من الشبان الذين وصلوا إلى مستويات عليا فى القطاعين العام والخاص الفرنسيين، ويريدون فتح الباب أمام شبان آخرين للاحتذاء بحذوه.

ومن بين الذين يضمهم النادى رشيدة داتى وهى مستشارة نيكولا ساركوزى، وزير الاقتصاد السابق ورئيس حزب التجمع من أجل الحركة الشعبية وهو حزب الأكثرية اليمينى الحاكم، أيضاً هناك بشير المنا وهو مستشار للرئيس الفرنسى جاك شيراك، وبريزة خيارى النائبة فى البرلمان الأوروبى، وفيصل دوهان وهو عضو فى المجلس الوطنى للحزب الاشتراكى وآخرون غيرهم.

وحكيم القروى ورفاقه ليسوا حالات معزولة فى المجتمع الفرنسى.

وإليهم يضاف المئات من الأطباء والمهندسين ورجال الأعمال والموظفين الذين نجحوا أو أتيحت لهم الفرصة فى اختراق حاجز الأصل العرقى، خصوصا الأصل العربى والمغاربى.

هؤلاء كسروا الصورة التقليدية العالقة فى أذهان عامة الناس عن المهاجرين العرب إلى فرنسا أو المواطنين الفرنسيين من أصول عربية.

إن العربى، فى صورته النمطية التى ظلت مسيطرة لفترة طويلة كان الشخص الذى يقبل الأعمال الوضيعة التى لا يقبلها الفرنسى والذى كان يؤتى به إما من الريف المغربى أو من البقاع الجزائرية والتونسية بسبب نقص اليد العاملة، أما صورة من يسمون بـ«الجيل الثانى» الساكنين فى ضواحى المدن الكبرى فيغلب عليها طابع العنف والتوجهات الأصولية الإسلامية وهو ما أكده الجدل الخاص بالحجاب فى فرنسا العام الماضى.

وبالنظر إلى معاناة العائلات العربية من معاملة تمييزية سواء فى المدارس أو لجهة المسكن والعمل وخلافه، فقد اختار بعضها إخفاء اسمه العربى واللجوء لاسماء فرنسية بحتة، ورغم ذلك، فإن الذين اخترقوا جدار العرق والجنسية واللغة والدين ليسوا كثيرين قياسا لعدد الفرنسيين المتحدرين من أصول عربية أو العرب المهاجرين.

إنها صعوبة الاندماج فى المجتمع الجديد.

وهى هى العنصرية التى يواجهها المهاجرون..

ومن الأمثلة على المعاملة التمييزية التى تصل فى بعض الأحوال إلى العنصرية المعادية للعرب أن شابا اسمه على مروان من أصل جزائرى، يحمل شهادة عالية فى الهندسة الميكانيكية وشهادة أخرى فى إدارة الأعمال، بعث حتى الآن باكثر من ثلاثمائة وخمسين رسالة إلى شركات، غير أن الأجوبة التى تلقاها كانت كلها سلبية.

وتفيد الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المعهد الفرنسى للإحصائيات أن عدد سكان البلاد وفق إحصاء العام الماضى يبلغ ٦٢,٤ مليون نسمة، غير أن المعهد المذكور لم يكشف بعد عن تفاصيل الإحصاء ومنها تطور أعداد المهاجرين الأجانب على الأرض الفرنسية خلال السنوات الماضية، وتحديدا المتحدرين من أصول عربية.

وقد يكون من المهم أن نذكر قارئنا هنا أن غالبية المهاجرين العرب وصلوا ويصلون إلى فرنسا من بلدان شمال أفريقيا الأربعة وهى الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا، وهى البلدان التى كانت بشكل أو بآخر خاضعة للهيمنة الفرنسية.

غير أن الإحصاء الذى يعود إلى عام ١٩٩٩ يعطى تفاصيل رقمية تظهر أن إجمالى الأجانب فى فرنسا يبلغ ٤,٣٠٦ مليون، ٤٥ ٪ منهم من أوروبا، و٣٤٪ من أفريقيا والمتبقون من آسيا.

ويشكل الجزائريون أول جالية أجنبية فى فرنسا إذ يبلغ عددها ٥٧٤ ألف نسمة، أى نسبة ١٣,٤٪، تليها بين الجاليات العربية الجالية المغاربية مقدار ٥٢٢ ألف نسمة أى ١٢٪، ثم الجالية التونسية التى يبلغ عددها ٢٠٢ ألف

نسمة أو ٤,٧ ٪، ولا تملك السلطات الفرنسية إحصائيات بخصوص المقيمين غير الشرعيين بل مجرد تقديرات، ويظن أن ثمة عدة مئات من آلاف المهاجرين غير الشرعيين، بعضهم يعمل فى قطاع البناء أو فى القطاع الزراعى والخدمات.

ورغم أن السلطات الفرنسية تؤكد على أن باب الهجرة إلى فرنسا قد أغلق وأن الأبواب الوحيدة المتاحة للاستقرار على الأراضى الفرنسية تتمثل فى تدبير تجمع عائلات المهاجرين.. فإن تقديرات المعهد الفرنسى للإحصائيات تفيد أن فائض الهجرة إلى فرنسا (أى الفارق بين الواصلين والمغادرين) لعام ٢٠٠٣ يبلغ ١٠٧ آلاف نسمة، بينهم ٢٥ ألف نسمة وصلوا إلى البلاد وهم يحملون فى جيوبهم عقود عمل تؤهلهم للحصول على بطاقة إقامة شرعية لمدد مختلفة، ومن هؤلاء ١٤٥٠٠ عامل موسمى للزراعة و٦٥٠٠ عامل بعقد لمدة عام أو أكثر.

ودار الجدل فى فرنسا فترة الانتفاضة حول فكرة طرحها نيكولا ساركوزى تقول بإقامة «نظام حصص» أى «كوتا» على الطريقة الأمريكية كوسيلة للسيطرة على ظاهرة الهجرة وإقامة تعاون بين البلد المضيف فرنسا وبلد المنشأ.

وينطلق ساركوزى هنا من مبدأ أن فرنسا تحتاج إلى عمال أجانب رغم زيادتها السكانية ورغم وجود أقل من ١٠٪ من سكانها القادرين على العمل فى حالة البطالة، فإن فكرة ساركوزى المدعوم من أوساط أرباب العمل لا تلاقى استحسان الرئيس الفرنسى جاك شيراك ولا وزير داخليته دومينيك دوفيلبان الذى يفضل إقامة مرصد يحدد حاجات القطاعات الاقتصادية كل فرع بفرعه بما يسهل النقاش مع دول المنشأ، والجدل ظل مرشحا للاستمرار فى ذلك الوقت فى البرلمان بمناسبة تقديم رئيس الحكومة تقريرا سنويا عن الهجرة إلى النواب.

ويؤكد كتاب «المغاربيون فى فرنسا» الصادر فى خريف العام الماضى أن ٢٠٪ من المهاجرين المغاربيين يعملون فى القطاع الصناعى، و١٥ فى المائة فى قطاع البناء، و٦٠٪ فى قطاع الخدمات، وتظهر هذه النسب تطورا كبيرا فى نوعية عمل المهاجرين قياسا لما كانت عليه فى الستينيات أو السبعينات، غير

أن هذه الفئة من السكان تعانى من البطالة التى تضرب صفوفها نحو عشرين فى المائة من الشباب (وهى ضعف البطالة المعروفة فى الأوساط الفرنسية) ما يفتح الباب لكل أنواع المشاكل الاجتماعية والأمنية.

أضف إلى ذلك أنه بسبب ارتفاع أثمان المساكن والشقق والعقارات، فإن الكثير من هذه العائلات وجدت نفسها مضطرة للخروج من باريس والانتقال إلى ضواحى المدن التى غدا بعضها أشبه بـ «الجيتو» حيث الأغلبية الساحقة من السكان هى من الأجانب المنعزلين عن السكان الفرنسيين، مع ما يولده هذا من الشعور بالغبن والقهر والإهمال من قبل الدولة.

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية التى يعانى منها أغلبية المهاجرين.. فان الصعوبة الاكبر كمنت بشكل فعلى فى الاندماج الاجتماعى.

هل ننتقل إلى صورة أكثر مأساوية من هذا كله:

(٣)

ثمة ظاهرة خطيرة تناولتها وكالات الأنباء والصحافة فى هذه الفترة وتمثلت فى حدة المواجهات والمصادمات التى حصلت فى فرنسا وتحديداً فى المناطق الفقيرة والمهمشين فى ضواحى باريس التى يقطنها سكان عرب وأفارقة مهاجرون منذ فترة طويلة، ورحنا نسمع تكرار النغمة التى تكررت فى مواجهات وأعمال شغب بين الشرطة الفرنسية وهؤلاء القاطنين فى هذه الضواحى والاسباب المباشرة - كما تردد- أنها حصلت بسبب مطاردة الشرطة الفرنسية لثلاثة شباب من المهاجرين والساكنين فى هذه الاحياء الفقيرة وقتلهم وإلقاء قنبلة من قبل الشرطة الفرنسية على مسجد إسلامى مما ترتب على رد فعل عنيف جدا من قبل هؤلاء المهاجرين والذين يعانون من إهمال واضح جدا جعل أحياءهم جيتوات مغلقة، وأدت هذه المواجهات إلى إحراق أعداد كبيرة جداً من السيارات وتخريب المحلات التجارية؛ مما استدعى إنزال قوات أمن غفيرة إلى الشارع للسيطرة على الموقف ومنع تفاقمه.

هذا تردد بشكل مغاير لأكثر من مرة

والواقع أن هذه الظاهرة بحاجة إلى تحليل ومن تراكمات كثيرة جدا استفحلت لتصل الأمور إلى هذا الحد الخطير جدًا.

فمن المعروف أن كثيرًا من المهاجرين كانوا قد استوطنوا الأحياء الفقيرة كأى قادم جديد وعملوا فى أعمال متدنية المستوى يأنف منها المواطن الفرنسى ويعتبرها لا تليق به؛ الأمر الذى ترتب عليه نظرة فوقية عنصرية من قبل أعداد كبيرة من الفرنسيين لهؤلاء المهاجرين وليس جميع الفرنسيين بالطبع؛ وهناك أيضاً أحزاب يسارية وحركات اجتماعية تعاطفت مع هؤلاء المهاجرين.

غير أن الخط العام الذى كان من السهل الكشف عنه فى ذلك الوقت فى الشارع الفرنسى هو هيمنة خطابات عنصرية تزدرى هؤلاء المهاجرين كالخطاب الشوفينى لزعيم الاتجاه اليمينى جان لوبان الذى ينادى علناً بطرد هؤلاء المهاجرين الذين أساءوا إلى تقاليد وحضارة فرنسا مثلما يدعى وجعل فرنسا للفرنسيين فقط.

ولا يخفى الآثار السيئة لهذا الخطاب وكونه يعود بنا إلى أجواء العنصرية والشوفينية البغيضة ويستمد وجوده من الأجواء الاستعمارية السابقة كالاحتلال الفرنسى للجزائر والتى ما زالت تتحكم فى ذهنية كثير من الفرنسيين ورأينا هذا لا نستمده من أجواء العقلية التآمرية التى ترى فى الآخر عدواً وخصماً بل من وقائع ما سردناه آنفاً أن المهاجرين الذين استوطنوا الدول الأوروبية ومنها فرنسا التى كانت تعد رمزاً رائداً للعلمانية والمواطنة سواء اتفقنا معهم أو اختلفنا فقد كانت استوعبت الكثير من هؤلاء المهاجرين الذين عملوا فى مجالات كثيرة وإن كانت فى ظروف ليست كما ينبغى، وأيضاً إنهم فى ظل هذه الأوضاع الاجتماعية لم يكونوا يستوفون أو يحصلون على جميع حقوقهم مثلما هو الحال للمواطن الفرنسى وما تكفله الديمقراطية والعلمانية الفرنسية واللتان تكفلان حرية التعبير وتأسيس التشكيلات التى تحمى المواطن ومنها النقابات.

والواقع أنه لم يكن الرأسماليون الفرنسيون يسمحون لهؤلاء بالتفكير خارج النطاق الذى يهيمنون عليه؛ وبالتالى عدم السماح بالإحساس بالهوية الذاتية لهؤلاء المهاجرين المهمشين والمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية والحياتية من قبل أرباب العمل والرأسماليين، ولم يكن لهم مثلاً نقاباتهم الخاصة التى تبرز المطالب المعيشية لهؤلاء المهاجرين والمهمشين، والتى تستطيع تمثيلهم وتسلط الأنظار على واقع حياتهم والظروف التى كانت تجرى فيهم واستغلالهم من

قبل رب العمل الفرنسى ولا يستطيع أن يعبر هذا المهاجر عن هذه الأمور مخافة أن يتعرض للطرد من العمل أو الترحيل نهائياً من الأرض الفرنسية.

وقد كان بدهيا مع هذا كله أن كل هذه الظروف التى تعرض لها هؤلاء المهاجرون جعلتهم يفكرون فى إقامة نقابات خاصة بهم تتبنى مطالبهم وتحسن أحوالهم المعيشية والحياتية، وأمام هذا التطور النوعى فى ذهنية المهاجرين العرب لم يتقبل الفرنسيون من أصحاب رءوس الأموال وأرباب العمل الاستقلال بالنقابات لهؤلاء المهاجرين العرب؛ لأنه يحد من سيطرتهم عليهم ولا يستطيعون أن يفرضوا عليهم شروطهم فى العمل، ولأن هذا الاستقلال يُعد أيضاً نوعاً من الإحساس بالهوية الذاتية لهؤلاء المهاجرين وطبعاً هذا أمر مرفوض من قبل هؤلاء البورجوازيين أصحاب رءوس الأموال وأرباب العمل والتى مازال كثير منهم متأثرين بذهنية العنصرية الفرنسية وجراء احتلال فرنسا للجزائر ومن تراكمات هذه الأجواء ومن أجل احتواء هذا النزوع من قبل هؤلاء المهاجرين نحو الاستقلال الاقتصادى فى عملهم واستقلالهم الحياتى بشكل عام خرجت إلى حيز الوجود وفى تلك الأجواء السياسية مسألة الحجاب أو الرموز الدينية وإصدار قانون يمنع ارتداءه، ومايمثله ذلك من عنف رمزى تجاه هؤلاء المهاجرين..

ذلك لأن المسكوت عنه لدى ميشيل فوكو فى إبراز مثل هذه الدعوات (الحجاب أو الرموز الدينية) تجاه هؤلاء المهاجرين القاطنين على الأراضى الفرنسية ليس منطلقاً دينياً فى جوهر الأمر، لكنه الخطاب السياسى المضلل الذى يصور الأمور على غير حقيقتها، فالدولة الفرنسية كما أعلن فوكوياما تعتمد الديمقراطية والعلمانية كآلية وفلسفة سياسية فى جوهر الدولة الفرنسية وتم بناء أسسها منذ فترة وعقود طويلة جداً، ولا خوف عليها من هذا الجانب..

ولأن الديمقراطية تكفل حرية التعبير للجميع وفرنسا بلد الفن والأزياء والثقافات المخملية وبلد" الموضات" المتعددة، وعليه إذا أراد الغربى الأوروبى الآن أن يحافظ على صورته كما أراد، فعليه أن يتقبل كل هذه التعددية فى كل شئ وإلا فإنه يكون قد خان علمانيته التى نادى بها منذ زمن طويل أو أنه حرفها.

ومن هنا نرى أن المجتمع الفرنسى يواجه خللاً بنيوياً فى تركيبة الدولة الفرنسية فى مسألة المواطنة والمساواة التى يرسيها النظام العلمانى الديمقراطى هناك..

والغريب أنه عبر عنها حيئذ وبشكل جلى الرئيس الفرنسى جاك شيراك حين قال «إن فرنسا تواجه خللاً كبيراً فى مسألة المواطنة» وهو كلام صريح جداً فى أن هناك تأزماً واضحاً فى تبنى الكثير من المفاهيم تستدعى إعادة النظر فيها وكيفية تطبيقها وعليه فإن وضعية المهمشين والمهاجرين العرب فى دول أوروبا التى بدأت تزحف إليها هذه المواجهات بحاجة إلى معالجة جذرية وإصلاح على أسس ديمقراطية

والواقع أنه دار فى هذه الفترة فى فرنسا كلام كثير عن الديموقراطية وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك مما يتنافى مع ما حدث بالفعل فى الشارع، ومع مايجب أن تؤكده ممارسات الحضارة الغربية.

وهو ما يفسر لنا ما تردد فى كتابات الكثيرين فى ذلك الوقت من أن الرئيس شيراك عليه أن يتألم قليلاً عندما يتهكم منه وعليه أن يسكت.. لأجل ماذا.. لأجل فرنسا المجتمع الذى يستحق أن يعيش فيه الإنسان وضحى من أجله الناس، وإذا كان المجتمع لا يستحق هذا وكان مكمما لا نعيش من أجله..

وراح الكثيرون يذكروننا بأن الكاتب البرتغالى جوزيه ساراماجو، الحائز على جائزة نوبل للآداب، شدد على وجوب الاهتمام بشكل عاجل بوضع المهمشين فى أوروبا حتى يمكن دمج الأقليات فى المجتمع، لأن الاندماج الحالى غير ناجح وعلامة على سقوط الأوهام حول قرية عالمية بلا حدود، وينبغى على أوروبا استخلاص العبر من تجربة فرنسا التى تأثرت صورتها السلبية كثيرًا جدًا فى وسائل الإعلام الأوروبية هناك، والتى يعرف المواطن هناك أنها صاحبة المبادئ العظيمة للثورة الفرنسية من إخاء ومساواة وحرية. فهل هذا يعنى أن كل مايقال لايزيد عن كونه شعارات فقط أم حقيقة؟!.

كان هذا ما سيتوقف عليه طريقة المعالجة لوضعية المهاجرين المهمشين الساكنين فى أحياء فقيرة؛ فى أحياء تعيش فيها أعداد المهاجرين البائسين الذين عملوا فرنسا فى الماضى، ولايترددون فى أن يعملوا لها فى الحاضر

الذى بدا للجميع الآن أنه صعب الاندماج، وهو ما يفسر انطلاق هذه الانتفاضة.

وهو ما يفسر المحاولات التى جرت - تباعا - فيما بعد للنيل من المهاجرين العرب..

وهو مايخرج بنا إلى ظواهر أو إشارات أو إشكاليات تتعلق بالهجرة إلى فرنسا أو إلى ألمانيا أو.. إلى غيرهما من دول أوروبا.

صور عدم الاندماج

لنقترب من صورة أخرى للانتفاضة نقترب فيها أكثر من استحالة الاندماج فى مجتمع تتخلله العنصرية ويحيطه اليمين العنصرى الأوروبى منه أو اليهودى.

ولنتأمل عند هذه الصورة.. الدالة فى الشارع الفرنسى:

لقد كشفت أحداث العنف التى اشتعلت فى ضواحى باريس عن حجم فشل دينامية اندماج المهاجرين العرب والأفارقة، (وأغلبهم من المسلمين)، فى النسيج المجتمعى الفرنسى، الذين غدوا يشكلون أكبر أقلياته وأكثرهم تهميشا وإقصاء.

وعلى الرغم من أن مطالب المحتجين لم تتجاوز المطالب الاندماجية المألوفة من حقوق تعليم وتشغيل ورعاية صحية، فإن الانتفاضة الدامية المتواصلة طرحت بقوة الإشكاليات الجوهرية المتعلقة بالنموذج الاجتماعى الفرنسى، الذى تتشكل خصوصيته المميزة فى سمته المركزية اليعقوبية، فى مقابل نظام التعددية الثقافية - القومية القائم فى أمريكا ومعادلة المجتمع الأهلى التعددى فى بريطانيا، ولقد طرحت هذه الإشكاليات العصية من قبل فى سياق الجدل الواسع الذى خلفه قانون تحريم الرموز الدينية فى المدارس الحكومية، الذى عرف بقانون الحجاب، كما طرحت فى أوج الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، عندما اندلعت موجة دامية من العنف بين الجاليتين اليهودية والعربية فى بعض الأحياء الباريسية المشتركة.

فما بينته هذه الأحداث المتلاحقة هو انتقال المجتمع الفرنسى من نموذجه المركزى، الذى بلورته فكريا قيم عصر الأنوار، وجسدته مؤسسيا معايير

العلمانية الجمهورية منذ صدور قانون الفصل بين المؤسستين الدينية والسياسية عام ١٩٠٥.

ولقد أوضح هذه الحقيقة العينية الفيلسوف الفرنسى رجيس دوبريه فى كتيب طريف، أصدره السنة المنصرمة بعنوان «ما يحجبه الحجاب»، مدللا فيه على أن واقع التنوع الثقافى والقومى الذى أصبح السمة الغالبة على الأمة الفرنسية يقتضى نمطا جديدا من ضبط، وإدارة الرهانات المجتمعية بالإقرار بمعادلة الاختلاف والتعددية، ودفع استحقاقاتها الفعلية، بدل التنكر لها والتحايل عليها بالإجراءات القانونية.

فمن الخطل والخطأ اختزال مأساة الجاليات العربية الإسلامية فى فرنسا (المدعوة بالبور Beurs) فى موضوع الجريمة، الذى يستأثر على نطاق واسع باهتمام الطبقة السياسية الفرنسية، كما أن تحميلها خلفيات دينية أو عقدية خطأ فى التحليل ووهم فى الرؤية والاستقراء.

فإن الحالة الفرنسية على خصوصياتها المذكورة ليست فريدة فى الساحة الأوروبية أو الغربية إجمالا، بل إن أحداث الإرهاب الفظيعة التى اجتاحت الدول المستقطبة للهجرات العربية الإسلامية، كشفت عن جوانب أخرى من هذه المعضلة، وأبرزها اعتداءات مدريد فى مارس ٢٠٠٤ ولندن فى ٧ يوليو ٢٠٠٥، فضلا على زلزال ١١ سبتمبر وذيوله داخل المجتمع الأمريكى.

ومع التشديد على أن أحداث الإرهاب لا تبرر ولا تستساغ بأى وجه، غير أن الفظائع المذكورة تفسر بكونها إخفاقا خطيرا فى مسلك التعايش العربى الإسلامى ـ الغربى فى إحدى دوائره المحورية (دائرة الهجرة).

نقترب أكثر من الاندماج وصعوبته.

ولهذا الفشل أسباب عديدة، ليس هنا مجال بسط القول فيها، وإنما تتعين الإشارة إلى معطيات ثلاثة رئيسية تستحق وقفة انتباه.

أولاً: لم ينجح النسيج الاجتماعى فى الدول الأوروبية فى استيعاب الهجرات العربية الإسلامية، بحسب وتيرة الهجرات اليهودية والأوروبية الجنوبية (الجاليات اليونانية والإيطالية) والشرقية (خلال العهد الشيوعى)، فارتبط هذا المكون بالتركة الاستعمارية أو الطفرة الصناعية،

التى تلت الحرب العالمية الثانية، فبقيت هذه الجاليات المهاجرة فى جيتوهات مغلقة.

فإذا كانت التركة الاستعمارية لم تحسم فى صالح تعويض الأضرار والمآسى، التى نتجت عن جرائم الاحتلال، فإن انهيار الطبقة العاملة فى العصر الصناعى الثانى قد حكم على الأجيال الجديدة، من المهاجرين العرب والأفارقة بالتهميش والإقصاء (لتقلص الحاجة الموضوعية إلى العمالة اليدوية).

ثانياً: لم تتمكن الجاليات المهاجرة من الاندماج الفعّال فى مجتمعاتها، بالتحول من نموذج «المهاجر الضيف» إلى نموذج «المواطن المنتمى»، فظلت اعتبارات الخصوصية العقدية والثقافية عائقا أمام هذا التحول المنشود، دون القدرة على التوفيق بينها ومقتضيات المواطنة داخل سياق مجتمعى مغاير، من حيث الخلفيات التاريخية والحضارية لأرضية الانتماء الأصلية.

إنها قضية التوقف عند عدم الاندماج أيضاً.

فمع أن بعض وجوه النخبة الفكرية المسلمة فى أوروبا رفعت شعار «الإسلام الأوروبى» ودافعت عنه بصفته إطارا مغايرا لتجارب المجتمعات المسلمة (من أبرز هذه الوجوه طارق رمضان فى أعماله الغزيرة المتلاحقة)، فإن الحقيقة البادية للعيان هى أن الجمعيات والتنظيمات الإسلامية فى أوروبا، لا تختلف فى شىء عن مثيلاتها فى العالم الإسلامى، حيث ينتشر أكثرها إيغالا فى التطرف والانغلاق.

ولابد فى هذا الباب من الإشارة إلى جهود المجلس الأوروبى للإفتاء الذى لا يزال فى خطواته الأولى لضبط مدونة حلول المشاكل وتحديات المسلمين فى الغرب، بحسب مقاييس «فقه الأقليات» الذى يحاربه الكثير من الفقهاء الجامدين.

ثالثاً: تعانى استراتيجية الدول الأوروبية فى التعامل مع حركة الهجرة من تناقض حاد بين مقتضيات الانفتاح غير المقيد، لتسهيل حركة البشر والبضائع بحسب منطق العولمة الاقتصادية، وبين الميل للانكفاء على الذات، وغلق الحدود لحماية «جزيرة النعيم البيضاء» من قطيع البرابرة الجياع الذين يتهددونها من الخارج.

ولقد عكست قوافل الموت السوداء على الحدود الإسبانية ـ المغربية هذه الحقيقة، وبينت أن المنظومة الكونية لحقوق الإنسان تتوقف عند حدود المصالح الحيوية، وإن لحركية العولمة إيقاعات وتائر متباينة، وليست هى بالفضاء المفتوح الموحد.

فانتفاضة الضواحى الباريسية لا تفسر خارج هذه المعادلة الثلاثية التى لخصناها فى عوائق الاندماج المتصلة، إما بطبيعة النسيج الداخلى للمجتمعات الأوروبية أو تركيبة مجتمع الهجرة ذاته.

فمع أن مشاكل مماثلة واكبت مسار اندماج الجاليات اليهودية والأوروبية الشرقية والجنوبية فى البلدان الصناعية الأوروبية، فإن عوامل الانسجام الثقافى حدت فى نهاية المطاف من هذه المصاعب، حتى ولو كان بعض آثارها لا يزال بادياً للعيان.

فالإشكال الكبير المطروح اليوم على البلدان الأوروبية الكبرى التى استقطبت الهجرات الإسلامية الكثيفة، يتلخص فى السؤال العصى التالى:

- هل ثمة موقع داخل نسيج هذه المجتمعات لمكون إسلامى يتشبث بخصوصيته وسماته المميزة ضمن ثوابت ونظم النموذج المجتمعى القائم؟

ومهما تكن الإجابة، فإن الحقيقة المؤكدة تظل أن المكون الإسلامى قد أصبح بالفعل جزءا رئيسيا من تركيبة هذه المجتمعات، حتى وإن لم يكتمل مسار اندماجه فيها..

الاندماج لم يحدث بعد، وثمة معوقات كثيرة ترتبط بها القوى المناهضة لعرب أوروبا تحول بينها وبين العيش بغير عنصرية أو تسلط.

وقد يكون من المناسب الخروج أكثر من هذا الإطار لنراه من بعيد من اتجاه آخر، اتجاه الغرب الذى تهيمن عليه قوى العولمة الإمبريالية والذى يخضع شاء أو لم يشأ إلى قوى فوق- رأسمالية أو نيوليبرالية جديدة تسعى إلى قلب المعادلة التقليدية فى الغرب الأوروبى .

وقد يكون من المهم أن نتمهل أكثر عند ظاهرة عدم الاندماج فى بلد آخر مثل ألمانيا..

إن عدم الاندماج فى بلد كألمانيا واضح أشد الوضوح، فبينما تتراوح أسباب

النزوح إلى ألمانيا مابين السياسية (٥٧٪)، والأسباب الاقتصادية (٣٢,٨٪)، وهذا الضعف فى الاندماج يبدو فى أشكال كثيرة يمكن إيجازها على ضوء ما جاء فى دراسة مهمة بعدد المستقبل العربى ديسمبر ٢٠٠٥ على النحو التالى:

- ضعف معرفة الألمانية.
- انخفاض نسبة الزواج من ألمانيات.
- السكن فى منطقة سكنية متوسطة أو أقل من المتوسطة.
- الغالبية لاينتمون إلى الأحزاب أو الجمعيات الألمانية.
- وهو مايصل بنا (حسب دراسة د. محمد ناجى جوهر- مجلة المستقبل العربى١٢-٢٠٠٥) على النحو التالى:

" عدم اندماج أبناء الدول العربية المبحوثين فى المجتمع الألمانى، وبالتالى لن تكون لديهم القدرة على نقل الصورة العربية الإيجابية للمجتمع الألمانى، ناهيك عن القدرة على التاثير فيه..و .. يرتبط وجود العرب بألمانيا إلى اليد العاملة غير الماهرة والرخيصة التى تمارس الأعمال التى لا يقربها الألمان.

وقد يكون من المهم أن نشير إلى (حالة) أخرى لعرب المهجر فى بريطانيا..

إنها الحالة الدالة على عدم الاندماج والعنصرية.. وما إلى ذلك.

تشير الدراسات إلى أن العلاقة بين هؤلاء العرب المهاجرين، وبين أبناء المجتمع البريطانى تأخذ صفة الانفصال؛ بمعنى أن العلاقات الاجتماعية بين الجانبين تكاد تكون غير موجودة.

إن صفة عدم الاندماج تغلب على الواقع بالفعل..

وقد أسهم فى ذلك طبيعة المواطن البريطانى، التى لا ترحب كثيراً بإقامة علاقات مع أبناء الأعراق الأخرى خارج إطار العمل، فمنزل الإنجليزى هو قلعته كما يقول المثل القديم، وهو لا يسمح لأحد بدخوله إلا بصعوبة بالغة.

كما أن أبناء الجاليات العربية لم يبذلوا، بشكل عام جهداً كبيراً من أجل فتح ثغرة فى هذا الحاجز الاجتماعى، وذلك لسببين:

الأول: أنهم شعروا أن علاقاتهم مع أبناء جاليتهم، أو بدرجة أقل مع العرب الآخرين تكفيهم..

والثانى أنهم مـازالوا مرتبطين بالوطن الأم، الأمـر الذى يخـفف عنهم ولو نفسياً من تأثيرات هذا التقوقع على الذات.

لكن هذا التقوقع خلق مشاكل عديدة لأبناء الجاليات العربية، خاصة الجيل الأصغـر سناً، أهمها ازدواجـية الثقـافة، فالبـيت ثقافتـه شرقيـة والمدرسـة والشـارع ومكان العمل ثقافتها غـربية، أيضاً أسهم ذلك التقوقع فى استمرار النظرة التقليدية العـربية إلى السياسـة، وعدم السعى لتحديث هذه النظرة، فالعـرب عندمـا يتحـدثون عن السيـاسـة، فـإن ذهنهم ينسـحب إلى القضـايا الكبـرى، مثل تحـرير فلسطين والوحدة العربية.. بينمـا السياسة فى بريطانيا والغـرب عـمـوماً ترتكز على الأمور التى تؤثر فى حـياة الناس، كمـا أن آليات العمل السياسى لم تكن متـاحة أمـام هؤلاء المهاجرين فى البلد الأم، لذلك لم يستطع العربى إجمالاً أن يقوم بالدور المنوط بالمواطن العادى فى الغرب، فما بالك بالارتقـاء بهـذا الدور من خـلال الانضـمـام إلى حـزب سيـاسـى والسـعى للتـرشح على قوائمـه الانتـخـابيـة، وهو أيضـاً لم يسـتطع أن يعلم أولاده هذه الآليات الجديدة للعمل السياسى.

وتبقى المشاكل السـابقـة ضـمن الإطار الطبيعى الذى يمكن أن تصـادفـه أى جالية غير عربية مقيمة فى بريطانيا، فمشاكل عدم التأقلم والعزلة واختلاف العـادات والتقـاليـد والديانة، تعـانى منهـا جـاليـات عـديدة تقـيم فى بريطـانيـا والغـرب عـمـوماً، لكن المشكلة الأخطر التى تكاد تنفـرد بهـا الجـاليات المسلمة والعـربية هى أن بعض الجـماعـات والأصوات المتطرفة تمكنت خـلال السنوات القليلة الماضية من القيام بما يمكن تسميته عملية «اختطاف للإسلام»، حيث أصـبح رمـوز هذه الجـمـاعـات، الذين كـانت بريطـانيـا قـد اسـتـضـافـتـهم رغم معـارضة بلادهم الأصلية، هم الذين يتحـدثون باسم الإسـلام ويحتلون صدارة عناويـن ومـانشـيـتـات الصـحف، خـاصـة الشـعـبـيـة منهـا، وتوارت إلى الظل الأصوات المعتدلة التى تمثل المؤسسات الرسمية الإسلامية فى بريطانيا.

كـانت نـتيـجـة هذا الاختطاف أن أصـبح رجل الشـارع العـادى فى بريطـانيـا، والذى يعتـمـد كثيـراً فى تكوينه السـيـاسى على مـا تقـولـه الصـحف الشـعـبـيـة، يربط بين الإسـلام وهذه الأصوات المتطرفة، وكان مثيراً للانتباه أن نوعاً من التلاقى فى الأهداف، وإن كان غير مقصود، قد حدث بين الأصوات المتطرفة

وبين بعض الصحف الشعبية التى تنزلق فى أحياء كثيرة إلى مناخ عنصرية، فالأصوات المتطرفة ترغب فى أن تصل بياناتها وخطبها المتشددة إلى أكبر عدد ممكن من الناس، مسلمين أو غير مسلمين، والصحف الشعبية ترغب فى زيادة التوزيع، وفى الوقت نفسه تأكيد تصوراتها السابقة عن تطرف الإسلام والمسلمين.

وقد لقى هذا التوجه انتقادات شديدة من جانب المؤسسات الإسلامية فى بريطانيا التى حاولت جاهدة أن تؤكد للمواطن البريطانى العادى أن هذه الأصوات لا تمثل الإسلام ولا المسلمين، وكذلك من جانب النخبة السياسية والثقافية البريطانية التى حرصت دوماً على التمييز بين الإسلام والتطرف، وأكدت ضرورة مشاركة المجتمع المسلم والعربى فى بريطانيا سياسياً وثقافياً، والعمل على حماية حقوقه، مقابل التزام هذه الجاليات بالمساعدة على حماية أمن بريطانيا.

وقد كان من الممكن لمثل هذا الاقتراب المعتدل من المشكلة أن ينجح على المدى البعيد لو استمرت الأصوات المتطرفة تمارس القول فقط، فإنه مع تحول هذا القول إلى فعل تمثل فى تفجيرات ٧ يوليو الإرهابية فى العاصمة البريطانية، فإن الشواهد تشير إلى أن كل ما كانت الجاليات العربية والمسلمة تعتقد أنها حققته على صعيد التعايش الطبيعى داخل المجتمع البريطانى، قد أصيب فى مقتل نتيجة تلك التفجيرات، وأن هناك حاجة لبداية جديدة لإعادة الأمور إلى ما قبل ٧/٧، الذى أصبح تاريخا فاصلا فى بريطانيا، على غرار ٩/١١ فى الولايات المتحدة، (يمكن العود إلى ملف الأهرام الاستراتيجى فى هذا الصدد)..

وهو ما يتردد فى دول أوروبية أخرى كالنمسا وهولندا على سبيل المثال..

ففى هولندا قضية الوجود الإسلامى مطروحة بقوة فى السنوات الأخيرة، وبشكل ملتهب، فهناك ما يقارب مليون مسلم، أغلبهم مغاربة وأتراك، وصلوا إلى البلد فى عقدى الستينيات والسبعينيات، ثم هناك عراقيون وإيرانيون جاءوا فى عقد الثمانينيات وكذلك غيرهم.

ويقول هانس فان آمرسفورت ويورين دومبرنيك ،فى الفصل الخاص بهولند، **(انظر كتاب: المهاجرون العرب والشرق أوسطيون فى أوروبا)**،: إن

الجالية المسلمة هناك ما زالت غير منخرطة فى المجتمع الهولندى، وثمة انعزال وتهميش مزدوج، ذاتى من داخل الجالية، وخارجى من قبل المجتمع المضيف، فمع أن نسبة قليلة من الجالية المسلمة تعبر عن رفضها الكلى للمجتمع الأوروبى، فإن نسبة الحراك العمودى حتى عند الجيل الجديد ليست مشجعة.

أما فى النمسا، فهناك نحو ربع مليون مسلم غالبيتهم من الأتراك، قدموا إلى البلد فى عقد الستينيات، وتسيطر عليهم وعلى مساجدهم مؤسسات تركية شبه رسمية، تعين لهم الأئمة والعلماء وتراقب الجالية بشكل عام.

ويطرح ماركو مارتينيلو، فى فصل مثير فى بداية الكتاب فكرة تقول: إن اندماج المهاجرين فى السوق يكفل لهم انخراطا لينا وعفويا فى المجتمعات التى يعيشون فيها، عن طريق نشر موسيقاهم، أو الأكل التقليدى الذى يروجونه عن طريق مطاعم ناجحة وغير ذلك.

لكن المشكلة فى هذا النوع من الاندماج أنه يبقى ناقصاً ومقصوراً على المجالات المحددة فى الثقافة الشعبية التى تتواءم مع المجتمعات "خصوصاً الموسيقى والأكل"، ولا يتسع ليشمل تطوير الاندماج السياسى والاجتماعى، إذ بالإمكان أن ينجح المهاجرون موسيقياً و"طعامياً" فى التواصل مع المجتمعات المضيفة، لكنهم يفشلون فى التواصل معها سياسيا وثقافياً ودينيا، وهنا يرى مارتينيلو أن على الدولة التدخل لاستكمال دور السوق، حيث تقوم بوظيفة الدمج السياسى أيضاً.

وتزداد أهمية الدور الرسمى فى مساعدة المهاجرين فى الاندماج مع إقرار الجميع بوجود الإسلام، وبأن الجاليات المسلمة فى السنوات الأخيرة أصبحت مرئية أكثر فى الفضاء العام الأوروبى، كما يقول ستيفانو أليفى عن الجالية المسلمة فى إيطاليا.

فهناك أصبحت المظاهر الإسلامية سواء فى اللباس أو اللون أو المؤسسات بادية بوضوح، وتطرح نقاشاً مستمراً بين الإيطاليين حول كيفية التعامل مع المسلمين ومع هذه الجالية.

وينطبق الأمر ذاته على اليونان -كما يشير ديميتريس أنتونيو- حيث إن زيادة الحضور المسلم قادت الدولة إلى محاولة استيعابه، بل وإنشاء مسجد

مركزى مع مركز ثقافى؛ بهدف أن يشكل نقطة التجمع الأساسى للمسلمين فى فضاء معتدل.

ويذكر أن الجالية المسلمة فى اليونان قليلة العدد، مقارنة بالمهاجرين من جنسيات مختلفة، إذ لم تتجاوز نسبة طلبات الهجرة من قبل مسلمين ٤٪ فى السنوات الأخيرة من مجموع الطلبات.

وهو مايفسر المحاولات التى تتالت - تباعا - فيما بعد للنيل من المهاجرين العرب.

وهو ما ينتقل بنا إلى دائرة أوسع زمنيا.. فنتمهل عند مسار برشلونة قبل أن نرى المسارات الداخلية الأوروبية الأخرى التى سعت بالقانون وبوسائل أخرى للنيل من حركة الهجرة العربية إلى الشمال..

مسار برشلونة

بيد أننا قبل أن نقترب من إشارات أكثر وضوحا لابد من التمهل عند مؤتمر برشلونة الذى عقد لأول مرة عام ١٩٩٥ ثم بعد عشر سنوات ٢٠٠٥، ففى هذه الفترة اتضحت أكثر ملامح هؤلاء المهاجرين من جنوب المتوسط وشرقه فى عيون الغرب..

إن إعلان برشلون الأول كان يشير إلى الكثير من التعاون بين أوروبا والعرب، سواء داخل القارة أو خارجها، ومراجعة أهم بنودها يمكن أن تترك فينا هذا الأثر، ففى مسار برشلونة الرسمى يمكن أن نتعرف على الصيغة التالية باختصار شديد.

فى برشلونة تم تأسيس الشراكة الأورو - متوسطية فى ٢٧-٢٨ تشرين الثانى/ نوفمبر من العام ١٩٩٥ من قبل ٢٧ حكومة(١)، ومجلس الاتحاد الأوروبى والمجموعة الأوروبية بهدف تحويل حوض إقليم الأورو- متوسطى إلى منطقة يسود فيها الحوار والتبادل والتعامل، تضمن السلام والاستقرار والازدهار.

وعلى مستوى متعدد، فقد تم تبنى إعلان برشلونة الذى يتألف من ثلاث دعائم أساسية لتطوير العناصر الأساسية لشراكة أمنية وسياسية، وشراكة اقتصادية ومادية، وشراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية، إن أهم ناحية من

الإعلان هو تأسيس منطقة التجارة الحرة قبل عام ٢٠١٠، ولكن الشركاء الموقعين قد التزموا أيضاً باحترام العديد من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

- العمل بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان.
- تطوير سيادة القانون والديمقراطية فى أنظمتهم السياسية.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الشرعية لهذه الحقوق بما يشمل حرية التعبير وحرية التنظيم.
- احترام وضمان التعددية فى مجتمعاتهم وتعزيز التسامح بين المجموعات المختلفة فى المجتمع ومحاربة جميع أشكال اللاتسامح والتمييز العنصرى وكراهية الأجانب.

بالاضافة إلى ذلك، فقد أقرت هذه الحكومات "المساهمة الفاعلة التى يمكن للمجتمع المدنى أن يقدمها لعملية التنمية فى الشراكة الأورو – متوسطية" وأكدوا على أهمية تبادل الحوار بين المجتمعات المدنية.

وعلى المستوى الثنائى، هناك أدوات الشراكة الأورو – متوسطية وهى: اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبى، وشركائه من إقليم المتوسط، وتبعًا للسياسة العامة للاتحاد الأوروبى، فإن هؤلاء يشتملون على البند الثانى المتعلق بحقوق الإنسان، والذى ينص على أن احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان تعتبر عنصرا مهمًا من الاتفاقيات.

الدول الشركاء الـ٢٧ هى: الدول الأوروبية الـ١٥: النمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى الجزائر وقبرص ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا والمغرب وسوريا وتونس وتركيا ومناطق السلطة الفلسطينية..

وهنا نسأل: كيف كان مسار برشلونة؟ وكيف يمكن من خلاله السعى للتعرف على طبيعة هذه العلاقات بين عرب أوروبا؟

نحن أمام مسئول لبنانى كبير (د. ناصر السعيدى) الذى يذكرنا بإعلان

برشلونة، بعد سنوات قليلة من إعلانة، فيرى أن هذا الإعلان شكل مرحلة مفصلية فى العلاقة بين الاتحاد الأوروبى، وبلدان حوض المتوسط. ووضع إطاراً للعلاقات المستقبلية بين بلدان الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة وبلدان حوض المتوسط الاثنتى عشرة المرشحة للشراكة مع الاتحاد الأوروبى، ويتابع الاتحاد الأوروبى تنفيذ التغييرات البنيوية التى يحتاجها، وهو ينظر حالياً فى توسيع نطاق الاتحاد ليشمل ثلاثة عشر بلداً جديداً، ومن الممكن أن يكون لهذا التوسع المقترح نتائج عميقة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستراتيجية، نظراً لطبيعة الاقتصاد فى تلك البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد وعدد سكانها وخصائصها الديموغرافية والخصائص الأخرى، ومن جهة أخرى، فإن لمثل هذا التوسع فى الاتحاد الأوروى آثاراً مهمة فى العلاقات بين البلدان العربية وبلدان حوض المتوسط الاثنتى عشرة المرشحة للشراكة، وبلدان الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة، ولذلك فمن المهم فى هذه المرحلة أن نقوم، ولو بشكل تمهيدى، بتقصى النتائج الممكنة لتوسيع الاتحاد الأوروبى من زاوية تنفيذ إعلان برشلونة وأدوات السياسة العامة اللازمة لمثل هذا التنفيذ.

وثمة عناصر أخرى تهيمن حالياً على القضايا الإقليمية، بل على العالم أجمع، وهى نتائج الأحداث التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر (أيلول) الماضى، فقد تم إعلان حرب من "نوع جديد" يخطط لها أن تكون حرباً شاملة، حرباً على الإرهاب تتجاوز الميدان العسكرى والامنى لتشمل النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية والروابط التى تجمعها بالنشاطات الاجتماعية والثقافية وسائر جوانب الحياة المدنية. والواقع أن الاهتمامات الأمنية هى فى الصدارة، وأنها غطت على قضايا أخرى، فردود أفعال الأسواق، وردود الأفعال السياسية، بما فيها السياسات الاقتصادية والمالية تجاه الأحداث الرهيبة التى وقعت فى ١١ سبتمبر (أيلول) الماضى تنبىء كلها بتباطؤ، إن لم يكن توقف سياق العولمة، الذى سيطر على النشاطات التجارية والاقتصادية خلال التسعينيات، فحيوية الأسواق المالية الوطنية والدولية، والتوسع الذى لا سابق له فى التجارة الدولية بالسلع والخدمات، والتطور السريع فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام كانت كلها

عوامل محركة للنمو خلال التسعينيات، وإذا نظرنا إلى التطورات الأخيرة التى حدثت قبل الحادى عشر من سبتمبر (أيلول) وبعده، وجدنا أن العوامل المذكورة تقوم بعد الآن بالدور ذاته، حتى أن بعض المراقبين يقولون إننا انتقلنا إلى ما يصلح تسميته "اقتصاد الخوف"، وبهذا الصدد، يبدو أن منطقتنا والبلدان العربية هى فى خضم الحرب الجديدة، وهذا أمر يزيد الارتياب حول النتائج الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

إننا نعيش حالياً فى خطر هيمنة المخاوف الأمنية، أى أن تسيطر ظاهرة "اقتصاد الخوف" على الأسواق والنشاطات الاقتصادية، إن الفكرة الرئيسية هى أن توسيع الاتحاد الأوروبى، وإعادة رسم خريطة أوروبا و"الحرب الجديدة" هى عوامل تقتضى اتباع سياسات ناشطة وحاسمة تدعم بقوة تنفيذ إعلان برشلونة، بهذا الصدد، علينا أن ننتهز هذه الفرصة التاريخية والاستراتيجية، كى ننشىء منطقة سلام واستقرار وازدهار، ونتبع سياسات تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة والإرهاب دون الاكتفاء بمعالجة ظواهرها وعوارضها، وكما جاء فى مذكرة قدمت مؤخراً إلى البرلمان الأوروبى، "فإن اتباع سياسة ديناميكية تجاه النزاعات العنيفة يقتضى من الاتحاد الأوروبى أن يحول تركيزه من إدارة الأزمات إلى تجنب النزاعات، بما فى ذلك اتخاذ تدابير وقائية ذات طابع بنيوى، فالسياسة الناجحة تقتضى من الاتحاد الأوروبى أن يكثف جهوده لمعالجة المشكلات النبوية بشكل منهجى، أى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات لاسيما مشكلات الفقر والحكم غير الديموقراطى".

إن بلدان الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة هى أهم الشركاء التجاريين لبلدان حوض المتوسط الاثنتى عشرة المرشحة للشراكة الأوروبية، علماً بأن أكثر من ٤٥٪ من تجارة هذه الأخيرة هى مع الاتحاد الأوروبى، كذلك فإن بلدان المغرب العربى ومالطا هى جغرافيا أقرب البلدان إلى الاتحاد الأوروبى وأكثرها اعتماداً عليه، علماً بأن أكثر من ٦٪ من مجموع تجارتها هى مع الاتحاد الأوروبى، أما بلدان المشرق العربى التى تتصف اقتصاداتها بانفتاح أقل فتبادلها التجارى مع الاتحاد الأوروبى يمثل حوالى ٤٠٪ من مجموع تجارتها.

مقابل ذلك نجد، من زاوية التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبى، إن منطقة حوض المتوسط لم تتسع أهميتها. فحصة البلدان المتوسطية الاثنتى عشرة من مجموع مستوردات بلدان الاتحاد الأوروبى الخمسة عشرة بلغت ٦٪ تقريباً، كما أن حصتها من مجموع الصادرات بلغت ٩٪ تقريباً، أى أقل من حصص بلدان منطقة التجارة الحرة الأوروبية، أو البلدان المرشحة لدخول الاتحاد الأوروبى، أو الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تتمكن بلدان حوض المتوسط من توسيع نطاق دخولها فى أسواق الاتحاد الأوروبى المتنامية، الداخلية أو الخارجية. وهذا أمر يتمثل فى ضعف القدرة التنافسية الخارجية لدى البلدان المتوسطية الاثنتى عشرة، وفى استمرار الحواجز الحمائية، لاسيما الحواجز التجارية غير الجمركية، التى تطبقها بلدان الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة، وبالتالى، فإن الأثر الكامل لاتفاق الشراكة لا يتوقع حدوثه قبل تحقيق منطقة التجارة الحرة الأوروبية – المتوسطية فى سنة ٢٠١٠.

وهكذا نجد أن التبادل التجارى بين البلدان المتوسطية وشركائها التجاريين من بلدان الاتحاد الأوروبى لم يتسع بالرغم من انطلاق تنفيذ إعلان برشلونة.

ومهما تكن النوايا الحسنة لمهندسى إعلان برشلونة وعملية تنفيذه وما تبع ذلك من قرارات سياسية وقرارات تتعلق بالميزانيات، فإنه من الواضح أن النتائج ونسب التنفيذ لبرنامج MEDA هى أدنى من التوقعات.

ومن الواضح أيضاً أنه "يجب تنفيذ الأمور بشكل مختلف"، كى يتحقق نجاح التعاون واتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبى وبلدان حوض المتوسط.

إن عملية تنفيذ إعلان برشلونة واتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى وسائر أدوات السياسة العامة والمؤسسات تتصف كلها بأهمية استراتيجية وبنيوية بالنسبة إلى الجانبين، فبلدان حوض المتوسط تواجه تحديات ناجمة عن تسارع عملية العولمة وتحرير السلع والخدمات، وهذه التحديات تضيف ابعاداً جديدة إلى نشاطات التعاون والمساعدة والتنمية بين الاتحاد الأوروبى والبلدان المتوسطية، إن تشجيع تدفق الرساميل الخاصة، أى المنطقة يتطلب تخفيض مخاطر الاستثمار، وبغض النظر عن عنصر بالغ الأهمية هو تخفيض المخاطر السياسية والأمنية يجب أن يكون تحسين بيئة التجارة

والاستثمار فى صلب الأهداف الاستراتيجية للتمويل بواسطة برنامج MEDA خلال السنوات الخمس القادمة.

ولتحقيق تقدم بهذا الصدد، من الضرورى معالجة قضايا وملفات عديدة، غير أنه لا مجال هنا لبحث مستفيض فى تأثير سياسات الاتحاد الأوروبى فى شركائه من بلدان حوض المتوسط، ولكن، من الممكن القول بإيجاز إن النجاح فى تحقيق أهداف إعلان برشلونة والنجاح فى توسيع الاتحاد الأوروبى يقتضيان إجراء تغييرات أساسية فى ثلاثة ميادين رئيسية تتعلق بسياسات الاتحاد الأوروبى، فالمطلوب، بصورة خاصة، هو أن يعتمد الاتحاد الأوروبى سياسات اقتصادية متجهة نحو السوق فيما يتعلق بالقطاع الزراعى والسياسة التجارية وسوق العمل.

من الضرورى أن يقوم الاتحاد الأوروبى بإصلاح عميق فى سياسته الزراعية المشتركة، وهى سياسة مرتفعة التكاليف تميل إلى إحداث تشوهات اقتصادية واجتماعية، فبلدان حوض المتوسط وبلدان أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى تتمتع بميزة مقارنة فى الزراعة وفى إنتاج المواد الغذائية، لذلك يجب إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، كى يتاح لهذه البلدان أن تتخصص فى الزراعة وإنتاج الأغذية، وبالتالى أن تصدرها إلى الاتحاد الأوروبى، وهذه هى السياسة الفضلى والسياسة الرابحة لجميع الأطراف، وتحتاج سياسة الاتحاد الأوروبى الخاصة بالهجرة إلى مراجعة أساسية، فالاتحاد الأوروبى هو بحاجة إلى مهاجرين كى يحقق جميع المنافع التى تنطوى عليها عملة اليورو الموحدة، والتى تتطلب حرية تنقل اليد العاملة، ويحقق الاستقرار فى نسب فئات السكان المعمرة المحتاجة إلى إعالة، ويحل مشكلة الملاءة المالية فى نظم الضمان الاجتماعى، وينجم عن ذلك، من زاوية السياسة العامة، أن الاتحاد الأوروبى يحتاج إلى تشجيع الهجرة بدلاً من تثبيطها ولجمها، كى يتمكن من مساندة الفئات السكانية المتقدمة فى العمر، علماً بأن مصدر هذه الهجرة هو بلدان حوض المتوسط التى يوجد فيها فائض فى اليد العاملة والتى تصدر الرأسمال البشرى.

أخيراً من الواضح أن السياسات التجارية للاتحاد الأوروبى تحتاج إلى إصلاح، كى تفسح مجالاً أوسع لدخول السلع التى تصدرها بلدان حوض

المتوسط، وبصورة خاصة، لابد من بذل مجهود كبير لتعديل الحواجز التجارية غير الجمركية، فمواصفات المنتجات والقواعد والمعايير (فى مجالات الصحة، وسلامة النباتات، والبيئة وغير ذلك) المتبعة فى الاتحاد الأوروبى هى ممارسات تجارية حمائية تشوه التبادل التجارى، ومن الضرورى تصميم فترة انتقالية تساعد البلدان المتوسطية على التكيف مع القواعد والمعايير ومواصفات المنتجات المتبعة فى الاتحاد الأوروبى ومن ثم التقيد بها.

أما بلدان حوض المتوسط الشريكة والبلدان العربية فتحتاج إلى تنفيذ إصلاحات جوهرية، وبهذا الصدد، عليها أن تفعل ما يلى:

● إنجاز التفاوض على اتفاقات الشراكة وتوقيعها والمصادقة عليها، وهذا أمر يجب أن تصاحبه إصلاحات اقتصادية ومالية عميقة فى بلدان حوض المتوسط الشريكة، وغاية ذلك زيادة الاستثمار المنتج، الداخلى والخارجى، بغية زيادة نمو الإنتاجية وتعزيز الثقة التنافسية.

● وضع برامج إصلاح موجهة بدقة نحو أهدافها، برامج تركز على النقاط التالية:

- التنسيق بين القوانين والضوابط والمعايير بشكل منظم ومنهجى.

- تحديث سياسات المنافسة والأطر المناهضة للاحتكار، وإنشاء سلطات رقابية مسئولة عن التجارة المتكافئة وتوفير الخدمات.

- تطوير الأسواق المصرفية والرأسمالية فى جنوب حوض المتوسط وتحقيق تكاملها مع أسواق الاتحاد الأوروبى، وذلك بواسطة تحديث القوانين المصرفية والمالية، واعتماد بنية تحتية مالية حديثة، وإنشاء روابط مع أسواق الاتحاد الأوروبى.

إن توسيع الاتحاد الأوروبى المؤلف من خمسة عشر بلداً ليشمل البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد سوف يؤدى إلى تنافس شديد داخل السوق الأوروبية الوحيدة، وسوف تواجه بلدان حوض المتوسط منافسة من قبل تلك البلدان المرشحة، وهذه الضغوط التنافسية ستكون قوية بنوع خاص فى ميادين الزراعة والصناعات الزراعية، وبشكل مماثل، سوف يؤدى انضمام البلدان المرشحة إلى ازدياد التنافس على موارد المعونة والتعاون المحدودة لدى الاتحاد الأوروبى.

والآن، بعد ست سنوات من إعلان برشلونة، وفى ضوء التجربة المشتركة، نجد أن الوقت قد حان لتعمل جميع الأطراف بمزيد من العزم والواقعية، لتحقيق هدفنا المشترك والصريح وهو تضييق الفروقات، وسد الفجوات الاقتصادية والتكنولوجية، كما أننا نستهدف جعل الشراكة الأوروبية – المتوسطية مدماكاً أساسياً فى تدعيم التنمية فى حوض المتوسط، بالإضافة إلى إيجاد أوضاع تمنع نشوء النزاعات العنيفة وعدم الاستقرار.

ولكى تتحقق هذه الأهداف، لابد من ثورة بين الاتحاد الأوروبى والبلدان المتوسطية والبلدان العربية، كى تنجم عن ذلك شراكة قادرة على الاستمرار، ومن الواضح أن العمل يجب أن يكون بنهج مختلف لتحقيق نجاح هذه الشراكة، فعملية تنفيذ إعلان برشلونة لا يمكنها أن تختصر بإقامة إنفاق تجارى أكثر اتساعاً وشمولاً، كما أن المعونة والتعاون فى إطار البرنامج الثانى MEDAII هما بحجم لا يكفى لتحقيق التقارب فى الدخل، وتضييق الفجوات فى الميدان الاقتصادى وتكنولوجيا المعلومات.

ومن الضرورى أيضاً إرساء التعاون بين الاتحاد الأوروبى والبلدان المتوسطية على أساس أقوى بواسطة حوار بناء واضح الأهداف، وبواسطة العمل على تحقيق أهداف المعونة والتعاون، ومثل هذا الحوار النشط وما يرافقه من عمل مشترك، يجب أن يتم فى جميع ميادين الشراكة، أى الميادين السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والبشرية والاقتصادية.

إن الفشل فى مواجهة التحديات والخروج من "اقتصاد الخوف" يثير شبح عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى بسبب فقدان التنمية، وهبوط النمو الاقتصادى، وركود الاقتصاد، ونمو السكان المرتفع والعوامل الأخرى، وانتشار الفقر، وتدهور البيئة، وبطء الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وكذلك بسبب عدم حل النزاع العربى- الإسرائيلى، كما يتبين من تبخر اتفاقات مدريد وأوسلو الذى نشهده حالياً بشكل دموى على شكل إعادة احتلال فلسطين.

ويجب أن تكون لدى الاتحاد الأوروبى إرادة سياسية قوية تنتهز الفرص التاريخية والجغرافية والاستراتيجية المتاحة فى حوض المتوسط والشرق الأوسط، إثر انتهاء الحرب الباردة، وإثر أحداث الحادى عشر من سبتمبر (أيلول) الرهيبة ونتائجها المستقبلية، إننا جميعاً بحاجة إلى ما يلزم من

شجاعة وعزم فى هذه الأيام العصيبة، كى ننشئ منطقة تكون منطقة سلام واستقرار وازدهار، فالبحر الأبيض المتوسط الذى هو بحرنا يجب أن يتحول إلى بحر من السلام.

بل إن المشروع يراوح مكانه بعد عشر سنوات، نحن نستعيد أيضاً إشارات دالة:

كان انطلاق مسار برشلونة عبر أول مؤتمر أورومتوسطى احتضنته المدينة الإسبانية نفسها فى نهاية سنة ١٩٩٥ قد أكد إرادة قوية للاتحاد الأوروبى الذى كان، يومئذٍ قد اتجه إلى استيعاب العديد من دول أوروبا الوسطى والشرقية فى تعزيز علاقاته بجيرانه فى شرق وجنوب المتوسط، وتوفير أفضل الشروط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المنطقة، والحد من المخاطر والمشاكل التى تنبع منها، خاصة ما يتهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى، وما يتعلق بتعاظم الهجرة غير القانونية منها.

وترافق انطلاق المسار المذكور بحماس كبير وآمال واسعة بسبب الظرفية الملائمة التى نشأت فى أعقاب سقوط جدار برلين، وانفتاح الاتحاد الأوروبى شرقا، وتكرست بعد مؤتمر مدريد حول السلام فى الشرق الأوسط وبعد الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وحاول مؤتمر برشلونة الأول أن يحدد ثلاثة محاور للتعاون بين الاتحاد الأوروبى ودول شرق وجنوب المتوسط، وتتعلق هذه المحاور بالتعاون الاقتصادى والمالى، وبالتعاون السياسى والأمنى، ثم بالتعاون الاجتماعى والثقافى، ولمتابعة التعاون على المحاور المذكورة وتطويره تقرر عقد المؤتمر الأورومتوسطى فى نوفمبر من كل عام، مرة فى إحدى دول شرق وجنوب المتوسط، ومرة فى إحدى دول الاتحاد الأوروبى.

وإذا كانت المنافسة الحادة على احتضان المؤتمر الثانى قد انطلقت باكرا بين العديد من الدول العربية المتوسطية، فإن الزهد فيه سرعان ما أصبح سيد الموقف، واتجهت جميع الدول العربية المعنية إلى الاعتذار عن عدم استضافة هذا المؤتمر.

وكان السبب الرئيسى لتعثر مسار برشلونة منذ خطواته الأولى هو تعثر عملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط، بعد فوز حزب الليكود فى

الانتخابات التشريعية الإسرائيلية وتنكر الوزير الأول الإسرائيلى الجديد لاتفاقات السلام مع الفلسطينيين.

وإذا كانت الدول قد عجزت عن فرض احترام اتفاقات السلام التى تنكر لها الإسرائيليون.. فإن الاتحاد الأوروبى، من جهته، بدا عاجزا عن لعب أى دور نشيط فى حمل إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها، واحترام ما وقعت عليه.

وفى ظل الانتكاسة القوية لعملية السلام.. حاول الأمريكيون مواصلة ضغوطاتهم على الدول العربية للإسراع فى التقارب مع إسرائيل، وواصلوا الترويج للمؤتمر الاقتصادى حول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وفى ظل الانتكاسة نفسها، حاول الأوروبيون، وفى مقدمتهم الفرنسيون، الدعوة إلى انخراط العرب إلى جانب إسرائيل فى إرساء أسس التعاون فى أكثر المجالات حساسية وهو المجال الاستراتيجى والأمنى.

ولكن الفشل كان مآل المؤتمر الاقتصادى سالف الذكر، أما المؤتمر الأورومتوسطى الثانى.. فلم يجد له مكانا فى الدول العربية المتوسطية، وتأخر عن موعده أكثر من أربعة أشهر، وعقد، فى آخر المطاف، فى مالطا، وفشلت باريس خلاله فى حمل الدول العربية على الموافقة على ما سمته ميثاق الأمن والاستقرار الأوروبى المتوسطى والانخراط فيه إلى جانب إسرائيل التى تحتل الأراضى العربية.

وبعد مرور عشر سنوات على انطلاق مسار برشلونة.. لم يعد العديد من المتابعين والباحثين، بمن فيهم عدد من الأكاديميين الغربيين، يترددون فى الحكم على حصيلة هذا المسار خلال تلك الفترة باعتبارها حصيلة مخيبة للآمال، والمثير فى الأمر أن الفشل لم ينحصر فى المجال الاستراتيجى والأمنى.. بل شمل المحاور الثلاثة المشار إليها أعلاه، وهكذا ظلت دول جنوب المتوسط العربية تنتظر المساعدات والاستثمارات الأوروبية دون جدوى، ولم يكن بإمكان بعض الدعم الذى وجه إلى عدد من الجمعيات المدنية ليملأ الفراغ ويشبع الانتظارات القوية.

إن استحضار المعطيات الأساسية والنتائج الرئيسية لعشر سنوات من مسار برشلونة ليس القصد منه التذكير والتاريخ فحسب.. بل إن القصد الأهم منه هو المساعدة على الجواب عن السؤال الذى يطرح نفسه اليوم، إثر انعقاد

القمة الأورومتوسطية وهو السؤال المتعلق بدوافع انعقاد هذه القمة وبما يتوافر لها من إمكانيات النجاح فيما تصبو إليه.

ويبدو أن عودة الاشتراكيين العماليين إلى الحكم فى إسبانيا فى ربيع العام الماضى أسهمت فى الدعوة إلى عقد القمة الأورومتوسطية، وبهذه المساهمة لا يكون حكام إسبانيا الحاليون فقط قد ربطوا ماضيهم فى استضافة مؤتمر برشلونة سنة ١٩٩٥ بحاضرهم فى استضافة القمة الأورومتوسطية فى المدينة نفسها.. ولكنهم بالإضافة إلى ذلك يضفون المصداقية على سياستهم الخارجية بأبعادها الثلاثة الأوروبية والأمريكية اللاتينية والمتوسطية، ويؤكدون جدية قيادتهم للدعوة إلى تحالف الحضارات.

وبالإضافة إلى الدور الإسبانى المتميز.. فإن الاتحاد الأوروبى رغم التوسع الكبير الذى عرفه شرقا.. يبقى فى أمس الحاجة إلى تنمية التعاون مع دول شرق وجنوب المتوسط والحد من المخاطر والمشاكل التى ازدادت حدتها عما كانت عليه قبل عشر سنوات.

ولعل الخطر الأول الذى يبرز على ألسنة المسئولين الأوروبيين عندما يتحدثون عن حيوية التعاون الأورومتوسطى.. هو خطر الإرهاب، وعلى الرغم من أن هذا الخطر أشير إليه فى مؤتمر برشلونة الأول.. فإن الأوروبيين لم يكونوا قد عرفوا أهواله.. وكانوا فوق ذلك، لا يقيمون الاعتبار الكافى لما كانت السلطات الجزائرية تعرضه من معاناة، ولما كانت تطلبه من تفهم ودعم ومساعدة، وكانوا لا يتورعون عن تقديم الدروس إلى تلك السلطات فى مبادىء وقواعد الديمقراطية، أما بعد أن هزت الاعتداءات الإرهابية نيويورك وواشنطن ومدريد ولندن وأسطنبول.. إضافة إلى العديد من عواصم جنوب المتوسط.. فإن الأمر أصبح مختلفا، وأصبحت دول الاتحاد الأوروبى أكثر حرصًا على التعاون مع الضفة الجنوبية، وأكثر استعدادًا للاستفادة من تجربتها فى مواجهة الإرهاب بمختلف أشكاله وتجلياته، وفى معالجة ما يتولد عنه من ظواهر لا تقل عنه خطورة.. مثل الجريمة المنظمة.

وإذا كان مشكل الهجرة غير القانونية قد حضر بقوة فى مؤتمر برشلونة الأول.. فإنه يتحول اليوم إلى معضلة، ليس فقط بتعاظم أمواج المهاجرين القادمين من عدة قارات، وبتفاقم المآسى الإنسانية التى يتعرضون إليها..

ولكن كذلك بتوالى انفجار الأزمات الاجتماعية والسياسية الناشئة عن اللامبالاة بالمهاجرين فى دول الاتحاد الأوروبى، وعن المعالجات المقصورة والخاطئة لأوضاعهم وشئونهم، ولاشك أن هذه التطورات تضفى اليوم على مشكل الهجرة خطورة أكبر وتفرض على دول الاتحاد الأوروبى إقامة تعاون أفضل مع دول شرق وجنوب المتوسط؛ للحد من مخاطر هذا المشكل.. وللعمل على التحكم فيه.

ولكن الحاجة الماسة للاتحاد الأوروبى، التى لا مراء فيها، إلى تعاون جيرانه المتوسطيين فى موضوعى الإرهاب والهجرة غير القانونية على الخصوص.. لا يمكن أن تلبى بتحويل دول شرق وجنوب المتوسط إلى مجرد حراس لحدود الاتحاد يمنعون المهاجرين من اقتحامها، ويتصدون للإرهابيين الذين يتطلعون إلى تنفيذ الاعتداءات داخلها.. ولكنها يمكن أن تلبى فى إطار التعاون والتضامن المتبادلين، وفى سياق تبادل المنافع.. والاعتراف بحقوق ومصالح جميع الأطراف.

ولكن هذا السياق، وذلك الإطار غير متوفرين، فى الظرفية الحالية بالقدر المطلوب، ويصعب إرساء أسس التعاون والتضامن فى وقت يعجز فيه الاتحاد الأوروبى عن ممارسة أى ضغط حقيقى على إسرائيل للالتزام بالعملية السلمية، وفى وقت يقترف فيه الاتحاد على شركائه الجنوبيين فى مجالات المساعدات الاقتصادية والاجتماعية، ويبخل باستثماراته عليهم، ويعطى كل الأهمية لأعضائه الجدد وللمرشحين لعضويته.

وتزداد الصورة سلبية، وتبعث على كثير من التشاؤم عندما نتأمل الوضع العربى الذى يبدو أكثر تدهورا مما كان عليه سنة ١٩٩٥، وعندما ننظر إلى الوضع المغاربى الذى تنغلق أهم مكوناته على نفسها، وتنتصب الحواجز المادية والسياسية بينها.

وإذا كانت حظوظ مسار برشلونة فى إعادة الحياة إلى التطلعات القديمة المتعلقة بتعزيز التضامن الأورومتوسطى، وتوفير متطلبات التقدم الاقتصادى والاجتماعى، وتوسيع المشاركة السياسية.. تبدو حظوظا ضعيفة.. فإن ذلك لا يمنع الاتحاد الأوروبى، وكل دولة من دوله على حدة، من حل مشاكلها وتحقيق مصالحها من خلال العلاقات الثنائية مع دول شرق وجنوب المتوسط.

ويكون علينا بعد هذا كله أن نعيد النظر بعد عشر سنوات فيما آلت إليه اتفاقية برشلونة، ويكون علينا أن نعود لشهود العيان لنسمع من شاهد ثالث هو عبد المالك سالمان الذى يقول:

«مرت عشر سنوات على انطلاق مسيرة برشلونة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥) ذلك المشروع الطموح لبناء الشراكة الأورو ـ متوسطية، والرامى إلى تحويل البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية إلى بحيرة سلام وأمن واستقرار وازدهار.

وقبل أيام وفى الذكرى العاشرة لانطلاق مسيرة برشلونة، عقدت فى المدينة نفسها الإسبانية يومى ٢٧، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥، القمة الأورو ـ متوسطية لذكرى انطلاقة المؤتمر الأول ١٩٩٥، ومحاولة لإعادة تقييم مسار مشروع الشراكة، والبحث فى كيفية تفعيله وتطويره فى المستقبل.

ولكن إلى أين انتهت حقا مسيرة برشلونة ؟

يخشى بعض المراقبين أن تكون قد غرقت فى مياه البحر المتوسط ذاته !!.

فبعد عشر سنوات كان الحصاد هزيلا ولا يرقى إلى مستوى الطموحات التى أطلق المشروع من أجلها، وكان من اللافت للنظر غداة انعقاد مؤتمر برشلونة الثانى، أن أعلن المعهد الأورو ـ متوسطى المهتم بمراقبة ومتابعة مسار برشلونة، أن مسيرة الشراكة بين ضفتى المتوسط والتى تضم ٣٥ دولة منها ٢٥ دولة هى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى وعشر دول فى جنوب المتوسط تضم الدول العربية المشاطئة للمتوسط فى قارتى أفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى الأردن وتركيا وإسرائيل، لم تنجح فى تحقيق نجاحات ملموسة بعد عشر سنوات كاملة، وإن ما حققته مسيرة برشلونة من نجاح لا يتجاوز ٥,٦٪ فقط، وهى نسبة هزيلة للغاية.

فإذا كانت عشر سنوات قد حققت ٥,٦٪ فكم من الزمن تحتاج برشلونة لكى تحقق كامل طموحاتها الاقتصادية والتنموية والسياسية والإصلاحية والثقافية والحضارية ؟!

وفى ضوء ذلك، هل يمكن القول إن هذا الحصاد الهزيل لمسيرة برشلونة، كان وراء ذلك الغياب اللافت لمعظم الزعماء العرب عن حضور قمة برشلونة

الثانية، رغم أن أغلب زعماء الاتحاد الأوروبى فى دوله الـ ٢٥ قد حرصوا على حضور هذه القمة؟!.

إذ يلاحظ أنه باستثناء الرئيس الفلسطينى محمود عباس (أبو مازن) والذى يحضر عادة مثل هذه المؤتمرات جريا على عادة الرئيس الراحل عرفات لتأكيد الحضور الفلسطينى فى المحافل الدولية، فإنه يلاحظ أنه لم يحضر أى رئيس عربى آخر قمة برشلونة؛ وهو ما أثار نوعا من الاستياء والضيق لدى الزعماء الأوروبيين، وذلك بالنظر إلى التأكيدات والاتصالات التى بذلتها المفوضية الأوروبية مع العواصم العربية لتأمين حضور عربى مميز على مستوى القمة لمؤتمر برشلونة، ولكن ذلك لم يحدث فى نهاية المطاف، ولعل ذلك يفتح الباب لسلسلة أخرى من التساؤلات لماذا..؟ وما هى الآفاق الحقيقية لمسيرة برشلونة ذاتها، خاصة فى ضوء مقررات قمة برشلونة الثانية، والتى انتهت بما يشبه الفشل اللافت للنظر والذى يؤكد أن السنوات الماضية لم تكن سوى سنوات من الوقت الضائع، والآمال التى ذهبت أدراج الرياح.

ولابد فى ضوء ذلك من البحث عن أسباب إخفاق هذه المسيرة، وكيفية تصويب مسارها، إذا كان من الممكن فتح الباب مجددا لإعادة تعليق الأمل عليها بأن تلبى طموحات، وتبنى جسورا وتحقق إنجازات ملموسة تؤكد أن مسيرة برشلونة هى استراتيجية بناءة وفعالة، وليست مجرد تجمع فضفاض للثرثرة والكلام وإصدار البيانات والتقاط الصور الجماعية التذكارية.

وفى هذا السياق يمكن أن نبدى عددا من الملاحظات التى تدخل فى سياق محاولة فهم ما حدث، والتطلع لإصلاح وتصويب مسيرة برشلونة فى المستقبل.

أولا: إنه خلال السنوات العشر الماضية تراجعت كثيرا صورة الاتحاد الأوروبى كعملاق سياسى قادر على التأثير فى مسار العلاقات الدولية، وظهر الاتحاد الأوروبى فى حالة باهتة، وشهد انقسامات بين أقطابه مما أضعف قدرته على بلورة سياسة خارجية موحدة، فى حين برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى، والقطب الأوحد المهيمن على تفاعلات السياسة الدولية، ونجحت أمريكا فى اختراق الاتحاد الأوروبى ذاته، فظهرت دول

أوروبية موالية لأمريكا مثل بريطانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا (ازنار) فيما سمى (تيار الأطلسية) ودول أخرى تؤيد النزعة الاستقلالية لأوروبا عن الهيمنة الأمريكية مثل فرنسا وألمانيا (شرويدر) وبلجيكا، وهو التيار المؤيد لنزعة (الأوربة).

ونتيجة ذلك الانقسام، ضعفت قدرة أوروبا على التأثير فى التفاعلات الدولية، ولم تستطع أوروبا الخروج من الصورة التى رسمها لها وزير الخارجية الأمريكى الأسبق كيسنجر باعتبارها (عملاقا اقتصاديا)، خاصة بعد اعتماد العملة الموحدة (اليورو)، ولكنها ظلت بمثابة (قزم سياسى).

وقد قرأت العواصم العربية فى الضفة الجنوبية للمتوسط هذه الحالة السياسية، فبدأت تقلل من رهاناتها على الاتحاد الأوروبى، وتسعى لمسايرة السياسة الأمريكية المهيمنة على النظام الدولى، فأصبحت الدول العربية بالذات لا تعير كبير اهتمام لتوجهات الاتحاد الأوروبى، وانعكس ذلك سلبا على مسيرة برشلونة فلم تلتزم الدول العربية بمتطلبات التطور الديمقراطى والإصلاح السياسى والاقتصادى التى رسمتها مقررات مؤتمر برشلونة الأول، ولم تجد فى الوقت ذاته ضغوطا أوروبية مؤثرة عليها للالتزام بذلك، فتراجع الأداء الديمقراطى والتنموى فى معظم الدول العربية الواقعة على الضفة الجنوبية للمتوسط، ولم يحدث هذا التقدم بشكل نسبى ملحوظ سوى فى تركيا، والتى التزمت بذلك انطلاقا من دوافع أخرى غير متطلبات الشراكة الأورو ـ متوسطية، وبالذات انطلاقا من طموحاتها لكى تصبح عضوا كامل العضوية فى الاتحاد الأوروبى.

ولعل ذلك، يفسر ذلك الغياب اللافت للنظر للزعماء العرب عن قمة برشلونة الثانية، فالأولوية فى توجهات العواصم العربية هى للتوافق مع توجهات السياسة الأمريكية، وليس الأوروبية.

وقد لفت أحد الدبلوماسيين العرب النظر، إلى سبب إضافى وهو غياب الحماس لدى الأنظمة العربية فى الضفة الجنوبية للسير فى طريق الإصلاحات الديمقراطية والسياسية التى طالبت بها مقررات برشلونة الأولى، وقال: إن الزعماء العرب لم يكونوا يرغبون فى حضور قمة برشلونة لأنهم أيضاً لا يرغبون فى سماع محاضرات ومواعظ من الزعماء الأوروبيين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات.

ويلفت النظر فى هذا الإطار، أنه عندما حاولت قمة برشلونة الأخيرة إصلاح هذا الخلل فى مسار الشراكة الأورو ـ متوسطية، والتى قامت على فكرة تعميم فضائل الديمقراطية بين ضفتى المتوسط، وحاول الاتحاد الأوروبى ممارسة نوع من الضغوط على الدول العربية للمضى قدما فى طريق الإصلاحات والتطور الديمقراطى، ولوح بالربط بين ذلك وتقديم المساعدات الاقتصادية والتنموية، وكان لافتا أن الدول العربية أبدت تذمرا ورفضا للضغوط، وأعلن وزير الخارجية الجزائرى عبدالعزيز بلخادم ما معناه (أن الدول العربية لن تفرط فى سيادتها مقابل حفنة من اليوروهات الأوروبية، نريد إجراء إصلاحات ولكن مع الحفاظ على السيادة والاستقلالية).

ثانيا: يمكن القول إن المساعدات التى قدمها الاتحاد الأوروبى إلى شركائه فى جنوب المتوسط، خاصة الدول العربية خلال السنوات العشر الماضية، لم تكن على مستوى الطموحات، ولا ترق إلى تحفيز النظم العربية على تغيير توجهاتها الراهنة فيما يتعلق بالديمقراطية والإصلاحات السياسية ورعاية حقوق الإنسان.

فالاتحاد الأوروبى قدم نحو ١١ مليار يورو لشركائه (الدول العشر فى الضفة الجنوبية) طوال عشر سنوات، أى أن كل دولة تلقت فى حدود مليار دولار على مدى عشر سنوات، وهو مبلغ زهيد لا يساعد مطلقا على تحفيز وتشجيع الدول العربية بالذات لاجتراح تحولات حقيقية فى الإصلاح السياسى والاقتصادى، وفى الوقت ذاته، نلاحظ أن مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية نفسه قد تراجع فى أولويات الاتحاد الأوروبى منذ أن بدأ يتطلع إلى ضم الدول العشر الأوروبية (فى شرق أوروبا) إلى عضويته مع مطلع الألفية الجديدة، وبالتالى تركزت الاهتمامات الأوروبية على كيفية دعم اقتصادات دول أوروبا الشرقية لترتقى إلى معايير الاتحاد الأوروبى الاقتصادية والتنموية والسياسية، واستثمر الاتحاد الأوروبى فوائض مالية ضخمة فى هذا الاتجاه، فى حين تراجعت كثيرا الشراكة الأورو ـ متوسطية فى اهتمامات الاتحاد الأوروبى، ولعل ذلك يفسر تلك النتائج المخيبة للآمال لمشروع برشلونة خلال السنوات العشر الماضية.

ويبقى السؤال: لماذا لم تقرر قمة برشلونة الأخيرة تعديل هذه الأوضاع، وتخصيص موارد كبيرة لدعم اقتصادات دول جنوب المتوسط لتحفيزها على الاهتمام بمستقبل الشراكة الأورو ـ متوسطية، ولرفع مستويات اقتصادياتها والتنمية فيها لتقترب على الأقل من الحدود الدنيا للتقدم الأوروبى حتى يصبح لمفهوم (الشراكة) معنى ومغزى وفائدة؟

ثالثا: لقد لوحظ أن مقررات قمة برشلونة الاخيرة قد ضاعفت من مشاعر الإحباط لدى الجانب العربى الذى يشكل الشريك الاساسى لأوروبا فى جنوب المتوسط.

فالدول الأوروبية لم تخصص أى موارد إضافية لدعم التنمية فى جنوب المتوسط، وتتحدث بلغة شاعرية عن الشراكة بين ضفتى المتوسط.

ومن ناحية اخرى، لوحظ اهتمام الجانب الأوروبى فقط بما يحتل الأولوية بالنسبة له من هذه الشراكة، وهو تعزيز إجراءات مكافحة الهجرة السرية أو غير المشروعة، والتى تتفاقم يوما بعد الآخر، وخاصة النازحين من بلاد جنوب المتوسط إلى الشمال الأوروبى الغنى هربا من عدم وجود فرص عمل والفقر.

ويكفى أنه يوم انعقاد قمة برشلونة الأخيرة، غرق بالقرب من سواحل إسبانيا نحو ٦٠ مهاجرا معظمهم من المغاربة فى قوارب كانت تحاول نقلهم إلى الساحل الإسبانى، وكانت هذه رسالة واضحة للقمة بأن يعطوا الاهتمام اللازم لهذه المشكلة؛ ليس عن طريق الإجراءات البوليسية وضبط الحدود والسواحل، ولكن بتعزيز آفاق التنمية فى البلدان العربية جنوب المتوسط، ولكن هذا لم يحدث.

وما حدث هو أن الرئاسة البريطانية (تونى بلير) للقمة فى برشلونة كانت مهتمة بإصدار بيان مشترك عن مكافحة الإرهاب، وعدم قبول أى تبرير له، دون الالتفات إلى أسباب ظاهرة الإرهاب ومنها أسباب اقتصادية وتنموية، واعتبر بلير أن البيان المشترك الصادر عن مؤتمر برشلونة الذى يدين الإرهاب هو أبرز إنجازات قمة برشلونة، رغم أن العرب قد تحفظوا عليه أيضا، لأنه رفض التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب فى المقاومة، وخاصة مقاومة الاحتلال الأجنبى.

رابعا: يلاحظ أن قمة برشلونة لم تحفل كثيرا بمشكلة اندماج المهاجرين العرب والمسلمين القادمين من البلاد العربية جنوب المتوسط إلى أوروبا، رغم أنها تهدد بإلقاء ظلال من السلبية على آفاق الشراكة الأورو ـ متوسطية فى المستقبل.

المهاجرون العرب والمسلمون فى داخل المجتمعات الأوروبية هم جسور التواصل الأوروبى ـ المتوسطى، ومن المهم العمل على تحسين أوضاعهم داخل المجتمعات الأوروبية، ومكافحة نزعات العنصرية المتنامية ضدهم، ليكونوا نواة حقيقية لأفكار ومعانى الشراكة الأورو ـ متوسطية، خصوصا بعد اندلاع الاضطرابات فى أحياء وضواحى هؤلاء المهاجرين فى فرنسا، وبعض المدن الألمانية والبلجيكية، وربما الهولندية والإيطالية والبريطانية مستقبلا.

ولذلك، فان أى توجه حقيقى لتدعيم الشراكة الأورو ـ متوسطية لابد أن يتوجه للاهتمام بمصير ومستقبل هؤلاء المهاجرين العرب والمسلمين الذين أسهموا إسهاما فعالا فى التقدم الحضارى والاقتصادى للمجتمعات الأوروبية فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

فلا معنى للحديث عن شراكة حضارية بين ضفتى المتوسط، و(تحالف للحضارات) وفق مبادرة رئيس وزراء إسبانيا المتميز ثاباتيرو، بتوجهاته الحضارية والإنسانية، دون أن يكون مقترنا بتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية والحقوقية لهؤلاء المهاجرين داخل المجتمعات الأوروبية، وحمايتهم من مشاعر الكراهية والنزعات العنصرية التى تتهددهم.

خامسا: إن مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية قد أصيب بانتكاسة فى ضوء تراجع مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل، فقد كان تقدم عملية السلام عام ١٩٩٥ والآفاق التى أتاحها توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ أحد الدوافع وراء اتجاه الأوروبيين لإطلاق مشروع الشراكة مع جنوب المتوسط، بحيث تضم إسرائيل أيضا.

ولكن عام ١٩٩٦ جاءت فى إسرائيل حكومة نتنياهو الليكودية المتطرفة، وعرقلت عملية السلام ثم اندلعت الانتفاضة، ولوحظ تراجع وضعف التأثير الأوروبى على إسرائيل وعدم قدرته على ممارسة الضغوط عليها لمنعها من تدمير عملية السلام رغم تعيينه مبعوثًا خاصًا لعملية السلام هو أنجيل موارتينوس وزير الخارجية الإسبانى.

وكان أشد ما أحزن العرب هو تراجع الموقف الأوروبى عن دعم الحقوق العربية والفلسطينية، واتجاهه إلى الانحياز إلى الموقف الإسرائيلى، وهو مابرز بصورة صارخة خلال قمة برشلونة الأخيرة، الأمر الذى أدى إلى الفشل فى إصدار بيان سياسى بخصوص عملية السلام نتيجة رفض إسرائيل أى إشارة حتى إلى عملية السلام ورضوخ الأوروبيين لذلك، وتجاهلهم للمطالب العربية وتراجعهم حتى عن المواقف الأوروبية التقليدية فى الإقرار بفكرة (الأرض مقابل السلام).

وقال دبلوماسيون عرب شاركوا فى مؤتمر برشلونة الأخير: إنه لوحظ أن هناك أطرافا تريد استبعاد المبادرة العربية للسلام (مبادرة الملك عبدالله) من إعلان برشلونة، وهذه الأطراف ليست أوروبية (إسرائيل)، والبعض منها يفضل أن يتم شطب هذه الفقرة من البيان، ولما أطلع الجانب العربى على مسودة نص إعلان برشلونة، ووجد أنه لا يتضمن أى ذكر للمبادرة العربية للسلام وقرارات الأمم المتحدة المعنية، أو حق المقاومة، قررنا عدم الموافقة، فنحن غير مضطرين للتوقيع للآخرين.

وهكذا خرجت قمة برشلونة بلا بيان بشأن عملية السلام.

وفى ضوء ذلك نقول،: إن تراجع المواقف الأوروبية بشأن السلام ودعم الإصلاحات الديمقراطية والسياسية والاقتصادية لدول جنوب المتوسط سوف يجعل مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية أو مسيرة برشلونة تدخل فى غياهب المجهول.

ولعل ما يؤكد ذلك، هو التحفظات العربية على فكرة إقامة منطقة (تجارة حرة أورو ـ متوسطية) بحلول عام ٢٠١٠.

إذ وجد العرب أن هذا المشروع يصب فقط فى مصلحة الاتحاد الأوروبى، ويمكنه من التصدير بلا قيود إلى الدول العربية، فى حين أن الدول العربية لن تملك ما تصدره لأوروبا فى ظل اقتصادياتها المتدهورة، فضلا على استمرار الاتحاد الأوروبى فى دعم منتجات المزارعين الأوروبيين مما يجعل الصادرات الزراعية العربية غير قادرة على المنافسة فى الأسواق الأوروبية.

وهكذا، يتضح أن هناك صعوبات جمة تعترض القدرة على بناء الشراكة الأورو ـ متوسطية، وتلقى بظلال من الشكوك على مستقبل مسيرة برشلونة

التى بدأت بطموحات كبرى، وانتهت إلى نتائج هزيلة ومحبطة افقدتها زخمها وقوة دفعها إلى الأمام.

لقد بدا واضحًا التراجع فى برشلونة ٢٠٠٥عن كل ما جاء فى قمة برشلونة السابقة ١٩٩٥، وهو ما يمكن به تفسير كثير من المواقف العربية داخل أوروبا وخارجها.. أن العودة لمؤتمرات التسعينيات فى هذا الخصوص خاصة مؤتمر برشلونة الأول ١٩٩٥ يرينا كيف تم استبدال بكلمة المقاومة فعل الإرهاب..

- من ذلك ما رأيناه فى هذا المؤتمر برشلونة، إذ لم يشر إلى ذلك فى نهاية البيان الرئاسى للمؤتمر، بعد أن فشل جميع الحاضرين فى موتمر برشلونة ٢٠٠٥ فى الخروج ببيان شامل شأن المؤتمرات الناجحة، ومن ثم، يبقى علينا أن نرى كيف تعامل الغرب فى هذا المؤتمر مع قضية حيوية مثل التعامل مع المجتمع المدنى عامة، وقيمة الديموقراطية على وجه الخصوص.

هذا هو أحد مواقف مؤتمر برشلونة ٢٠٠٥، والآخر تمثل فى بيان البرلمان الأوروبى، الذى أعلن قرب منتصف ٢٠٠٦ والثالث تمثل إثر محاولة النيل من النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) بالإهانة وهو ما رأيناه عقب نشر الرسوم المسيئة للدين الحنيف فى الصحف الدانماركية ولم تلبث أن انتقلت - رغم غضب أصحاب العقيدة الإسلامية- إلى شتى أنحاء الصحف الغربية ومطبوعاتها..

فلنعد لمؤتمر برشلونة قبل أن نجاوزه إلى غيره.

فعلى الرغم من أنه عقدت فى هذا العام عدة مؤتمرات فى الشمال الأوروبى والجنوب العربى، فإن مؤتمر برشلونة ٢٠٠٥ كان أكثر المؤتمرات التى أبدت امتهانا عنيفا للوعى العربى، و كان من السهل على أى مراقب أن يلاحظ إبان عقد هذا المؤتمر الأخير - وكما تردد وقتها - كيف أن إنجلترا خدعت العرب فقد أبلغت أحد المصادر أن البريطانيين خطفوا مدونة سلوك مكافحة الإرهاب ورفضوا بشكل قاطع تثبيت حق المقاومة فى الوثيقة النهائية ..

وبدون إسهاب كثير فقد لعبت الدول الأوروبية فيه برئاسة بريطانيا دورًا سيئًا بالنسبة لقضية المقاومة وأهميتها فى تحديد مصير المنطقة العربية فى عيون الغرب؛ فهى لا تتردد أن تسجل فقرة فى حق الشعوب فى مكافحة الاحتلال وإنهائه، وهو ما أوصل المؤتمر إلى نتائج غير مثمرة فى هذا البيان

الرئاسى الذى رحنا نجد فيه ما جاء فى بيان الثمانية من قبل حول الديموقراطية وحق الشعوب فى المقاومة وما إلى ذلك..

وعبورا فوق الخدعة البريطانية، حول الإرهاب فإن بلير راح يتلو فى البيان الذى صدر فى اليوم التالى هذه العبارة المهمة عن ضرورة:

«تعزيز الديموقراطية والمشاركة فى الحياة السياسية والشئون العامة»... و.. «وتسخير موارد مالية لتشجيع الشركاء المتوسطين على تنفيذ الإصلاحات أخذا فى الاعتبار أن نجاح الإصلاح يقتضى تبنيها من قبل مجتمعات المنطقة»

وبدا واضحًا انسحاب الغرب تماما عن كل الوعود التى تحدث عنها فى برشلونة قبل عشر سنوات، وأثناءها، ذلك لأن القضية الكبرى التى كانت تهم الأوروبيين مع التطور التاريخى وتراكمات الأحداث وتصاعد الاضطرابات فى أوروبا بعد ذلك، وربما قبلها كانت قضية الهجرة.

قضية هجرة الكثير من شباب الجنوب خاصة، وعرب الجنوب على وجه أخص..

وهو مابدا واضحا أشد الوضوح بعد هذه الاضطرابات التى كانت قد اشتعلت فى جنوب فرنسا، ومن ثم تناثرت فى البيان الرئاسى منها ومن غيرها مصطلحات كثيرة حول (تقييد ضغط تيارات الهجرة) ومن ذكر الكثير من الشبكات، مثل شبكات تهريب العمالة والتعاون فى مجالات الهجرة والاندماج الاجتماعى والأمن الداخلى.. وما إلى ذلك مما يعيد الأمن لأوروبا، الأمن الذى يجعل من الهجرة من الجنوب إلى الشمال صعبة إلى حد بعيد، والهجرة التى أدت إلى اشتداد الدافع وراء الغرب الآن فى تصعيد نبرة مغايرة لما كان يقال أو يسهم به عبر وسائل مادية للتعاون مع الشط الجنوبى من المتوسط.

تلك هى القضية المهمة التى كانت تعنى أوروبا بحق فى هذا الوقت، وهى القضية التى عبرت عنها الكثير من الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العاتية ضد الجنوب داخل هذه المؤتمرات أو خارجها، إذ بدا شحوب التواصل الغربى يزداد، وبدا البيان الذى صدر- بشكل قاصر- هو السائد فى هذا المؤتمر أو ذاك..

ونستطيع فى هذه الحقبة أن نضيف عشرات، وربما مئات الأمثلة التى تؤكد على تراجع قيم الحوار الإيجابى الذى كان سائدا، وترديد قضية (الديموقراطية) كوسيلة عرفناها فى برشلونة قبل عشر سنوات وبعدها..

وقبل هذا وبعده يمكن القول بوضوح إن إشارات المستقبل مازالت تشير إلى أن ثمة قضايا وإشكالات كثيرة تحول بين عرب أوروبا أو المهاجرين ودون الاستمرار فى العيش هناك:

فنحن لا نزال أمام أزمة استيعاب للمجتمع الأوروبى للهجرة

ونحن لا نزال أمام أزمة استيعاب للدول الأوروبى لمواطنيها المهاجرين..

ونحن لا نزال أمام العنصرية المعادية (التمييز)..

ونحن لا نزال أمام مقابلة المطالب المشروعة بالعنف

ونحن لا نزال بالتبعية أمام عدم انخراط للمهاجرين فى المجتمع الذين اختاروا أن يعيشوا فيه... أمام إشارات تمثل جدرانا عالية ثقيلة تعبر إشارات المستقبل وتغيب عنها قضية الإرهاب التى زادت مؤشراتها الخطرة عقب عاصفة مانهاتن بوجه خاص..

هوامش

● شبكة النبأ المعلوماتية، ٨ نوفمبر ٢٠٠٥.
● www.annabaa.org
● شئون المتوسط، مركز الدراسات السياسية، بيروت، العدد ٧٧، نوفمبر ١٩٩٨.
● السابق، العدد ٩٩، سبتمبر ٢٠٠٠.
● السابق، بيروت شتاء ٢٠٠٦، العدد١٢١.
● الشرق الأوسط، ميشال أبونجم الشرق الأوسط، ١٥ نوفمبر٢٠٠١.
● العرب أونلاين ٢٠٠٦/٣/١٢.
● المستقبل العربى، ديسمبر ٢٠٠٥ ملف (الجاليات العربية والإسلامية)
● جريدة الوفاق ٥ ديسمبر٢٠٠٥ صحيفة معاريف الإسرائيلية ٢٠٠٤/٢/٢٢.
● الحوار المتمدن، العدد: ٢٠٤، ٢٠٠٢/٢/٢٩ .
● الحوار العربى - الأوروبى (دراسة وشهادة)، مركز زايد، مصطفى عبد الغنى، تحت الطبع
● آراء بعض المهاجرين من على شبكة الإنترنت.
د. أحمد الراوى أمين عام اتحاد المنظمات الإسلامية فى الدول الأوروبية.
www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FI1E60.HTM
●Middle East and North African immigrants in Europ
●London2000
● Le Fogaro 9/3/2006
● الشرق الأوسط، ٢٥ أبريل ٢٠٠٦، ص ١٥.
● جريدة الكرامة، ع ٢٩، ٢٥ أبريل ٢٠٠٦، ص١٣.
(انظر قضية: المسلمون فى أوروبا.. وحش يضطهده الغرب !).

خاتمة

وبعد، لاشك أن عرب أوروبا لم ينجحوا فى أن يكونوا بين النسيج الأوروبى وأن يعملوا فى الوقت نفسه على الاحتفاظ بهويتهم العربية بأية حال، نجد هذا فى الدراسات التى عرضنا لها أو - وهو مايجب أن نلتفت إليه - العديد من آراء أولئك المهاجرين أنفسهم التى تتعدد على المنتديات المتناثرة على الشبكة الإليكترونية حين تكاد الأصوات الباحثة أو المهاجرة تتعرض لقضايا أهمها (عدم الاندماج) فضلا على عدد كبير من المشكلات، منها العنصرية واختلاف أنظمة التعليم والتوظيف، واختلاف الأنظمة السياسية، واختلاف المفاهيم الثقافية.. وما إلى ذلك كما نرى... كما نجد هذا يتجسد ويتخذ أشكالا متباينة خطرة على العرب فى الغرب خاصة عند اندلاع أية أزمة، وعلى سبيل المثال ما بدا واضحا فى الفترة الاخيرة إبان أحد الانفجارات فى بريطانيا حيث بدأت مظاهر التطرف وتفجير القطارات، ووصف بريطانيا بأنها" مرحاض" على ما جاء فى تصريح شهير لأحد مشايخ فينسبرى بارك.

لقد حملت مثل هذه المظاهر أوروبا على تعديل قوانينها، وجعلت الفرنسى أو الإيطالى يتحاشى شراء البرتقال من البقال التونسى الطيب، كما اعتاد منذ أربعين عاماً، وجعلت الإسبانى يرتعد إذا شاهد عربياً فى محطة القطار. فى وقت توجد هناك جالية عمالية بالملايين، نصفها على الأقل مقيم بصفة غير قانونية. والسبب أنه يقوم بالأعمال البسيطة ويقبل بالأجور البسيطة أيضاً ويعيش فى المعازل الإثنية بعيداً عن التجمعات الأوروبية.

إن أسباب عدم الاندماج والعنصرية وما إلى ذلك راحت تتصاعد بين العرب والغربيين فى أوروبا خاصة مارأيناه من الجانبين عقب ١١ سبتمبر؛ فمناخ ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أوجد ظروفاً غير مواتية للهجرة ولا للمهاجرين بالفعل، وهو ما اشتعل أكثر مع الموقف السلبى للعرب وفى الوقت نفسه الموقف السلبى للحكومات الغربية؛ حيث تصاعدت مظاهر التمييز والعداء للآخر فى الغرب الأوروبى.

وقد زاد من هذا الموقف الغربى، ما اتخذته الدول الغربية نفسها، إزاء المهاجرين فيها مما زاد من صعوبة الاندماج، فكثير من المصادر تلاحظ هذا المناخ العصيب بعد عاصفة مانهاتن من المجهودات التى حاولت المجتمعات الأوروبية اتخاذها لمواجهة ما سمى (مكافحة الإرهاب)، واتخذت – بالفعل – إجراءات لا يمكن أن توصف، وكان الغرض منها أولاً التضييق على العرب والمسلمين تحديداً فى وقت مازال المهاجرون سادرين فيما هم فيه، لم يتنبهوا إلى ضرورة الاندماج فى حدود الحفاظ على الهوية، كيلا يزيدوا من غضب الطرف الآخر، خاصة أن غلاة التطرف إلى اليمين مازالوا يقومون بأدوار عاتية، ففى بريطانيا مثلاً، جاء فى إحصائيات رسمية أن عدد المرات التى تعرض فيها مسلمون ومسلمات إلى التفتيش فى الشوارع ارتفع من ٣٦,٠٠٠ مرة خلال عام ٢٠٠٠، إلى ٦٢,٠٠٠ خلال العام المنصرم، وفى فرنسا تعد السلطات المعنية ترتيبات لإنشاء ٢٢ وحدة أمنية لمراقبة الجوامع والمطاعم والمكتبات والمكالمات الهاتفية بعيدة المدى التى يمكن استخدامها من قبل الجماعات الإرهابية، هذه الإجراءات جديرة بأن تلقى تفهماً وترحيباً من قبل العرب والمسلمين، فالحقيقة أن العرب والمسلمين هم الضحايا الأوائل للإرهاب، ومحاصرة منظماته وأعماله تخدم مصالحهم وتحميهم من الضرر، ولكن كثيراً ما يضل الذين يكافحون الإرهاب الطريق، فيتعرضون إلى الأبرياء، وينال هؤلاء من الإذلال والامتهان، ما يحولهم إلى عناصر ناقمة على الدولة والمجتمع، وبسبب الحساسيات والأوضاع البائسة التى يعيشها العديد من المهاجرين، فإن الحديث عن هذه الأخطاء ينتشر بسهولة، فتعم النقمة

أوساطاً كثيرة، ويفيد منها من يريد تحريض المهاجرين العرب على الدول التى أموها فاستقبلتهم ووفرت لهم فرص العمل والحرية.

ثم يبدو أن الاهتمام بالمهاجرين العرب يأتى فى سياق مكافحة الإرهاب، سوف يفسح المجال أمام جماعات كثيرة مناهضة للهجرة أو للعرب، أو للمسلمين لكى تحرض الأوروبيين والجماعات المهاجرة الأخرى من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية، ضد المهاجرين العرب والمسلمين، قائلة: أرأيتم، إن الحكومات الأوروبية تراعى العرب وتسهل أمرهم، وتغدق عليهم المساعدات، كى تأمن شرهم وتقنعهم بالامتناع عن القيام بأعمال العنف، فهل أصبح الطريق إلى الحصول على مساعدات الحكومات هو استخدام العنف أو التلويح به؟

ولا ريب أن مثل هذه التحريضات، التى باتت تتردد بالفعل، تسىء إلى الحكومات الأوروبية، وقد تجبرها على التراجع عن السعى إلى دمج الجاليات العربية والإسلامية فى مجتمعاتها، فيخسر العرب ويخسر الأوروبيون.

وتؤكد لنا منتديات الشبكة الدولية، على ضرورة الاندماج فى المجتمع الغربى، فالمجتمعات الغربية نفسها، كما رأينا، تسعى للاندماج، بل يضع البعض هناك شروطا لذلك، حاثين إلى هذا الاندماج، فتدارك نازع الخطاب إلى التطرف، وخوف الأجانب من الانتشار يدعو إلى العمل والجد، فالرد هنا لا يقتصر على بعض متطرفى اليمين وغلاة أنصاره، وحل الهجرة المنتقاة، وهو حل تشجعه اللجنة الأوروبية، وتعتمده فرنسا وإيطاليا، لم يختبر بعد، ولكن الاختبار الكندى يظهر أن الهجرة المنتقاة لا تعالج الهجرة غير القانونية علاجا شافيا"، خاصة أن هناك مهاجرين عربًا فى الغرب لم يصبحوا بعد أجانب بحكم الجنسية، والأخذ فى الاعتبار تقاليد البلد الذى يعيشون فيه، كما تلاحظ الصحف الغربية فى الفترة الأخيرة..

وقضية الاندماج نفسها يلاحظها العرب أنفسهم، سواء المهاجرون أو المقيمون، وهو ما تعكسه المنتديات على الشبكة الدولية للمعلومات والكتابات المتناثرة فى أكثر من فضاء تخيلى..

- يجب علينا تقبل حقيقة أننا نعيش فى الغرب، وأن نتبع

القوانين، وإلا فليرجع الجميع إلى بلادهم.

- أكثر ما يزعجنى هو أن بعض العرب يقومون بعمل أشياء لم يفكروا بعملها ببلادهم، كارتداء الحجاب مثلا، فلم نحاول أن نبين إيماننا للآخرين، وكأننا نقول لهم إننا على حق وأنتم على خطأ؛ إن الإيمان شىء شخصى بحت.

- أعتقد أنه من الضرورى أن تحترم البلد المضيف، وأنه لا يشبه بلدك الأصلى، لذا عليك بتغيير نفسك لتعيش أو تترك البلد.

- إن موضوع أو مسألة الاندماج ليست بالمسألة الصعبة، بل لها من المرونة ما يجعلها سهلة التحقق؛ خاصة أن من قرر الهجرة يعلم مسبقاً بالفروقات بين أسلوب حياتنا فى البلد الأصيل وبين بلاد المهجر.

- أكثر ما يدهشنى هنا هو العنصرية بين سكان البلد نفسه، وبسبب عدم إلمام المهاجر باللغة المحلية، ووجوب معايشة ثقافة مختلفة عن ثقافته، نجده يتقوقع حول نفسه، ويفضل عدم الاندماج مع المجتمع الجديد والالتفاف حول القادمين من موطنه.

- إن السبب الرئيسى الذى يحول دون اندماج المهاجرين العرب فى المجتمعات الغربية هو أن ولاء المهاجر العربى لا يكون للحكومة التى يعيش على أرضها، بل يكون ولاؤه الوحيد لما يمليه عليه دينه، أو الأعراف الاجتماعية التى تربى عليها فى بلده الأم.

- أرى أن معظم العرب المهاجرين إلى الغرب بصفة عامة، لا يريدون إلا التنعم بمباهج الحياة الغربية.

- الاندماج أم الذوبان؟ يوجد فرق بين أن نندمج مع الغرب بكل مكوناته الثقافية والأخلاقية، أو أن نذوب فى المجتمع الغربى.

- نتعلم من الغرب ما ينفعنا، ونحتفظ بعاداتنا وتقاليدنا وأخلاقياتنا، لنكون مزيجا طيبا وجميلا من كلا المجتمعين، العربى والغربى، ليساعد فى تطورنا وتطور مجتمعاتنا.

وعلى سبيل المثال، ففى هذا" المنتدى"، يمكن أن نرى أن درجة الاندماج لم تحدث بالقدر الكافى، فى حين أن الاندماج أصبح فريضة واعية يقوم بها المهاجر لئلا تزيد حدة خطاب التطرف الغربى إزاءه وتصل الحياة إلى درجة الاستحالة..

إن الحصول على الجنسية الغربية، لا يحول دون المهاجرين، ودون الاحتفاظ بهويتهم فى مجتمع مغاير يرون فيه من آن لآخر ملصقات لامرأة منقبة مكتوباً عليها "هذا هو مستقبلنا"وهو ما يراه العربى المقيم أو السائح فى عاصمة فيينا هذه الفترة التى نعيش فيها، وهو ما يخلف لنا رمز استحالة الاندماج دون وعى كاف، ودون تنبهه لشروط اندماج مرتبط بالإقامة فى بلد مغاير للوطن الأصل، وفى الوقت نفسه بلد أصبح وطنا دائما يجب العيش فيه دون أن نخرج على تقاليده..

وفى الوقت نفسه، فإن الحل لعملية الاندماج – كما تلاحظ الفيجارو أخيرا – لا يكون بالحصول على الجنسية دون الاندماج وإنما هو – حسب التصور الغربى الذى يجب التنبه إليه – هو" تجديد إثبات هويتنا، وتلازم العلمانية هوية فرنسا الجمهورية ولعلها علاج العصبيات، فعلى من يرغبون فى العيش على الأرض الفرنسية الاحتكام إليها، وإلى معيارها وهى محرك الاندماج، شأن تعلم اللغة، واحترام القانون الواحد والعام، والمساواة بين الجنسين، فهذه فرائض لا خيار فيها".

وعند الالتزام بهذا فإنه يحول بين العرب وبين الاندماج الواعى، دون الانجراف للعداء العنصرى الذى يستعر حولهم بفعل اليمين المتطرف، كيلا تظل حالة العداء مستمرة، وكيلا تغيب الإجابة عن سؤال المستقبل العربى.

بيد أننا لا يمكن أن نجاوز هذا الواقع القاسى ضد المهاجر العربى، ولابد من الإشارة أكثر إلى عديد من القوانين والإجراءات العنيفة فى كل الأقطار العربية، خاصة إبان إثارة قضية الرسوم الدانماركية..

إن أكثر ما يلفت النظر هنا قانون وزير الداخلية الفرنسى السابق نيكولا ساركوزى الذى تبنى - حينئذ - مشروع قانون يدعو إلى انتقاء المهاجرين والتشدد فى شروط الدخول والإقامة بالنسبة للأجانب.

واتهم اليسار ساركوزى بسعيه إلى اجتذاب ناخبى اليمين المتطرف.

مردداً فى هذه الفترة، إن الذين لا يحبون فرنسا، عليهم الا يترددوا فى مغادرتها، معتبراً أن موضوع الهجرة لا يجب أن يترك لليمين المتطرف.

وقد أحيل النص المتطرف إلى الجمعية الوطنية، حيث إن حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، الذى يتزعمه ساركوزى، يحظى بالغالبية، وقائم على فكرة إن الهجرة باتت اليوم بعيدة عن طاقات الاستيعاب لدى فرنسا وحاجاتها الاقتصادية.

ويهدف النص إلى تفضيل الهجرة فى سبيل العمل من خلال تسهيل إقامة الأجانب ذوى الكفاءات والحد من دخول الآخرين.

وهذا المشروع يتشدد فى شروط الدخول بالنسبة للمهاجرين الذين لا يتمتعون بخبرات عالية، أو الذين يأتون إلى فرنسا للالتحاق بأفراد أسرهم، أيضاً يعطى مشروع القانون الجديد فرصة كبيرة إلى الطلاب الأجانب المتفوقين الذين سيستفيدون من بطاقة إقامة خاصة ستمنح مقابل التعهد بالعودة لفترة إلى موطنهم لدى انتهاء دروسهم، بهدف عدم حرمان الوطن الأم من نخبه.

والغريب أن الرأى العام فى الغرب، وفى فرنسا تحديداً، فى مثل هذه الحالة يؤيد إلى حد كبير عنصرية وزير الداخلية الفرنسى وتشدده - حيتئذ-(أظهر استطلاع للرأى نشرته صحيفة «جورنال دو ديمانش اليوم» أن نصف الفرنسيين تقريبا، ٤٧ فى المئة، قريبون من أفكار ومواقف نيكولا ساركوزى فيما يتعلق بموضوع الهجرة التى يعتبر أنها يجب أن تكون انتقائية وتتم وفق معايير محددة)..

ومايقال فى فرنسا، قيل ورصد وكتب عنه فى كثير من الأقطار الأوروبية الأخرى، بما يمنح انطباعا عاما بتهديد مستقبل العرب المهاجرين.. وهو ما يؤكد فى السياق الأخير أن الاندماج فى المستقبل يحول بينه وبين الواقع إشارات كثيرة غير متفائلة.

وكيلا تصبح الإجابة عن إشارات متفائلة للاندماج فى المستقبل إشارات قاتمة..

وعلى هذا النحو، لا يمكن أن نصل إلى إشارات المستقبل دون أن نكون وعينا إشكاليات الحاضر وتراكمات الماضى، وإلا علينا أن نعود إلى المربع الأول.

ملاحق

فشل الاندماج

مع تزايد أعداد المهاجرين العرب والمسلمين فى أوروبا والولايات المتحدة، يتصاعد الجدل حول سبل اندماجهم فى المجتمعات التى هاجروا اليها.

وتواجه عملية اندماج المهاجرين فى المجتمعات الغربية مجموعة من المشكلات، من بينها حاجز اللغة واختلاف انظمة التعليم والتوظيف، واختلاف الانظمة السياسية، واختلاف المفاهيم الثقافية.

والمشكلة أن هذه الاختلافات قد تتصاعد لتصل الى درجة الاشتباكات والمواجهات، مثلما حدث فى هولندا مؤخرا بعد مقتل المخرج الهولندى فان جوخ بعد عرض فيلمه "الخضوع" الذى اثار استياء الجالية الاسلامية فى هولندا.

وبعد اعتقال شاب مغربى الاصل للاشتباه فى قتل فان جوخ، وقع اكثر من ٢٠ حادث اعتداء على مساجد او تجمعات اسلامية فى هولندا، وهجمات انتقامية على كنائس هولندية.

ما هى فى رأيك افضل سبل ادماج المهاجرين العرب والمسلمين فى المجتمعات الغربية؟ وما الذى ينبغى القيام به لتجنب تصاعد الامور الى حد المواجهات؟

ارآء

فى الولايات المتحدة معظم الأمريكيين من الأسبان لا يتحدثون بالإنجليزية إلا أنهم يتكيفون مع الحياة هنا، بينما العرب عكس ذلك، علما بأنهم يتقنون الإنجليزية بشكل جيد.

عبده السيد – ممفيس أمريكا

لدى استفسار لمن يمدح المجتمعات الغربية: هل ستوافق الحكومة الهولندية والمجتمع الهولندى على إنتاج برنامج دينى ينتقد الدين المسيحى أو اليهودي؟ الغرب متعصب دينيا ولكنه يتظاهر بالتسامح.

خالد إبراهيم – الإمارات

يجب علينا تقبل حقيقة أننا نعيش فى الغرب وأن نتبع القوانين وإلا فليرجع الجميع إلى بلادهم.

أسامة – بريطانيا

أنا أرى أن من الأفضل أن نبقى فى بلادنا ما دمنا غير قادرين على التأقلم مع مجتمعات أخرى. من الضرورى أن يكون للمهاجر من الشرق الأوسط معرفة تامة بلغة ودين وتقاليد البلد المهاجر إليه لتجب سوء الفهم. وإن كان منهم من المهاجرين مسلمون، فلا بد من أن يعلموا أن الدين لا يفرض فى الغرب ولديهم الديمقراطية والحرية فى التعبير عن الرأى ولا يقتل الفرد لمجرد عدم اتفاقه مع دين أو أمر ما ولا تفجر المراكز الدينية لأى دين. بالمختصر المفيد هذا هو الفرق بين المجتمع الغربى المتنور والمجتمع العربي.

إبراهيم – كاليفورنيا

أنا أعتقد أن الجميع فى العالم يبحث عن شيء ليس له وجود فى البلدان التى يهجرونها، ألا وهو "العدل".

أحمد – حلب سورية

كل من يرغب فى السفر إلى أمريكا عليه أن يحترم قوانين البلد، وإن لم يعجبه هذا، فمن الأفضل له أن يرجع لبلده.

مايك - كاليفورنيا أمريكا

اعتقد أن الأمر يعود إلى الحكومات الغربية، فهى تساعد فى دمج المثقفين والعلماء فى مجتمعاتها. أما بالنسبة للحرفيين والمهاجرين لتحسين مستوى معشيتهم، فالاهتمام بهم ضعيف. لذا لا بد من دمج الجاليات العربية والمسلمة فى أنشطة المجتمع المختلفة لإزالة الفوارق، كما حدث فى النهضة ضد العنصرية للأجناس الملونة فى الغرب.

مينا - مصر

أعتقد أنه من الضرورى أن تحترم البلد المضيف وأنه لا يشبه بلدك الأصلي، لذا عليك بتغيير نفسك لتعيش أو تترك البلد.

مصطفى أحمد - أمريكا

أشعر وكأن معظم الذين اغتربوا اختاروا أن يكونوا جزء من المجتمعات التى يعيشون فيها، الباقون يأتون للعمل فى سبيل الكسب وإرسال ذلك المال إلى بلادهم والزمن كفيل فى علاج هذه المشكلة، وسنرى العرب شيئا فشيئا يتأقلمون ويندمجون بالمجتمعات ليكونوا جزءاً منه مع الاحتفاظ بتراثهم دون أى مشكلة.

محمد - أمريكا

أكثر ما يزعجنى هو أن بعض العرب يقوم بعمل أشياء لم يفكروا بعملها ببلادهم، كارتداء الحجاب مثلا، فلم نحاول أن نبين إيماننا للآخرين وكأننا تقول لهم أننا على حق وأنتم على خطأ؟ إن الإيمان شيء شخصى بحت. لقد أتينا إلى الغرب لأننا معجبون به، لذا نحن نحاول تغييره حسب ما نريد.

سامر - ويندزور كندا

يريد بعض العرب التدخل فى شئون الدول الغربية، علما أنهم لا يستطيعون انتخاب رئيس دولتهم.

يوسف فؤاد - مصر

أى اندماج له عيوبه ومميزاته ونحن كعرب هدفنا الإصلاح. دعنا نأخذ المميزات ونبعد عن العيوب. هنالك أناس لم يهاجروا فى حياتهم ولم يروا أى بلد غير بلادهم لكن لديهم القابلية للتقليد الأعمى لما نراه عبر قنوات التلفاز. المهم دعونا نتقدم بالطريقة الصحيحة ونستفد بالجزء المفيد والجزء السيىء ، ودعنا نرى الدنيا من زاوية إيمانية ونصلح ونتصلح.

احمد الوصيف - مصر

المشكلة لا تكمن فى كيفيه الاندماج وإنما فى القابلية على التوافق مع آلية هذا الاندماج ولا يوجد اختلاف بين الأعراق أو الديانات فى هذا، إلا أن صعوبة اندماج المسلمين والعرب منهم بصفه خاصة لا يعود إلى العرق أو الدين وإنما إلى التباين فى الانخراط فى المجتمعات المدنية التى أصبحت قيم القانون هى الفصل، ناهيك عن القبلية والعشائرية التى تلعب دورا فى تحديد الهدف النهائى من التواجد داخل المجتمعات الغربية، فلا زال هناك نسبه لا بأس بها تجد أن تواجدها هو مؤقت وبالتالى هى عازفة أصلا عن التواصل مع محيطها. بالإضافة إلى أن قابلية المهاجرين إلى قبول الاختلاف يكاد يكون معدوما خاصة أن بعض المجتمعات العربية أحادية وهى من طبيعة المجتمعات المتخلفة تعليميا.

كريم الحسينى - استراليا

لكى يسهل اندماج المهاجر المسلم فى الغرب يجب تنقية القاموس الدينى المتطرف من جميع

الكلمات والعبارات التى تكرس التعصب والتطرف والعنصرية والتى يتعلمها الأطفال فى المدارس فى بعض الدول العربية والإسلامية.

عادل كامل فياض – الأردن

يجب عدم خلط الأمور، فهناك الكثير ممن تأقلم بشكل طبيعى مع الحياة فى الغرب والذى نجح فى الاندماج هو الإنسان الذى لا يشوب قلبه الحقد أو التعصب ضد الغير. ولا يتوافر هذا لدى فئة كبيرة من المهاجرين، ليس العرب، وإنما ممن يحملون أفكارا إسلامية متطرفة. هذه الفئة يصعب عليها الاندماج فى مجتمعاتها الأصلية، فكيف بالله عليكم فى أوروبا المسيحية!

رندة – جنيف

لم تكن هناك مشكلة فى ارتداء الحجاب قبل ظهور الهجمات الإرهابية فى المجتمعات الغربية على أساس أن الحرية مكفولة للجميع طالما لم يعتد احد على حرية الآخر. والآن أتساءل: هل أصبح ارتداء الحجاب من الأعمال التى تعتدى على حرية الغرب؟ أم هو عمل إرهابى وشغب؟ لذا أرى انه يجب على كل طرف أن يتقبل الآخر فى أطار الحرية الشرعية.

ياسر – القاهرة

الاندماج لا يتم دون تنازلات والتنازلات تعتمد على الهدف وبعض المهاجرين تنازل عن مبادئهم وبعضهم تنازل عن المنافع للمحافظة على المبادئ. الغربة هى الغربة والحكومات تلعب دورا كبيرا فى دعم الاندماج. الكثير منا لم يتعلم الرد بالطرق السلمية فى بلد لا يعرف عنا إلا بقايا ما تنقله وسائل الإعلام.

عبد الله سرحان – نيوزيلندا

إن الغرب لم يعد كما كان فى السابق، فلم تعد هناك تلك الفروقات المادية التى يمكن بأن يتشدق بها الغرب إلا فى نطاق بسيط وضئيل، لكنه قد يكون مؤثرا، وهنا تكمن مشكل الشباب والمهاجرين ممن ينبغى أن تهتم حكوماتهم بهم فى سبيل تحقيق أحلامهم، والتى لم تعد بنفس الصعوبة التى كانت عليها فى الماضي.

هاشم إبراهيم فلالى – السعودية

أفضل السبل لاندماج المهاجرين العرب والمسلمين فى المجتمعات الغربية هو ضمان حقهم فى ممارسة شعائرهم الدينية والاجتماعية وأداء واجباتهم، ويقع ذلك على عاتق الحكومات الغربية نفسها ودورها جيد إلى حد ما. بالنسبة لما ينبغى القيام به لتجنب تصاعد الأمور إلى حد المواجهات وبالتحديد الإهانة أو شتم للدين. أشدد على دور رابطة العالم الإسلامى ومنظمة المؤتمر الإسلامى وجامعة الدول العربية وكوادرها الإعلامية فى متابعة كل ما يصدر إعلاميا بخصوص الإسلام والمجتمعات العربية. وفى حالة مثل حالة فيلم "الخضوع" لا بد من توجيه استنكار شديد اللهجة وطلب اعتذارا رسميا من الدولة التى وافقت على صدور فيلم كهذا لأكثر من مليار مسلم بالعالم ومنع عرضه، وبهذه الطريقة سنغلق الباب على أمثال الشاب المغربى الذى تصرف بطريقة انتقامية إجرامية لا تمت للدين الإسلامى والمسلمين بصلة.

محفوظ – سعودى مقيم فى المانيا

أرى أن أى رد فعل من جهة الغرب إزاء العرب أو المسلمين فى بلاد المهجر ليس إلا نتيجة أفعال قلة قليلة من المسلمين والعرب الذين يسيئون لنا فى كل مكان. ومن ناحية أخرى أجد أن موضوع أو مسألة الاندماج ليست بالمسألة الصعبة، بل لها من المرونة ما يجعلها سهلة التحقق خاصة وان من قرر الهجرة يعلم مسبقا بالفروقات بين أسلوب حياتنا فى البلد الأصيل وبين بلاد المهجر. لا بد من أن يكون المهاجر متحليا بقدر كبير من الاستيعابية التى تتيح له قدرا كبيرا من التفاهم والحوار، بينه وبين العادات والأفكار التى سيلتقى بها بحكم أقامته.

أمل عبيد – فلسطين

أنا أعيش فى إحدى الدول الأوربية، وأكثر ما يدهشنى هنا هو العنصرية بين سكان البلد نفسه، وبسبب عدم إلمام المهاجر باللغة المحلية ووجوب معايشة ثقافة مختلفة عن ثقافته نجده يتقوقع حول نفسه ويفضل عدم الاندماج مع المجتمع الجديد والالتفاف حول القادمين من موطنه. مشكلة أخرى هى نظرة الأهل إلى المهاجر. يكفى إنه يعيش مع الأجانب، بل وأحسن منهم، لكنهم لا يدركون المصاعب الحقيقية التى يواجها يوميا والتى تدفعه إلى الإصرار على الاستمرار لتحقيق أحلامه وأحلام أسرته التى تتبع أخباره أولا بأول.

العمدة - ايطاليا

هؤلاء العرب الذين يذهبون إلى الغرب ويستقرون هناك يعتبرون ضعفاء لأنهم لا يستطيعون المواجهة والتحمل وإثبات وجودهم بل يظلون يعتمدون على الآخرين، لذا لا يستطيعون العيش بشكل متواصل فى أى مكان. فعندما تواجههم مشكلة يهربون إلى بلد أخر وهذا نوع من الأنانية وحب الذات، فلا مكان لحب الوطن فى نفوسهم إطلاقا بل هم يخدعون أنفسهم بالبحث عن الحرية.

واصف على - جدة السعودية

بالنسبة لى كمهاجر فى أمريكا الشمالية ليس لى أى مشكلة فى الاندماج فى البلد المضيف بل بالعكس هم يحترمون الأقليات والديانات والألوان والثقافات والكل يعمل من أجل المصلحة العامة للبلد المضيف الذى ما انفك يصدر وينفذ القوانين لحماية هذه الأقليات وإدماجها فى المجتمع الجديد، وبالتالى نجد مزيجا من الألوان واللغات والثقافات والديانات والذى من شأنه أن يعطى الجمالية للبلد.

توفيق - تونس

إن السبب الرئيسى الذى يحول دون اندماج المهاجرين العرب فى المجتمعات الغربية هو أن ولاء المهاجر العربى لا يكون للحكومة التى يعيش على أرضها بل يكون ولاؤه الوحيد لما يمليه عليه دينه أو الأعراف الاجتماعية التى تربى عليها فى بلده الأم، فإذا كانت القوانين التى نص عليها دستور البلد الذى هاجر إليه تتعارض مع النصوص الدينية التى ينتمى إليها المهاجر فانه لا ينصاع لتلك القوانين الوضعية بل يطبق ما جاء فى نصوص دينه من تشريعات، حتى لو تعارضت مع قوانين البلاد التى هاجر إليها.

ضياء سليمان - هولندا

ثمة نوعان من الهجرة، الأولى هى هجرة العمالة المهمشة الغير مثقفة للقيام بالأعمال الهامشية فى أوربا الغربية وأمريكا واكتساب الرزق، وهذه الفئة ربما كانت هى ما يسيء كثيرا إلى صورة العرب والمسلمين فى الغرب ولا يستطيع أغلب أفرادها التحاور أو التمازج الحضارى مع الاحتفاظ بمميزات الحضارة العربية والإسلامية، بل يلجأ بعضهم إلى أحد الحليّن: المزيد من الأصولية أو الاندماج الأعمى وإنكار الجذور تماما، وعكس ذلك هناك الفئة المتعلمة والتكنوقراطية التى تهاجر لاكتساب العلم أو للعمل بوظائف أرقى اجتماعيا وهذه الفئة هى الأقدر على التفاعل الحضارى والاندماج الصحى الذى يأخذ من كلتا الحضارتين الغربية والإسلامية أهم ما فيهما من خصائص. ربما لو نظمت جهود أبناء الفئة الأخيرة لاستطاعت التأثير بالطرق الديموقراطية فى تشكيل وجدان شعوب الغرب وآليات اتخاذ القرار لدى حكوماتها.

ياسر محمود إسماعيل - بنها مصر

اعتقد أن المجتمع الغربى أفضل من المجتمع العربي، أما بالنسبة للاندماج بين العرب والغرب، فهذا يعود على الشخص نفسه هو الذى يستطيع أن يكون من أفضل العرب فى الغرب أو أن يكون أسوأهم.

حمزة محمود - ماليزيا

نحن نعيش فى عصر العولمة أو الكوكبة حيث أصبح العالم أصغر من قرية بل أدخل فى الجيوب الآن. إذ أصبحت خدمات الإنترنت فى الهاتف المحمول، فإن الذهنية الكوكبية يجب أن يربى عليها النشء ومتى ما غرست منذ الطفولة فى الفرد، عربيا كان أم أعجميا، فسيعيش ويتعايش مع أى مجتمع كان. لننشر ولنشيع بين الناس إحترام الآخر والمحبة والسلام وليس التفرقة والعنصريات، حينها يتحقق التعايش والاندماج.

سيف – الخرطوم السودان

يذهب بعض العرب إلى الغرب هربا من الأنظمة الدكتاتورية أو بحثا عن لقمة العيش، فيصطدمون هناك بالواقع المختلف، فيحاولون أن يخلقوا لأنفسهم واقعا جديدا مقتربا ولو بعض الشيء القليل عن واقعهم فى دولهم. هنا تبدأ المشاكل، فمن يريد أن يندمج عليه أن يترك الكثير من مفاهيم مجتمعه السابق. أكثر المشاكل التى تثير الخلافات وهى أن يصبح لدى ابنته صديق، وهذا الأمر عادى جدا فى أوروبا. أريد أن اسأل هؤلاء المهاجرين: ألم تعلموا مسبقا بان هذه الأمور هى من أساسيات الحياة فى أوروبا؟ ليراجعوا أنفسهم وليعلموا أن الخطأ خطؤهم منذ البداية. من يريد العيش فى أوروبا فهذا هو الثمن ويجب أن تدفعه وأنت صاغر ولا يجوز النقاش فيه. من البداية اختصر الموضوع ولا تذهب إن كنت لا ترغب بالتغيير.

أحمد العربى – لندن

العرب لهم أسلوب فى الحياة كباقى الشعوب، يأخذونه أينما ذهبوا كما أخذ البريطانيون مثلا الكريكت إلى الهند.

فادى – لندن

لا ضرر فى سفر المسلم للعيش فى المجتمعات الغربية، إن كان هناك حاجة. ولا يجوز فى نفس الوقت نسيان القيم التى نشأ عليها، بل يجب المحافظة عليها وأن يطبقها. الإسلام دين التسامح والإخاء، لا يجوز أن نتأثر بما هم عليه. و لا يجوز للناس إلقاء اللوم على الدول العربية.

فاطمة – عمان

على كل مغترب عربى أو مسلم أن يتحلى بالصبر و قوة الإرادة ورباطة الجأش وأن يتصرف بحكمة، كى لا يعطى انطباعا سيئا للغرب عن وطنه الأم أو دينه وعقيدته.

حسام محمد طارق – الرياض السعودية

يجب التمسك بالأخلاق الإسلامية لا التعصب، لاننا نسكن عندهم وقد منحونا حرية التدين.

محمد احمد – هولندا

على المهاجرين العرب، وخصوصا المسلمين أن لا يظهروا بمظهر الشخص مزدوج الانتماء، فيكون ذلك سببا فى جعلهم محل شك.

عبد الرحمن مصطفى – القاهرة مصر

لا بد من أن يتم التوافق بين الثقافات قبل أن يحدث الاندماج حتى لا يحدث أى صدام وأن يراعى المجتمع الغربى مشاعر المسلمين بعدم استخدام الأساليب التى تسيء للمسلمين، ومن هنا يأتى الارتياح والمعايشة.

صلاح احمد عقيص – الغردقة مصر

الهجرة هى الهروب من الواقع المرير والهزيل الذى تعيشه بعض الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى الهروب من الغوغائية والعشوائية وغياب الديمقراطية والحريات وعدم المساواة والفقر والجوع والخوف وغياب الحلم والفرص والوظائف ومع كل هذا الخوف من المجهول، أى المستقبل. بمعنى أننا لم نحقق الاكتفاء الذاتى أو التعايش مع الغرب. أنا أدعم الهجرة وخاصة إلى ارض الأحلام، أمريكا.

عبد الله الرويشان – اليمن

إن من خصائص ديننا الحنيف هو السياحة فى الأرض واكتشاف كنوزها والاستفادة والتعاون مع الجنس البشرى فى كل ما فيه مصلحة ورحمة لهذه البشرية. كيف لا، ونحن الذى وصفنا الإسلام بأننا الأمة الوسط والشاهدة على الناس ورسالتها، بل وظيفتها، نشر مبادئ الرحمة والعدل والأخلاق الكريمة. لقد تخلينا عن وظيفتنا وأصبحنا نلعب فقط دور الضحية والمفعول به وننتظر من الغير أن يغير أوضاعنا واتجهنا للسلبية وفقدنا الايجابية وانعزلنا فى هذه المجتمعات. لن يتغير حالنا إلا إذا غيرناه نحن وأصبحنا ايجابيين ونواجه الحياة ونتفاعل مع الشعوب الأخرى بكل ما هو جيد لنا ولهم.

صالح شيحة - الإمارات

أنا عراقى غادرت بلدى فى ١٩٩٥ وعملت فى الأردن وليبيا ثم نزحت إلى السويد حيث كنت أحصل على أضعاف ما كنت أتقاضاه فى الدولتين العربيتين. وأكثر من هذا أحسست فى المهجر بقيمتى كإنسان وكمسلم أكثر من بلاد المسلمين. منحونى جنسيتهم بعد اقل من نصف المدة التى قضيتها فى بلاد العرب والتى كان يشار فيها لى "بالأجنبى الذى يعمل لدينا". هذا سر تقدم الغرب وتخلفنا؛ هل من يسمع ويرى يا ترى؟

محمد مجيد - السويد

المشكلة مشكلتنا نحن العرب، فإن بعض الأنظمة العربية الظالمة هى التى تجبرنا على الهجرة إلى دول الغرب. إن الدول العربية غنية بخيرات كثيرة باستطاعتها توفير المعيشة لشبابها لكن بعض الحكام العرب يسلب هذه الخيرات ويجب أن تعاملنا الدول الغربية بالعدل لا بالعنصرية، كما حصل فى هولندا.

نصر العسائى - اليمن

إذا أردت عزيزى أن تهاجر إلى بلاد تختلف ثقافة سكانها وعادات سكانها عن عادات سكان بلدك وتقاليدهم، فيجب عليك أن تنسى أنك تنتمى إلى بلاد أخرى وأن تبدأ فى التعايش مع سكان هذه البلاد ومعرفة عاداتهم وتقاليدهم وطريقة حياتهم وتسير على هذا النهج فى أسلوب حياتك هناك. أما إذا كنت مصرا على التمسك بعاداتك وتقاليدك التى أتيت بها من بلدك فأنصحك أن لا تفكر فى الهجرة وأن تبقى فى بلادك حتى لا ينطبق عليك المثل العامى المصرى "من خرج من داره، قل مقداره".

عبد الكريم نبيل سليمان - الإسكندرية مصر

إن أحسن طريقة لدمج المهاجرين هى التوقف عن بناء المساجد والمراكز الإسلامية ومنعهم من العيش داخل تجمعات خاصة بهم.

عماد عبد الحميد - هولندا

الشرق الدافيء هو فى رأيى أفضل بكثير من الغرب، وأنا أقصد هنا بدفء المشاعر وليس المناخ، فالعادات الشرقية مليئة بالمودة للأهل والجيران بصرف النظر عن الديانة ويجب أن يوظف هذا الحب بشكل إيجابى تجاه خدمة الوطن وليس إلى العكس. إن بعض الحكومات العربية هى السبب فى وجود فئات شعبية جاهلة ومتطرفة لإهمالهم توفير نظام تعليمى جيد يسمح لهم بتوسيع مداركهم واستيعاب الآخر وتطوير أنفسهم. أنا لى زميل عمل يحمل دبلوم زراعى يرى أن الكتابة بالإنجليزية حرام، فمن السبب فى تلك العقليات؟ ولك أن تتخيل ماذا يمكن أن يفعل فى المجتمع الغربي؟

مى - القاهرة

أرى أن معظم العرب المهاجرين إلى الغرب بصفة عامة لا يريدون إلا التنعم بسلبيات الحياة الغربية.

محمد زين - الإسكندرية مصر

نظرا لاختلاف العقائد الدينية والقيم والأخلاق والعادات الاجتماعية، يجد البعض صعوبة هذا الاندماج.

علوى الجدل – اليمن

يجب على المهاجر أن يندمج مع المجتمع الجديد وأن يتكيف معه لأنه السبيل الوحيد للتعايش مع مجتمع يحمل ثقافة وحياة مختلفة عن المهاجر الجديد وهذا التكيف سيساعد فى استمرارية الحياة بالنسبة للمهاجر والتقبل من مواطنى ذلك البلد.

على – السويد

الاندماج أم الذوبان؟ يوجد فرق بين أن نندمج مع الغرب بكل مكوناته الثقافية والأخلاقية، أو أن نذوب فى المجتمع الغربي.

عمرو حسن – الإسكندرية مصر

العربى لن ينسى انه عربى ولقد خلق ليكون عربيا، فمهما طال به الدهر سيتذكر انه عربي. لم أرى أو اسمع غربيا اندمج فى مجتمع عربى لكننى سمعت وشاهدت بعض العرب يتشبهون بمجتمع الغرب وإذ ناديتهم يا عرب، فزعوا وتركوك. هذا واقعنا فى المهجر.

مازن سيف – دبى الإمارات العربية المتحدة

لا اندماج ولا تأقلم ولا انسجام دون تنازلات معينة. إذا شعر المهاجر أنه يستطيع التأقلم دون تنازل عن أشياء جوهرية، تمس كيانه سواء فى عقيدته أو عاداته أو أفكاره، فلما لا ينسجم مع الآخرين؟ أما إذا شعر أنه لن يستطيع التأقلم ويحاول أن يفرض على الآخرين الانسجام معه، فالأفضل له أن يرجع إلى بلده أو يبحث عن بلد آخر قد لا يتطلب منه الكثير من الانسجام.

محمد – سورية

القوة الحقيقية لاندماج المسلمين فى الخارج تكمن فى تطبيق الإسلام بالمعنى الحقيقي، مثل حسن التعامل والعمل بجهد وعدم الاتكال على الغير وعمل منظمات تحميهم وتوفر لكل مسلم الأمان.

أحمد أبو بكر – قنا مصر

يريد البعض أن يرفع الأذان بمكبرات الصوت، أن ينحر الخراف فى الشوارع فى العيد، أن يترك عمله ليصلى الخمس صلوات فى مواعيدها، أن يضع قدميه فى أحواض الحمامات لكى يتوضأ، رفض حصص التربية الرياضة لبناته فى المدارس وعدم الالتزام بالزى الرياضي. والبعض من أولياء الأمور يرفض لأن تتعلم بناتهم بعض المواد المدرسية! فلماذا تكون الجالية العربية هى الجالية الوحيدة التى تثير المشاكل فى المجتمعات الأوربية؟ وهل المطلوب من الأوروبيين أن يطيعوا عادات كل الجاليات الوافدة؟ فلو ترك المجتمع الأوربى للعادات الأفريقية والآسيوية والعربية الباب مفتوحا سيفقد ذلك البلد خصوصيته.

أمير إبراهيم – مصر

لماذا ولمصلحة من ننقل أوجاعنا وأحقادنا إلى الغرب الذى اتجه إلى البناء والتحديث والوحدة؟

على عوكبى – صنعاء اليمن

أنا كندى – عراقي، وكما ترون أننى قلت كندى قبل كل شيء لأن كندا هى الدولة الوحيدة التى عاملتنى كإنسان. لقد عملت فى ليبيا لمدة أربع سنوات وكانوا ينادوننى بالأجنبي، وهو شيء عادى جدا ينادينى به حتى طلابي. فى بلدى العراق كنت أخاف من أن أقوم بالصلاة أو أن أتحدث بحرية. الآن فى كندا أستطيع أن أعبر عن رأيى حسبما أريد وأن أصلى حيثما شئت، إلا أن بعض العرب مع الأسف يستغلون النظام هنا ويحاولون الغش فى العديد من الأمور. أنا أعتقد أن الجيل العربى الثانى سيتعايش فى الغرب بشكل أفضل.

حيدر – مونتريال كندا

كيف نستطيع الاندماج والغرب ليس لديه "بالروح بالدم نفديك يا تونى بلير"؟

بشار – بريطانيا

أرجو تحديد القضية يا شباب، أولا السؤال حول الاندماج وممن يطلب الاندماج؟ من المهاجر أم من أبناء الدولة التى نهاجر إليها؟ أنا أرى أن المهاجر يهاجر للمكان الأفضل هربا من دول لا تقدرهم أوتضطهدهم أولا توفر لهم عيشا كريما. لذلك على هؤلاء العيش بقوانين هذه البلاد كما هى وأن يتكيفوا معها كيفما كانت، فإن لم تعجبه، فليعد إلى بلاده أو ليهاجر إلى أى دولة إسلامية تتوافق مع معتقداته.

أحمد المصرى – مصر

يجب أن يعى المهاجر أنه أصبح ابن هذا المجتمع الذى احتضنه، وعليه واجبات تجاه هذا المجتمع بالحفاظ على أمنه وتطوره، وبذلك يستطيع أن يعيش بسعادة مع الآخرين وينقل صورة جميلة عن بلده الأصلي، وما جزاء الإحسان إلا الإحسان!

ياسر – سورية

إن البلدان الغربية تحترم أصول وعادات المهاجرين وتحترمهم وتحترم دينهم وتقاليدهم، إلا أن المهاجرين لا يستطيع بعضهم التأقلم مع المجتمعات الغربية.

حسين العراقى – بريطانيا

أغلب المهاجرين العرب يبحثون عن معيشة أفضل والدوافع الاقتصادية هى السبب الرئيسي. لهذا يتوجب على المهاجر العربى أن يكون واضعا فى اعتباره انه ينتمى إلى شعب ذو حضارة وبالتالى عليه احترام ثقافة وتقاليد البلد الذى يرغب الهجرة إليه ويحاول نشر ثقافته بين أصدقائه من أصحاب البلد حتى يكونوا فكرة جيدة قدر المستطاع عن الثقافة العربية ويتجنب الدخول فى الصراعات التى عادة ما تسيء لأطرافها وتعطى فكرة سلبية عن الشعوب العربية.

عبد اللطيف بو غيث – الكويت

حتى نندمج فى المجتمع الغربي، علينا الخضوع لأنظمه وقوانين الدولة المهاجر إليها مع الحفاظ على الهوية الثقافية والإرث الحضارى للمهاجر والذى يوفر وسيله للعيش والتواصل مع الحضارات والثقافات فى الدول الغربية.

احمد مرعى – كندا

أول خطوة للاندماج هى نسيان الأحكام المسبقة والخوف من الآخر. أنا أتعجب لمن يترك بلاده ولا يعجبه نظامها ويحاول تغيير نظام البلاد الأخرى لجعلها كبلدنه؟

سمر – بون ألمانيا

السفارات والقنصليات العربية لابد أن يكون لها دور فى توعية الجاليات العربية وتحسين صورة الإسلام فى عيون الغرب. أظن أيضا أن شخصية الشخص وخلفيته الاجتماعية تلعب دورا مهما فى عملية الاندماج.

محمد على سليمان – لندن

هناك آلاف الأجانب فى دول الخليج العربى ممن لا يحاولون الاندماج نهائيا فى المجتمعات التى يعيشون فيها، لا من حيث اللغة أو العادات أو طريقة الحياة، بل إننى سمعت بعضهم بأذنى يخطئون بحق العرب وهم فى بلادهم. لما يتوجب على العرب والإسلام فقط الاندماج فى البلاد التى يسكنونها؟ علماً أن أولادهم فى المدارس سيتطبعون بطريقة حياة المجتمع شيئا فشيئا. أما بالنسبة للمخرج الهولندي، فالقتل خطأ بكل المقاييس، لكن هذا العمل يبقى فرديا ويجب أن يحاكم القاتل كقاتل، لا أن يحاكم الدين والقومية جميعا، هذا ليس عدلا.

ميساء محمد – دبى الإمارات

أرى أن مشكلة عدم اندماج المسلمين فى المجتمع الغربى ترجع بالأساس إلى هذا المجتمع الذى

ينظر نظرة فوقية لمواطنيه من المسلمين. فعوضا عن تعمد تشويه ثقافتهم وقيمهم ودينهم فإن المجتمع الغربى لا يتقبل فكرة التحاور إلا بمنطق التوصل لنتائج مسبقة يحددها الغرب نفسه. إضافة إلى أن الغرب، بصورة عامة، يعامل الإسلام والمسلمين على أنهم ظاهرة خارج السياق التاريخى للحضارة الغربية، وهى نظرة أشبه بنظرة علماء الأنثروبولوجيا للشعوب البدائية، وهو لا ينفى وجود جزء من المشكلة لدى المسلمين. إن حادث قتل مخرج الفيلم مثلا توضح إلى أى مدى يوجد تعمد لتشويه صورة الشخصية المسلمة ورصد تجربة فردية لامرأة صومالية والإيحاء بأن المجتمع المسلم هو فى الأساس على هذه الصورة، علما أننى أرفض قتله تماما.

محمد عبد الكريم – القاهرة –مصر

أغلب الشعوب الأوروبية، وليس الحكومات، مسالمة وطيبة ولديهم الكثير من الصفات والعادات التى تتفق مع الدين الإسلامى ومع الكثير من الصفات التى تخلى عنها العربى والتى كانت من صفات العربي. فمن أراد أن يعيش فى إحدى الدول الغربية، سواء كانت هجرته إجبارية أم اختيارية، عليه أن يحترم ويلتزم بعادات وتقاليد وأنظمة البلد الذى هو فيه. وعليه أن يندمج مع هذا المجتمع إلى الحد الذى لا يفقده ثوابت عقيدته الأساسية. أما فى حال اتخاذ مبدأ مخالفة هذا المجتمع لمجرد أنهم غير مسلمين، فهذا مبدأ متخلف.

أبو سلمان – السعودية

من اختار العيش فى الخارج لا مجال له إلا أن يندمج مع من حوله، وذلك بالاتفاق على نقاط الالتقاء وهى كثيرة على ما أعتقد.

محمد أباظة – عمان

لكى يندمج أى أجنبى فى المجتمع الجديد، عليه أن يقر أولا بالفوارق الثقافية واللغوية الموجودة فى المجتمع الجديد، لكننى مع الأسف الشديد اعتقد أن سبب عدم اندماج بعض العرب لأنهم يتشبثون بفكرة تعريب المجتمعات الأوربية.

فرات أحمد – هلسنكى –فنلندا

عملت بالمملكة العربية السعودية ١١ عاما من زهرة شبابي، وغادرت وأنا مازلت ادعى أجنبيا، لكن بعد عملى بأمريكا لمدة خمس سنوات حظيت بحب واحترام الجميع، وهم يعلمون أننى مسلم، وكنت اعمل بمستشفى كاثوليكى خصصت لنا الإدارة غرفة لنقيم فيها الصلاة. الخلاصة هي: يجب أن يكون المهاجر المسلم ممثلا للوجه الحقيقى للإسلام بما فيه من علم وحب وتسامح بعيدا عن الجهل والتطرف، وسوف يصبح الاندماج فى هذه المجتمعات شيئاً طبيعياً.

هانى القرمانى – منيابوليس الولايات المتحدة

أنا أهدى شهادة الأخ هانى القرمانى الذى أحييه على تحضره وصدقة مع النفس. إلى كل الناس البسطاء الذين يفكرون فى الهجرة إلى الغرب وأشجعهم عليها لينجو بأنفسهم وأولادهم من التخلف والجهل الذى يعيشه عالمنا العربى والإسلامى وأشجعهم على الاندماج فى المجتمعات الغربية ليتحضروا ويحيوا فى حرية ويحترموا قوانين هذة الدول. فانا لا أجد تعارض بين الدين الإسلامى والحياة فى الغرب. وشهادة الأخ هانى لا أروع مثال على تسامح وتحضر الغرب الذى يحاول فيه بعض المتطرفين والمتعصبين تشويه صورته لأنها وبكل بساطة، لا تخدم تيارهم الدينى المتعصب الذى يدعو إلى مزيد من القهر والديكتاتورية والتى ستكون باسم الدين وأسوأ مليون مرة مما نعيشه من ديكتاتورية وتخلف وجهل.

سامح لويس – الغردقة مصر

أقول، لا داعى للسفر والاندماج فى بلاد الغرب، لأن قيمهم ومبادئهم تختلف عن الإسلام تماماً،

والنظرة السيئة إلى الإسلام والمسلمين لا تؤثر على الإسلام وسيظل العالم فى صراع بين الإسلام والغرب، ولا يهمنا كيف ينظر الغرب إلى إسلامنا.

سائد نعيم - عمان الأردن

مهما صعبت الحياة فى الدول الغربية، فلن تكون أصعب من الدول العربية.

احمد عطوة - الزرقاء الأردن

أنا أرى أن على الدول الأوربية أن تشترط على المهاجرين الراغبين فى الدخول إليها أن يوقعوا على وثيقة تعهد بأن يتخلوا عن عاداتهم وان يتعلموا عادات البلد المضيف، وإلا فليعودوا إلى بلدانهم وان يجهادوا هناك ليغيروا الوضع كى يتمكنوا من العيش فيها وعدم مغادرتها. لمَ ينقلون عاداتهم إلى أوطان غيرهم ممن ضحوا بالكثير ليصلوا إلى ما وصلوا إليه من نظام وتطور؟!

قاسم محمد الخليفى - أبو ظبى الإمارات

علينا أن نميز بين عملية الاندماج الطبيعى والايجابى وبين الانصهار والضياع فى المجتمع الصناعى المتطور!

ديبو - السويد

يتخوف الكثير من الانتقال من مجتمع شرقى لمجتمع غربى ولكن لا احد يتغرب إلا لظروف قهرية أجبرته على ترك بلده وذكرياته، والإنسان مكيف للتعايش والاندماج بأى مجتمع، لكن لن يستطيع شخصا واحدا أن يغير عادات مجتمع بأكمله. أما من أستطاع الإندماج بعاداتهم فلا ينسى انه سفير بلده ودينه فى ذلك لبلد وعليه أن يعطى الصفات الحسنة عن بلده ودينه ولا ننسى أن الإسلام دين محبه وتسامح لا إرهاب.

أبو القاسم - فلسطينى مقيم فى الإمارات

لقد عايشت الجالية الإسلامية فى بعض البلاد الأوربية وأرى أن البعض منهم تسبب فى تشويه صورة الإسلام والمسلمين.

رمضان أحمد نجا - المنصورة مصر

من الممكن والواجب على المهاجرين العرب والمسلمين أن يندمجوا فى المجتمعات التى يهاجروا إليها، وإن اختلفت العادات والتقاليد عن بلدانهم. وعليهم أن يتعلموا لغة البلد الجديد وأن يتفهموا قوانينه ويتقيدوا بها وأن يحسنوا المعاملة فى كل تصرفاتهم. الدين الإسلامى لا يتعارض مع كل ذلك بل يحضهم عليه. وعلى الجمعيات العربية والإسلامية أن توجههم لذلك كى لا يسيئوا لسمعة العرب والمسلمين هناك. قاتل المخرج جوخ مجرم ويجب أن يقدم للعدالة لينال جزاءه. إذا كان فان جوخ قدم الحقائق فى فلمه فإنه يستحق الثناء من قبل المعنيين دولا وشعوبا وعليهم أن يصلحوا الأخطاء التى ترتكب ضد المواطنين وضد حقوق الإنسان، سواء كانت ضد الرجل أو المرأة. أما إذا كان فان جوخ قد قدم فى فيلمه تشهيرا أو ذما أو مخالفات للواقع والحقائق فعلى المعنيين اللجوء للقضاء الذى يؤمل أن يكون عادلا ألا يكون لديه مقياسان.

مصطفى - عمان الأردن

والله أفضل طريقة هى طرد المهاجرين إلى بلادهم، فهم فى المجتمعات الجديدة لا يستطيعون الاندماج.

عمرو - مصر

أنا استغرب من هؤلاء المتطرفين الذين حكم عليهم فى بلدانهم ورحلوا إلى الغرب وبالأخص إلى بريطانيا حيث يقدم لهم كل المساعدات الإنسانية وحق الإقامة.

بول - حلب سورية

برأيى أنه لا يوجد تعارض بين الاندماج وبين الالتزام الديني. أما عن تجربتى الشخصية، فأنا مغترب منذ ١٣ شهرا، ولا أفكر فى الهجرة مطلقا، حتما سأعود بإذن الله لأن ذرة من تراب مصر أحب إلى من ١٠ مدن مثل هامبورج.

أشرف حماد – هامبورج ألمانيا

إن سوء الأحوال فى الشرق الأوسط هى التى تدفع الناس للهجرة، لذا يجب على المهاجر أن يحسن التصرف فى بلاد المهجر وأن يكون نشاطه من خلال منظمات رسمية تعنى بالشأن العربى والإسلامى فى بلاد المهجر وأن لا يكون فريسة لتصرف فردى قد يكلف المهاجرين الكثير، وإنه من الحكمة أن يكون الإنسان فى المجتمع الغربى قابلا للتأقلم وليس الاندماج. لأننى لا أرى ضررا فى التأقلم بدون فقدان الهوية.

على بن زايد – الدوحة قطر

الحرية فى أوربا ساعدت الإرهابيين من الشرق الأوسط على نشر أفكارهم ومبادئهم وعقائدهم بين بعض الجاليات المسلمة هناك. إضافة إلى ذلك أن الكثير من أبناء دول الشرق الأوسط الفقيرة يحلم بالهجرة إلى أوربا وهو يحمل الحقد والكره ضدها لاعتقادهم بأن الغرب يظلمهم ويسرقهم ويحارب دينهم، ولا يمكن للبلدان الغربية دمج هؤلاء المهاجرين فى مجتمعاتها، ولقد أثبتت الأحداث فى هولندا الفشل لمثل هذه التجارب، فبعض الجاليات العربية والمسلمة غير قادرة على التفاعل مع المجتمعات الغربية.

حسن حبيب – السعودية

بأى دين ينادى هؤلاء؟ وأى رسالة قدمنا للعام بهذا العمل (الجهادي)؟

ميلاد – العراق

أنا لاجئ هنا فى السويد عربى الأصل، وأعيش هنا منذ ست سنوات ولغاية هذه اللحظة لم يسألنى شخص أى دين اعتنق! يكفينا تشويها لسمعة الغرب. هنا يعاملوننى حسب عملى فى المجتمع وليس حسب الأصل أو القومية أو الدين.

عمر – بودن السويد

لتكامل الاندماج لا بد من طرفين.

كمال عطية – بولونيا ايطاليا

اعتقد انه من الصعب اندماج الجيل الأول من المهاجرين فى المجتمعات الغربية. أما الأجيال التى تلى الجيل الأول فحتما سوف يحصل لهم الاندماج تلقائيا لأنهم ليس لديهم الحنين لدول منشأ والديهم. فى نظرى يمكن للمهاجرين أن يندمجوا فى المجتمعات الغربية مع حفاظهم على هويتهم الإسلامية، فما المانع من أن تكون بريطانيا مسلما أو هولنديا مسلما؟

عبد الوهاب شيخ آدم عبد الله – صومالى مقيم فى باكستان

أكثر شيء أعجبنى فى الولايات المتحدة الأمريكية هو انه لا أجنبى هناك. العربى والأفريقى المسلم واليهودى والأوروبى والآسيوى والمسيحي، الكل أمريكيون يحبون بلدهم ويحافظون عليها. الاختلافات لو أحسنا توظيفها تكون غنى، أما من لا يعرف كيف يختلف عن الآخر، ويحول الاختلاف إلى صراع فلا مكان له فى المجتمع الغربي.

هانى المصرى – مصر

إن الفئات العربية و خصوصا منها القادمون من دول الشمال الإفريقى الذين هاجروا إلى الدول الأوربية، كانت منحدرة بالأساس من القرى حيث سافر معظمهم بطرق غير قانونية و لجؤوا إلى الديار الأوربية حاملين معهم مخزونا من العادات والتقاليد البدوية التى يصعب عليهم أن يتنصلوا منها خصوصا وهم أميون أو أشباه أميين.

طارق الخطيب – تطوان المغرب

أعتقد أن المواطن الغربى يشعر وكأن المسلمين الشرقيين يحاولون "تشريق" الغرب، لذا فعلى المسلمين (الأوروبيين) أن يصنعوا صورة جديدة للإسلام فى أوروبا، منابعها من الحضارة الغربية، دون محاولة إقحام العادات والتقاليد الشرقية عليها، على ألا يكون ذلك على حساب خسرانهم لدينهم أيضا.

عبد الرحمن مصطفى - القاهرة مصر

لا أعتقد أنه يمكن للمهاجرين العرب عموماً والمسلمين خصوصاً أن يندمجوا فى مجتمعات الغرب المتمدنة والمتحضرة والديمقراطية، بالطبع هناك حالات خاصة كان فيها العرب والمسلمون نموذجا للرقى والتحضر واستيعاب المفاهيم والقيم الغربية الراقية بل تجاوزوا ذلك إلى حد الانصهار التام فى مجتمعات تستوعب جميع الأطياف الدينية والسياسية وتحترم إنسانية الإنسان.

سامى أنيس - دبى الإمارات

بعد التحية والسلام بالنسبة لى فأنا أتصور أن مشكلة عدم اندماج العرب فى بلاد الغرب، لأن العرب لا يستطيعون التعايش مع قوانين المجتمعات الغربية وخصوصا وكما نعلم أن معظم العرب مسلمون. وهنالك فرق بين التشريعات الإسلامية والقوانين الغربية.

على محمود - الرياض

طبا أنا أرى أن الغرب ينظر إلى العرب وخاصة المسلمين على أنهم إرهابيون، وهذا اعتقاد خطأ وليس فيه شئ من الصحة.

علاء حمدى -القاهرة

أرد على الأخ علاء حمدي: أصبح الغربيون بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ينظرون إلينا وكأننا إرهابيون، ولكن نحن منذ أكثر من قرن ننظر إلى الغرب من زاوية واحدة ضيقة بأنهم فاسدون وملحدون، ومع أنهم فاسدون وملحدون نريد أن نلتصق بهم ونهرب من واقعنا العربي! أرجو التوجه إلى أطباء علم النفس لمعالجة الشيزوفرينيا المكبوتة بداخل بعض العرب!

عماد الفؤاد - بغداد

مشكلة الاندماج ليس مرتبطا أساسا بالعرب أو بالمسلمين، هناك جاليات أخرى (الجالية الصينية فى إيطاليا مثلا) أقل اندماجا. يجب أن ندرك أن العالم تغير بعد ٩/١١ وبالتالى أصبحنا كمسلمين تحت المجهر. مشكلتنا هى أنه ليس لنا صوت واحد وأننا دائما متفرقون. يجب أن يكون للمسلمين فى كل دولة هيئة موحدة لتمثيلهم، وإرشادهم وتقويمهم بما يناسب متطلبات الحياة فى المجتمع المستقبل فى إطار تعاليم ديننا الحنيف وبعيدا عن التطرف.

عبد المنعم - إيطاليا

ألوم الحكومة التى تقوم بإعطاء الجنسية لأشخاص دون التأكد من الأسباب التى دفعتهم إلى الهجرة وترك بلادهم.

فريد داوود - هاليزالى ألمانيا

إن نزوح المجتمعات العربية إلى الخارج لهو دليل الظلم الذى عانته تلك المجتمعات، وبالتالى سيكون الإندماج سريعا، أما اللغة والتوظيف والتعليم فليسوا بمشكلة، هذه المشاكل موجودة فى البلدان العربية لا الغربية.

على ابراهيم - بغداد

أحمل المسلمين أمانة تعديل النظرة السيئة إلى الإسلام والمسلمين. أحملهم الأمانة فى تعديل النظرة بتحسين سلوكياتهم وتحضرهم بالحضارة الإسلامية الراقية فى كل شيء: فى المعاملات وفى احترام آراء الغير وفى عزة النفس من غير تكبر، وأطالبهم بحسن الخلق والتفقه فى دينهم. الإسلام ضد العنف وضد قتل الأبرياء وأقول لهم اقرءوا القرآن الكريم.

احمد - المنيا مصر

النكتة المبكية الأكثر تداولاً لدى عرب المهجر "إذا وقعت مصيبة سألجأ إلى سفارتى ليساعدوني"! من نحن؟ ٧٠٪ غير متعلمين وعاطلون عن العمل أو نعمل بأجور ومهن لا يرضى بها سكان أوروبا، ٢٠٪ طلاب جامعات ونعمل فى نفس الأعمال المهينة لتأمين مصروفنا لأن مساعدة الأهل لنا شبه مستحيلة نتيجة للفرق الشاسع بين العملات. لكن عنصريتهم وتعبنا هنا أرحم علينا من لحظة ذل بين أهلنا!

باسل الآغا - برلين ألمانيا

يجب على القادمين إلى المجتمعات الغربية الاندماج فى المجتمع الذى يعيشون فيه وإلا فلماذا أتوا؟ خصوصا وأنهم يسمعون قبل أن يأتوا عن التحرر الغربى والانفتاح فى جميع المجالات لدى الغربيين، لذلك عليهم أن يتحرروا من كافة القيود التى تلزمهم فى مجتمعهم السابق ما عدا الالتزام بثوابت الدين الإسلامي.

زكريا - المدينة المنورة

على المهاجر الاندماج فى المجتمع الجديد وليس العكس. على المهاجرين نبذ العنف بكافة صوره واحترام دستور الدولة المضيفة واحترام حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة والأخذ بالعادات الحميدة كمساعدة الآخر والتهذب فى الكلام والسلوك العام. البلاد الغربية انفتحت على كل المهاجرين العرب وقدمت لهم خدمات كثيرة ليندمجوا فى المجتمع الجديد، ولكن اليوم بسبب كثير من التصرفات الحمقاء لبعض الأصوليين الإسلاميين، تضرر كل العرب (مسلمين وغير مسلمين) الذين يعيشون فى وئام ويعملون بإخلاص لأوطانهم الجديدة التى احترمتهم أكثر بكثير من بلادهم الأم.

نويل مبيض - مونريال كيبيك كندا

إن هذه المشكلات نابعة من أن هؤلاء المهاجرين جاءوا من بلدان يحكم تصرفاتهم فيها عاملان، الأول: قمع السلطة بغياب الدساتير الدائمة، والثانى ما يشاع فى بلدانهم عن إباحية المجتمعات الغربية. إذن المهاجرون يسيئون فهم هامش الحرية الممنوح للمواطن الغربى ويتصورون أن هناك انفلاتا أخلاقيا نابعا من عدم التدين.

أحمد التكمة جى - عراقى فى الإمارات

المشكلة تكمن فى المهاجرين أنفسهم وعجزهم عن التحلى بروح الحكمة والتسامح التى تمثل أغلى قيم الإسلام، خاصة لأن بعض المهاجرين فى هولندا للأسف يمثلون مستوى ثقافيا متدنيا ولا يعرفون عن الإسلام سوى التطرف والمغالاة. الفكر يواجه بالفكر لا بالقتل. هؤلاء يحتاجون إلى إعادة فهم للإسلام وإعادة فهم قيم المجتمعات التى أعطتهم الحرية والكرامة والأمان.

ايمن حسن - ايطاليا

يريد الهولنديون إنشاء مجتمع تتعايش فيه الثقافات المختلفة جنبا إلى جنب، وبعد الحادى عشر سبتمبر تتم محاولة إرغام المسلمين على الاندماج الكلى تحت مظلة القيم اليهودية المسيحية التى تعتبر الأساس الثقافى والاجتماعى الهولندي، وهذا التناقض يضع المسلمين فى مشكلة لأن ثقافتنا هى احد النماذج الموجودة وجزء من التعددية الثقافية، إلا أن الليبراليين الهولنديين فى العموم يؤمنون ضمنا بقوة وضرورة سيطرة العنصر الثقافى (الأبيض المسيحي) بالخصوص على جميع الأنواع الثقافية الأخرى فى الأنماط والقيم، مما يجعل الاندماج مستحيلا والتعايش ممكنا.

عبد العالى رقاد - لاهاى

اعتقد أننا بصدد هجرة عكسية من هذه الدول إلى الأوطان الأصلية مرة أخرى، وإذا حدث هذا فأنه فرصة لنا لننهض بالأوطان، فعلينا الاستعداد.

حسام - القاهرة

إن المهاجرين يندمجون فى المجتمع الغربى بصورة تلقائية لأنهم تركوا بلادهم الدكتاتورية. إن ما يحصل من مآس ليس إلا حالات فردية ولا تعبر عن وجهة نظر شعب كامل.

علاء – العراق

نعم هناك اختلاف كبير فى العادات والتقاليد وأخلاق الفرد والمجتمع، فمع الإندماج يحصل تبادل الأفكار والثقافات وذلك مفيد جدا للسلام العالمي.

يحيى – الإسكندرية

هنالك عادات وطقوس ربطها الناس بالدين لكنها لا تتماشى مع نمط الحياة فى الغرب ويجب تركها، وهذا لن يتعارض مع التمسك باركان الإسلام الأساسية الخمسة، ونبذ ما أبتدع طوال عقود خلت. لنأخذ مثلا من اليهود عندما بالغوا فى الماضى فى الانطواء على أنفسهم والتمسك باللب والقشور من تعاليم دينهم وكان مصيرهم الاضطهاد والإبادة فى الغرب. لكنهم استطاعوا فى العقود الأخيرة تغيير هذا السلوك ونبذوا العزلة واختلطوا بمجتمعاتهم مع تمسكهم بتعاليم دينهم فيما بينهم، ولم يلاق تمسكهم بدينهم أى رد فعل معاد بل كان هذا موضع إحترام واعتراف قانونى واقعي.

بشير إبراهيم – جينيف سويسرا

على الحكومة المانحة للإقامة أن تشترط على المهاجر إليها طلب الشهادة الدراسية ومعرفة مستواه الثقافى والمهني. أنا أستغرب لم تعط الدول الإقامة لأشخاص ليس لهم وجود فى العالم الغربى ويشوهون الشخصية العربية الأصيلة. أتمنى من الدول الغربية أن ترفض هذه النماذج، وإلا سيحصل تناقض فى اندماج هذه الشخصيات مع واقع العالم الغربى ويحصل ما يحصل الآن.

جمال محمود – بغداد العراق

اعتقد أن كل إنسان شريف هاجر إلى الغرب يجب أن يكن كل التقدير والاحترام للبلد وللشعب وقانون البلد الذى قبله وآواه. والحق إننا كمهاجرين لقينا بدول الغرب ما لم نلقاه ببلادنا ولكننا للأسف بدلا من أن نندمج ونتعايش، فإن البعض ينقل سمومًا ورواسب عالقة معه من مجتمعاتنا. وبدلا من الحفاظ على احترام وتعاطف الغرب معنا نجبره على اخذ موقف مضاد لنا، أليست هذه الحقيقة؟

نبيل – سيدنى استراليا

مشكلتنا نحن العرب اننا ننظر إلى إخواننا المهاجرين كدجاجة تبيض لنا ذهبا. كيف نستفيد منهم وكيف نمتصهم ونريد أن يقدموا لنا كل الدعم والمساندة بينما نحن لا نقدم لهم أى شيء برغم حقوقهم علينا كأخوة لنا. نريد من حكوماتنا أن ترعى هؤلاء وتربطهم أكثر فأكثر بالوطن الأم وخصوصا الجيل الثانى والثالث.

ماهر – الإسكندرية مصر

الاندماج المطلوب من وجهة نظرى هو الاندماج الإيجابي، بمعنى تكوين شبكة من الأصدقاء المشاركين فى الأنشطة العامة وخصوصا أنشطة خدمة المجتمع. الهدف الأساسى من تكوين هذه العلاقات هو إيصال الوجه الحقيقى للثقافة العربية والإسلامية للمجتمع الغربى وإشعارهم بان العرب قدموا لبلاد الغرب لتقديم العطاء أيضا وليس فقط للاستفادة من خيرات الغرب.

محمد شلبى – لنز النمسا

بعد ثلاث سنوات قضيتها فى الولايات المتحدة الأمريكية أرى أن اللغة أو نظام التعليم أو الاختلاف فى النظام السياسى ليست هى العائق فى تحقيق الاندماج بين المهاجرين العرب والمجتمعات الغربية، ولكنها الثقافة والاختلافات الموروثة فى العادات والتقاليد الإسلامية وما

يعرف بالتراث الإسلامى هى السبب الحقيقى فى إحجام المهاجرين العرب عن الاندماج فى تلك المجتمعات.

محسن إسماعيل محمد -مصر

أفضل طريقة هى إعادتهم لبلادهم الأصلية.

جهاد - سورية

أفضل وسيلة هى التخلص من روح القبلية التى يحملها العرب و المسلمون إلى بلدان الهجرة، وتراهم فى دولهم منفتحين فكريا ومتحررين ولكنهم يتحولون إلى شيوخ معممين وملتحين فى بلد المهجر.

أمجد عبود - دمشق

نتعلم من الغرب ما ينفعنا ونحتفظ بعاداتنا وتقاليدنا وأخلاقياتنا لنكون مزيجا طيبا وجميلا من كلا المجتمعين، العربى والغربي، ليساعد فى تطورنا وتطور مجتمعاتنا.

عماد السيلاوى - تكساس أمريكا

إن مشكلة الاندماج ليست من طرف العرب فقط بل من المجتمعات المضيفة التى تعزز الفكرة السلبية عن المسلمين فى الإعلام والقوانين، الأمر الذى يدفع المهاجرين للتقوقع، ويؤدى الى تزايد مشاعر العداء من قبل أصحاب البلد الأصليين. فماذا لو كان المخرج الهولندى قد انتقد فى فيلمه أى دين آخر غير الإسلام بنفس الطريقة مثلا؟ على الحكومات المضيفة مساعدة المهاجرين فى الاندماج، ومن ناحية أخرى ينبغى لكل من يريد الهجرة أن يدرك قوانين ونظم البلد التى يريد أن يعيش فيها والتحديات التى سيواجهها. أخيرا، سامح الله الدول العربية التى تصدّر زهرة شباب شعوبها للخارج.

أحمد بركة - أبو ظبى الإمارات

إن أفضل حل هو أن تمنع الحكومة كل ما يثير الكراهية بين الأعراق والقوميات المختلفة وتعاقب كل من يقوم بهذا العمل.

أبو سعد - الرياض السعودية

يجب احترام قوانين الدول المضّيفة، لأن بالرغم مما نراه غير مقبول فى هذه القوانين فهى أرحم من قوانين بلداننا العربية والإسلامية. إذا لم يقبل المهاجرون بهذه القوانين فليعودوا إلى بلدانهم، "وبلاش وجع رأس".

محمد - المكسيك

إذا كانت بلاد الغرب كافرة بنظر المتزمتين والمتطرفين الإسلاميين، فلماذا يهاجرون إليها؟

سامى محمد - بغداد

السيرة الذاتية والعملية والمؤلفات

أولاً: السيرة الذاتية والعملية

د . مصطفى عبدالغنى

من مواليد القاهرة

- ليسانس الآداب، جامعة عين شمس.
- ماجستير فى التاريخ الحديث.
- دكتوراة فى فلسفة التاريخ العربى الحديث.
- رئيس قسم المنتدى الأدبى بجريدة الأهرام.
- كاتب وناقد أدبى وناقد ثقافى ومؤرخ.
- عضو العديد من المؤسسات الثقافية، منها:
- عضو لجنة الدراسات الأدبية بالمجلس الأعلى للثقافة.
- عضو اتحاد الكتاب
- عضو الجمعية التاريخية
- عضو مجلس إدارة اتحاد الكتاب (رئيس لجنة العلاقات العربية)
- عضو جمعية النقد الأدبى
- المستشار السابق لمجلة (بريزم)، التى تصدر بأكثر من لغة، عن وزارة الثقافة
- اختارته دار الوثائق عضواً فى لجنة الإشراف على تراث عميد الأدب العربى، الدكتور طه حسين.

- أجاد اللغة الفرنسية، لغته الأولى، وقرأ بها الأدب والفكر الغربيين.
- قضى أكثر من سبع سنوات فى الجيش المصرى، فى الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣، حيث شارك فى حرب الاستنزاف، وأصيب فيها لأكثر من مرة.
- عاد بعدها إلى الجامعة المصرية، وواصل دراساته العليا حتى حصل على درجة الدكتوراة.
- جسد مشروعه (الفكرى) فى العديد من المجالات، فكتب فى الدراسات الأدبية، والنقد الأدبى، والفكر السياسى، والتاريخ، والسياسة، والتراجم، والدراسات المقارنة، والإبداع المسرحى، وأدب الرحلات والترجمة والسيرة الذاتية.. الجدير بالذكر هنا أنه يواصل مشروعه لكتابة تاريخ وتطور اتجاهات النقد العربى فى العصر الحديث، وقد صدر من هذا المشروع الجزء الأول بعنوان: (اتجاهات النقد العربى الحديث) من الهيئة العامة للكتاب.
- حصل على درجة الماجستير بأطروحة عن:" طه حسين ودوره السياسى ١٩٤٥-١٩٧٠/ ".
- حصل على درجة الدكتوراة فى فلسفة الآداب، فى فرع التاريخ الحديث والمعاصر، وكان عنوان أطروحته للدكتوراة: " المثقفون وعبد الناصر ١٩٤٥ - ١٩٦٨ ".

شارك فى العديد من المؤتمرات والندوات، منها:

- مؤتمر حوار الحضارات - برعاية وزارة التعليم العالى، وجامعة عين شمس - مصر ٢٠٠٢
- المؤتمر الأول للمثقفين الذى عقدته مكتبة الإسكندرية: دورتى: ٢٠٠١، ٢٠٠٢
- عدد من المؤتمرات المهمة التى عقدها المجلس الأعلى للثقافة
- مؤتمر العولمة والثقافة العربية.
- مؤتمر طه حسين والثقافة العربية.
- المؤتمر الخاص بالاحتفالية الكبرى بمناسبة مرور ٥٠ عامًا على ثورة يوليو تحت رعاية وزارة الثقافة ٢٠٠٢، وإلقاء بحث بعنوان: " القانون والثورة: عبد الناصر والسنهورى ".
- شارك فى مؤتمر: " طه حسين " الذى نظمته جامعة المنيا.
- شارك فى مؤتمر لجنة الفلسفة بالمجلس الأعلى للثقافة عن جمال الدين الأفغانى ببحث بعنوان: " الأفغانى: إعادة النظر فى دوره ".

- شارك فى المؤتمر الذى أقامه المعهد المصرى للدراسات الإسلامية فى إسبانيا حول ذكرى طه حسين، حول: "المؤثرات الغربية فى فكر طه حسين: ابن خلدون نموذجًا ".
- شارك فى مؤتمر الاستشراق الذى نظمته جامعة وهران - الجزائر ببحث بعنوان: " جاك برك وترجمة القرآن الكريم ".
- شارك فى مؤتمر " العلاقات الثقافية العربية الأمريكية " بالأردن عام ١٩٩٩ ببحث بعنوان "صورة الأمريكى فى الرواية العربية ".
- شارك فى مؤتمر المناضل التونسى فرحات حشاد فى الجمهورية التونسية بمناسبة مرور نصف قرن على استشهاده وكان البحث بعنوان: " جدل الحركة النقابية بين الوطنية والعالمية " (فرحات حشاد نموذجا).
- شارك فى المؤتمر الذى نظمه معهد العالم العربى بباريس بمناسبة مرور ٣٠ عاما على رحيل جمال عبدالناصر، والذى عقد عام ٢٠٠٠ قدم بحثاً بعنوان: " إشكالية الديمقراطية".
- شارك فى فعاليات مهرجان «الجنادرية» ببحث بعنوان: "العولمة وتأثيرها فى الرواية العربية ".
- شارك فى مؤتمر آليات السلطة فى الوطن العربى الذى نظمته مؤسسة التميمى للبحث العلمى لأكثر من مرة منها مؤتمر عام ٢٠٠١، وألقى فيه بحث بعنوان": جمال عبدالناصر وآليات السلطة ".
- شارك فى مؤتمر العولمة وثقافات الشعوب - فنلندا ٢٠٠٢، ببحث بعنوان: " تأثير العولمة فى الثقافة المصرية ".
- شارك فى مؤتمر حول الطفل الفلسطينى - الأردن ٢٠٠٢، وذلك ببحث بعنوان " إهدار حقوق الطفل الفلسطينى".

● الجـــــوائز

حصل على جوائز عديدة من جهات ثقافية مصرية وعربية، أهم هذه الجوائز:

- جائزة وزارة الثقافة المصرية عام ١٩٨٢.
- جائزة نقابة الصحفيين المصريين عام ١٩٨٧.
- جائزة المجلس الأعلى للثقافة فى (النقد الأدبى) عام ١٩٩٦.
- جائزة أحسن كتاب عن عام ١٩٩٦ من معرض القاهرة الدولى للكتاب عن كتاب: " أحمد بهاء الدين: سيرة قومية "، دار هلا، القاهرة ١٩٩٦.

- جائزة الدولة التشجيعية فى النقد الأدبى، عام ١٩٩٧ عن كتابه: " الاتجاه القومى فى الرواية "، سلسلة عالم المعرفة - الكويت، ١٩٩٤ وطبع الكتاب لأكثر من مرة.
- الجائزة الأولى من جامعة المنيا فى الثمانينيات عن كتابه " شهرزاد فى الفكر العربى "

وصلت أعماله إلى أكثر من خمسين مؤلفًا.

تم تدريس بعض مؤلفاته فى الجامعات الغربية، إذ سعت جامعة السوربون بفرنسا إلى تدريس كتاباته عن الفكر السياسى، على يد العالم الفرنسى المعروف جاك بيرك، وذلك فى قسم الدراسات العليا.

له العديد من المقالات والدراسات المهمة فى العديد من الدوريات العربية منها: " عالم الفكر - المستقبل العربى - الناقد - فصول - القاهرة - البيان - الاجتهاد.. وغيرها.

تناول الاتجاه القومى فى الرواية العربية من خلال بحث دءوب استمر لسنوات، زار خلالها معظم الأقطار العربية، وعقد لقاءات مفتوحة مع أغلب كتاب الرواية العرب للتعرف على مداخلهم الإبداعية، كما انكب على نصوصهم الإبداعية درسا وتحليلاً ونقدًا.

وعلى هذا النحو، فان "مشروعه" يتحدد فى عدة محاور لعل من أهمها:

- رصد (اتجاهات النقد العربى الحديث والمعاصر)

وقد صدر له منه -بالفعل- الجزء الأول، وبقية الأجزاء قيد الطبع.

- إعادة صياغة سلسلة من السيرة الذاتية، وأدب الرحلة تغلب عليها الطابع الأدبى، منها (قبل الخروج: سيرة ذاتية) و(جسر الجمرات: من أدب الرحلة)، فضلاً على إعداده للسيرة القومية التى تمزج بين الذات والخاص عبر كتابات متوالية بعنوان (شرق وغرب)..
- الجدير بالذكر أن (معجم التاريخ العربى الحديث والمعاصر) وهو المحور الثالث فى مشروعه.. وهو يعد أول معجم عربى فى هذا الاتجاه كتبه المؤلف بوعى علمى وعربى معاصر.

ومازال يواصل إكمال نتاجه عبرهذا المشروع حتى اليوم.

ثانياً: المؤلفات المنشورة:

النقد الأدبى:

- الاتجاه القومى فى الرواية: (سلسلة عالم المعرفة) الكويت ١٩٩٤.

(حصل على جائزة الدولة التشجيعية فى النقد الأدبى ١٩٩٧)

الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.
الطبعة الثالثة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥.
- نجيب محفوظ الثورة والتصوف، هيئة الكتاب، القاهرة ١٩٩٤.
الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة القاهرة ٢٠٠٢.
الطبعة الثالثة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٥.
- الشرقاوى متمردًا: دار التعاون، القاهرة ١٩٨٧.
- قضايا الرواية العربية فى نهاية القرن العشرين: المكتبة اللبنانية المصرية، القاهرة ١٩٩٩.
- نقد الذات فى الرواية الفلسطينية: دار سيناء، القاهرة ١٩٩٨.
- الغيم والمطر، الرواية الفلسطينية من النكبة إلى الانتفاضة: دار جهاد ٢٠٠٢
الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٣.
- البنية الشعرية عند فاروق شوشة: الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢.
- عنصر المكان فى شعر محمد أبو سنة: هيئة قصور الثقافة، القاهرة ١٩٩٦.
- زكى نجيب محمود "سلسلة نقد الأدب": الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢.
الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥.
- الخروج من التاريخ " دراسة فى مدن الملح ": الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣.
- المسرح المصرى فى السبعينيات"ج١": الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.
- المسرح المصرى فى الثمانينيات "ج٢": الطبعة الأولى، دار الوفاء، القاهرة ١٩٨٤.
الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.
- فى دائرة النقد: المجلس الأعلى للآداب ١٩٨٤
- اتجاهات النقد الروائى المعاصر: "ج١": الهيئة العامة للكتاب القاهرة ٢٠٠١.
- الاتجاه الإنسانى فى الرواية العربية، الرياض ٢٠٠٧.
- تحولات الرواية العربية، سلسلة كتاب الجمهورية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٨ .

الأعمال الفكرية:

- طه حسين والسياسة: دار المستقبل القاهرة ١٩٧٦.
- تحولات طه حسين: هيئة الكتاب "ج٢" القاهرة ١٩٩٠.
- طه حسين وثورة يوليو: "ج٣" القاهرة ١٩٨٩.
- طه حسين الذى لا يعرفه أحد ج٤، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥.
- المفكر والأمير، العلاقة بين طه حسين والسلطة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.
- المثقفون وعبدالناصر: دار سعاد الصباح، ط١، القاهرة ١٩٩٢.
الطبعة الثانية، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٠.
- مثقفون وجواسيس - دراسة فى أزمة الخليج: دار الأمين، القاهرة ١٩٩٧.
- المثقف العربى والعولمة، مهرجان القراءة للجميع، الهيئة العامة.
للكتاب، القاهرة ٢٠٠١.
- شهرزاد فى الفكر العربى الحديث، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة

١٩٨٥ دار شرقيات ط٢، القاهرة ١٩٩٥.
- الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ط١ ١٩٩٨.
مكتبة الأسرة، هيئة الكتاب ط٢،٢٠٠١.
مكتبة الأسرة، هيئة الكتاب ط٣،٢٠٠٢.
- الذاكرة المثقوبة: نهب وثائق العرب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- القراءة للجميع: دراسة وتحليل: مهرجان القراءة للجميع، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١.
- مستقبل الجامعة فى مصر. مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- المراكز البحثية العربية - " مركز زايد نموذجا"(ج١) ٢٠٠٥، القاهرة.
- المراكز البحثية الغربية - صعود الاستشراق الجديد (ج٢) ٢٠٠٥.
- مستقبل الفكر القومى العربى، دار قرطاس، ٢٠٠٥. الكويت.
- وثائق ومذكرات ثورة يوليو، دار أطلس، ٢٠٠٥. القاهرة.

- المراكز البحثية العربية، روز اليوسف ٢٠٠٤.
- المراكز البحثية الغربية، الدار المصرية اللبنانية ٢٠٠٧.
- أقنعة الغرب، دار العالم العربى، القاهرة ٢٠٠٨.

تاريخ حديث ومعاصر:

- الجبرتى والغرب: دراسة حضارية مقارنة. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.
- الفريسة والصياد - الدور الأمريكى وراء اغتيال حسن البنا،
- مدبولى الصغير، القاهرة ٢٠٠١.
- مؤرخو الجزيرة العربية: دار الموقف العربى، القاهرة ١٩٨٠.
- المؤثرات الفكرية فى الثورة العرابية: الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.
- حقيقة الغرب، بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية. مركز الحضارة العربية، القاهرة ٢٠٠١.

الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠١.

- الأوقاف على القدس : دراسة، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٦

إبداع مسرحى:

- الحصار: مسرح شعرى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤.
- الخروج من المدينة: مسرح شعرى، الثقافة الجماهيرية، القاهرة ١٩٩٥.
- اللاعب: مسرح شعرى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦.
- عودة الفرعون، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٩.
- اصطياد النمر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩.

أدب الرحلة:

- جسر الجمرات
- مشرق ومغرب
-خدعة الحوار العربى- الأوروبى.

تراجم:

- أحمد بهاء الدين، سيرة قومية: دار هلا، القاهرة ١٩٩٦.

(حصل على جائزة أحسن كتاب عن عام ١٩٩٦ بمعرض القاهرة الدولى للكتاب).

- اعترافات عبد الرحمن الشرقاوى: المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٦.
- عمالقة وعواصف: دار الجهاد، القاهرة ١٩٩٨.

الترجمة:

- الوداع: ترجمة آخر أشعار آراجون: هيئة الكتاب، القاهرة ١٩٨٦.

سيرة ذاتية:

- قبل الخروج: ج١: سيرة ذاتية دار الهلال .
- قبل الخروج: ج٢: سيرة قومية دار الهلال .
- قبل الخروج ج٣: دار الهلال ج٣.

معاجم:

- معجم مصطلحات التاريخ العربى الحديث والمعاصر، الهيئة العامة للكتاب، ط١، القاهرة ٢٠٠٢ .

الفهرس

الموضـــوع	صفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول	
الرحيل إلى الشمال	١١
- البدايات	١٣
- الحجم والحالة	٢٨
- عن الأرقام	٣٦
- الظاهرة.. الآن	٤١
- الشرائح	٥٣
- الصورة- تشويه الصورة	٥٨
- من الهجرة و المواطنة	٦٣
الفصل الثانى	
قضايا الحاضر.. الواقع	٦٩
- الهجرة إلى الشمال	٧١
- قضية العنصرية	٧٧
- العنصرية وتشويه الصورة	٨٠
- "ثورة الأوباش"	٨٥
- ... وانقلبت الآية	٨٩
(١) بريطانيا وهولندا	٩٠
(٢) بلجيكا	٩٢
ألمانيا: «تسونامى لاجئين»	٩٤
الفصل الثالث	
تحولات المستقبل (شهادات)	١٠٥
- وعود على بدء	١٠٧
- تاريخ "فوكوياما"	١٠٩
- مسار برشلونة	١٣٠
خاتمة	١٥٣
ملاحق	١٦٠

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/٢١١٢٦
الترقيم الدولى : I.S.B.N - 977-236-701-7

طبع بمطابع دار الجمهورية للصحافة

كتاب الجمهورية

عرب أوروبا .. الواقع والمستقبل

د . مصطفى عبد الغنى

الثمن ١٥ جنيهاً